

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
العنوان :

محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية
- دراسة قياسية على عينة من البنوك الإسلامية -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ:

د. مرابط محمد

إعداد الطالبتين:

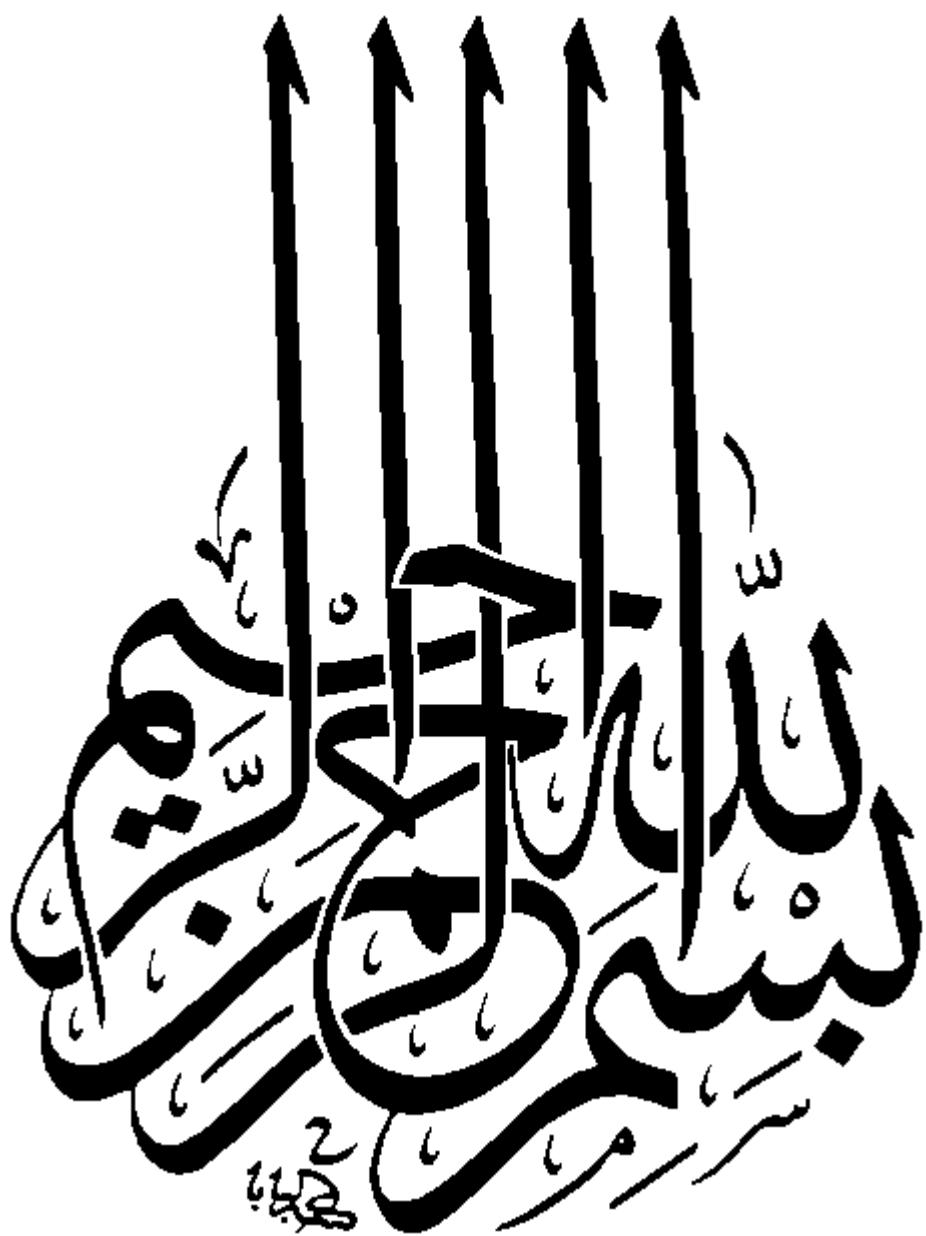
☞ بهلول وفاء

☞ كنار ريمة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	كعواش جمال الدين
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	مرابط محمد
مناقشا	جامعة جيجل	بوتسطة لامية

السنة الجامعية: 2019 / 2020



شكر وتقدير

نشكر المعطي عز وجل الذي وفقنا على إتمام هذا العمل هو الله ربنا الذي ما أصبح بنا من نعمة ما حيينا فمنه وحده له الحمد والشكر والثناء العظيم هو الذي انعم علينا إذ أرسل إلينا عبده ورسوله " محمد ابن عبد الله " عليه أزكى الصلوات واطهر التسليم أرسله بقرانه المبين فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لانجاز هذا العمل المتواضع، والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

يشرفنا ان نتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير إلى الأستاذ الفاضل **مرابط محمد** الذي تقدم باقتراح موضوع هذا البحث وشرفنا بقبوله الإشراف وأغنانا بالنصائح القيمة والتوجيهات السديدة وكان السند الكبير في إعدادنا لمذكرة التخرج فلك منا أستاذنا اخلص آيات التقدير والعرفان والامتنان وجزآك الله خير الجزاء.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة المناقشة على تفضلهم قبول المشاركة في مناقشة وتقييم هذه المذكرة.

وفي الأخير نسال الله أن يجعلنا وإياهم من الذين امنوا وعملوا الصالحات والذين طوب لهم وحسن مآبا انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

شكرا للجميع

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنين)

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى بني الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار, إلى من احمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد شافاك الله أنت " أبي العزيز " أطال الله في عمرك.

إلى ملاكي في الحياة, إلى معنى الحب والحنان, إلى بسمه الحياة وسر الوجود, إلى من كانت المشعل والأمل الذي ينير لي الطريق في الحياة, إلى التي سهرت الليالي لأجلي وكان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي, إلى أغلى الحبايب " أمي الحبيبة ".

إلى كل الأصدقاء والأحباء خاصة " محمد سعيداني "، إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

وفاء

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إذا شكرت فالله أولى بالشكر فالحمد لله الذي منحني ووفقني لإتمام هذا العمل فاعترافا بالفضل وتقديرا للجميل أتقدم
بجزيل شكري لمن كان عوناً لي وسنداً لي في إتمام هذا العمل وذلك من باب قول الحبيب صلى الله عليه وسلم "
من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

وفي مقدمة هؤلاء الناس جميعاً أقدم هذا الإهداء إلى أجمل وردة مفعمة بأحلى عطر أنبتتها لي هذه الأرض الطيبة.
إلى أغلى من ترعرعت بقربها إلى أول من نطقت باسمها و كانت رمزا لعزتي ومنازة لقلبي وسندا لي في أفراحي
وأحزاني وفي وجودي " أمي الغالية "

إلى أحلى كلمة يرددّها اللسان وأجمل كائن عرفت فيه الأمان، إلى من وجهني ونصحتني في هذه الحياة " أبي
الغالي "

إلى من ربي شوقهم فوق شوقي لإتمام هذا العمل أحلى وأعظم أخوات.

إلى من قضيت معهم أجمل لحظات في مشواري الدراسي في رحاب الجامعة وتقاسمت معهم انجاز هذا العمل.
إلى من مد لي يد العون ولو بكلمة من القلب إلى كل هؤلاء الذين يحملهم قلبي ونسيهم قلبي اهدي ثمرة جهدي.

ريمة

ملخص:

إن قرار توزيع الأرباح هو من سلطة الجمعية العامة للمساهمين، فلهم الحق في الإعلان على توزيع الربح أو احتجازه وذلك من أجل ضمان التمويل الذاتي، إلا أن قرار إجراء التوزيعات على المساهمين سيجعل من ذلك دينا على عاتق البنك ولا يمكنه الرجوع عن هذا القرار مهما كانت الأسباب، لذا فقرار توزيع الأرباح يعتبر قرار جد حساس وعملية تنفيذه تتطلب إنتقاء السياسات المناسبة التي تحقق للبنك أهدافه دون إلحاق الضرر بسمعته، وقد هدفت هذه الدراسة إلى ضبط محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية لعينة تتكون من 10 بنوك إسلامية من 4 دول خلال الفترة الممتدة بين 2010-2018 باستخدام نماذج البنابل الساكنة (FEM,PRM,REM)، والنماذج طويلة الأجل (DOLS ,FMOLS) والسببية (toda& yamamoto و pairwise dunitresu hurlin panel causality tests) وذلك لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة (حجم البنك، السيولة، معدل العائد على الأصول، التكاليف إلى الدخل) على المتغير التابع (توزيع الأرباح)، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تصب في مجملها من الجانب التطبيقي بوجود علاقة تأثير طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم البنك ونسبة السيولة ومعدل العائد على الأصول مع الأرباح الموزعة، على عكس متغير التكاليف إلى الدخل الذي كان له تأثير سلبي على الأرباح الموزعة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الأرباح الموزعة، السيولة، حجم البنك، معدل العائد على الأصول، التكاليف إلى الدخل.

Summary

The decision of distribute the profits is the authority of the general assembly of shareholders. They have the right to announce the distribution of profit or withhold it in order to ensure self-financing. However, the decision to make distributions to shareholders will make this a debt on the bank's responsibility and he cannot reverse this decision, whatever the reasons. Therefore, the decision to distribute profits is considered a very sensitive decision, and the process of implementing it requires the selection of appropriate policies that achieve the bank's goals without harming its reputation. This study aimed to control the determinants of the profit distribution policy in Islamic banks for a sample consisting of 10 Islamic banks from 4 countries during the period between 2010-2018, using static panel models (FEM,PRM,REM), And long-term models(DOLS ,FMOLS) And the causation (toda& yamamoto and pairwise dunitresu hurlin panel causality tests) This is to find out the effect of the independent variables(Bank size, liquidity, rate of return on assets, costs to income) On the dependent variable(Dividend distribution)The study reached a set of results that are in its entirety from the practical side, with a statistically significant direct effect relationship between the size of the bank, the liquidity ratio, and the rate of return on assets with distributed profits, in contrast to the cost-to-income variable, which had a negative impact on distributed profits.

Key words: Islamic banking, dividends, liquidity, size of the bank, rate of return on assets, costs to income

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	الشكر والإهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
	قائمة الرموز والمختصرات
	قائمة الملاحق
أ	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة
6	تمهيد
7	I: الأدبيات النظرية لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية
7	I-1: مفهوم سياسة توزيع الأرباح والنظريات المفسرة لها
7	I-1-1: مفهوم سياسة توزيع الأرباح
11	I-1-2: النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح
18	I-2: المعايير المحاسبية الإسلامية و اسس قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية
18	I-2-1: المعايير المحاسبية الإسلامية المتعلقة بقياس و توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية
19	I-2-2: اسس قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية
21	I-3: توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية و العوامل المؤثرة فيها
21	I-3-1: توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية
27	I-3-2: العوامل المؤثرة على توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية
28	I-4: طريقة احتساب الأرباح والشروط المتعلقة بتوزيعها في البنوك الإسلامية
28	I-4-1: طريقة احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية
29	I-4-2: الشروط المتعلقة بتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية
29	I-4-3: الملاحظات الشرعية على طريقة توزيع الأرباح
30	II : الأدبيات التطبيقية لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية
30	II-1: الدراسات السابقة باللغة العربية
33	II-2: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
37	II-3: التعليق على الدراسات السابقة

40	خلاصة الفصل الاول
	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
42	تمهيد
43	I: منهجية الدراسة التطبيقية
43	I-1: الاطار النظري لاسلوب البائل
43	I-1-1: مفهوم بيانات البائل
44	I-1-2: النموذج الخطي العام لبيانات البائل
45	I-1-3: نماذج البائل
46	I-1-4: الاختبارات الاساسية على نماذج البائل
56	I-2: متغيرات الدراسة القياسية
56	I-2-1: المتغيرات التابعة
56	I-2-2: المتغيرات المستقلة
59	I-3: عينة ونماذج الدراسة القياسية
59	I-3-1: عينة الدراسة القياسية
59	I-3-2: نماذج الدراسة القياسية
60	II: تحليل متغيرات الدراسة
60	II-1: تحليل المتغيرات التابعة
61	II-2: تحليل المتغيرات المستقلة
67	II-3: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
68	III: نتائج الدراسة القياسية
69	III-1: مصفوفة الارتباطات الثنائية
70	III-2: اختبار التجانس لHsiao1986
71	III-3: تقدير نماذج البائل الساكنة
71	III-3-1: المفاضلة بين نماذج البائل الثلاثة
73	III-3-2: تحليل نتائج النموذج الافضل لنسبة توزيعات الارياح
75	III-4: دراسة استقرارية المتغيرات
76	III-5: اختبار التكامل المشترك لpedroni
77	III-6: تقدير النماذج في الاجل الطويل
79	III-7: دراسة السببية
82	III-8: مناقشة نتائج التقدير لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

فهرس المحتويات

85	خلاصة الفصل الثاني
87	الخاتمة
92	قائمة المراجع
99	الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

أ. قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
49	خطوات اختبار تجانس لـ Hsiao	1. I
61	نسبة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة 2010-2018	2. II
62	معدل التكاليف إلى الدخل للبنوك الإسلامية عينة الدراسة 2010-2018	3. II
64	نسبة السيولة في البنوك الإسلامية عينة الدراسة 2010-2018	4. II
65	معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة 2010-2018	5. II
67	حجم البنك للبنوك الإسلامية عينة الدراسة 2010-2018	6. II
81	الدائرة الأحادية	7. III

ب. قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
59	البنوك الإسلامية عينة الدراسة	1.I
60	نسبة توزيع الأرباح للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2018	2.II
62	معدل تكلفة الدخل للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2018	3.II
63	نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2018	4.II
65	معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2018	5.II
66	حجم البنك للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2018	6.II
68	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	7.II
69	مصفوفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات الدراسة	8.III
70	نتائج اختبار تجانس لـ Hsiao	9.III
71	تقدير معاملات النموذج التجميعي PRM لتوزيعات الأرباح DIV	10.III
72	تقدير نموذج معاملات التأثيرات الثابتة FEM لتوزيعات الأرباح DIV	11.III
72	تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية REM للأرباح الموزعة DIV	12.III
73	نتائج اختبار Fisher	13.III
74	نتائج اختبار Housman	14.III
75	نتائج اختبار مضاعف Lagrange	15.III
76	اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	16.III
77	نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ pedroni	17.III
78	تقدير النماذج بطريقة FMOLS	18.III
78	تقدير النماذج بطريقة DOLS	19.III
79	نتائج اختبار Dumitrescu Hurlin panel Causality tests	20.III
80	نتائج تحديد فترات الابطاء	21.III
81	نتائج اختبار Toda & yammoto	22.III

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	المصطلح
ROA	معدل العائد على الأصول
LI	السيولة
CI	التكاليف إلى الدخل
GE	حجم البنك
DIV	توزيع الأرباح
FEM	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	نموذج التأثيرات العشوائية
PRM	النموذج التجميعي
RJH	بنك الراجحي السعودي
ALB	بنك الإنماء السعودي
QIB	بنك قطر الإسلامي
SIB	بنك الشارقة
FAB	بنك ابوظبي
DIB	بنك دبي
BAJ	بنك الجزيرة السعودي
BOJ	بنك الأردن
IIAB	البنك العربي الإسلامي الدولي
EIB	بنك الإمارات

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
99	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	01
99	مصفوفة الارتباطات الثنائية	02
100	نتائج تقدير نماذج البانل	03
102	المفاضلة بين النماذج الثلاثة	04
104	نتائج اختبار pedroni	05
104	تقدير النماذج بطريقة FMOLS	06
105	تقدير النماذج بطريقة DOLS	07
106	نتائج اختبار سببية pairwise dumitresu hurlin panel causality tests	08
107	نتائج اختبار سببية toda & yamamoto	09

مقدمة

يشكل قرار توزيع الأرباح واحد من القرارات الإستراتيجية الخالقة / المدمرة للثروة إلى جانب قرار الاستثمار وقرار التمويل، وتعتبر سياسة توزيع الأرباح ذات أهمية بالغة كونها ترتبط بهدف وهو تعظيم الثروة، كما أنها تعبر عن المفاضلة بشأن توزيع الأرباح على الملاك أو إحتجازها بغرض إعادة استثمارها، وعادة ما تشير الى النسبة التي سيتم توزيعها من الأرباح المحققة والنسب الواجب إحتجازها، حيث تقوم هذه السياسة بإعطاء اشارات للمستثمرين حول الوضعية المالية للبنك.

تعتبر وظيفة قياس الأرباح وتوزيعها من أهم وظائف علم المحاسبة المالية في أي مشروع، سواء كان تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا وذلك لأن عنصر الأرباح يوضح مدى كفاءة إدارة البنك إلا أن هذا الأمر لا يقف عند هذا الحد في البنك الإسلامي، ولكن يخضع الربح وعملية توزيعه للأحكام والقواعد الواردة في فقه المعاملات الإسلامية أي ما ورد في فقه المضاربة بصفته أساس العلاقات في الأنشطة الجديدة للبنك الإسلامي.

لذلك لا يعتبر توزيع الأرباح في البنك الإسلامي مشكلة تقليدية، ولكنها مشكلة محاسبية ترتكز على أساسيات مستحدثة في علم المحاسبة، فالجانب الفقهي يحتل أهمية كبيرة في تنظيم العلاقات الجديدة المكونة للبنك الإسلامي، ولذلك يحتاج التنظيم المحاسبي في هذه الحالة لمعارف متعمقة للجوانب الفقهية المطبقة في نشاط البنك الإسلامي وأثارها على الجوانب المالية، وما يؤدي إليه كل ذلك من تصور جديد للنظام المحاسبي المالي المطبق في البنك الإسلامي مثل المضاربة الشرعية بين البنك والمودعين.

فقد نالت سياسة توزيع الأرباح في البنوك بصفة عامة إهتماما واسعا لأنها تعد من الموضوعات الحديثة التي لم تتل نصيبها من الدراسة والبحث، فقد كانت الدراسات التي أجريت على البنوك الإسلامية محدودة لذلك سوف نحاول من خلال دراستنا هذه التعرف على محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية معتمدين بذلك على نموذج قياسي ألا وهو أسلوب نماذج البائل الذي اكتسب إهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية كونه يمزج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية العرضية التي تأخذ خصوصية الفرد.

1: إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق، ومن خلال الدراسة التي نود القيام بها، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية ؟

وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية :

❖ ما المقصود بسياسة توزيع الأرباح ؟ وما هي أهم النظريات المفسرة لها؟

❖ ما هي أسس توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية؟

❖ ما هي أهم طرق احتساب الأرباح في البنوك الإسلامية؟

2: فرضيات الدراسة

- للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تم وضع مجموعة من الفرضيات يمكن إثباتها أو نفيها من خلال الدراسة التي سنقوم بها وهي كالتالي:
- ❖ الفرضية الأولى: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التكاليف على الدخل وسلوك توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة.
 - ❖ الفرضية الثانية: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول دلالة ونسبة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة.
 - ❖ الفرضية الثالثة: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وتوزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة.
 - ❖ الفرضية الرابعة: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وتوزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة.

3: أهداف الدراسة

- تسعى الدراسة في هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:
- ❖ محاولة الإحاطة بالإطار النظري لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية.
 - ❖ تبيان السياسات التي تتبعها البنوك الإسلامية في توزيع الأرباح .
 - ❖ التعرف على بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة .
 - ❖ محاولة بناء نموذج قياسي مفسر لمختلف العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية.

4: أهمية الدراسة

- تتبع أهمية الدراسة من كونها موضوعا من المواضيع الحديثة التي تزايد الاهتمام بها في الوقت الحاضر، وذلك من خلال إبراز أهم محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، وذلك لما تلعبه البنوك الإسلامية من دور فعال في الحياة الاقتصادية المعاصرة .

5: أسباب اختيار الموضوع

- هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ومنها:
- ❖ الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية .
 - ❖ نقص الدراسات التي تناولت موضوع محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية.
 - ❖ الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرها، كل هذا حفزنا على اقتحام أصوار هذا الموضوع.

6: حدود الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث والتوصل إلى نتائج دقيقة قمنا بحصر الدراسة بالشكل الآتي:

• الحدود الموضوعية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة وذلك من خلال عدة متغيرات والتي تمثلت في (حجم البنك، السيولة، التكاليف الى الدخل، معدل العائد على الاصول).

• الحدود المكانية والزمنية

شملت الدراسة عينة مكونة من عشرة بنوك إسلامية من ستة دول: السعودية ، الأردن ، قطر ، دبي، الإمارات، ابوظبي وهذه البنوك تتمثل في بنك الراجحي، بنك الإنماء، بنك قطر الإسلامي، بنك الشارقة، بنك ابوظبي، بنك دبي، بنك الجزيرة، بنك الأردن، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك الإمارات للفترة الممتدة ما بين 2010- 2018 وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المستخرجة من البنوك الإسلامية عينة الدراسة.

7: منهج الدراسة

بغية الإجابة على الإشكالية ومختلف تساؤلاتها الفرعية، وقصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة والتمكن منه تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تقديم الإطار النظري لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، من خلال تبيان أهم طرق تحقيق الأرباح وكيفية توزيعها. أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الإحصائي القياسي في جمع البيانات ومعالجتها بالاعتماد على نماذج بيانات البائل في الأجل الطويل والأجل القصير وهذا باستخدام برنامج EViews10.

8: صعوبات الدراسة

- نقص المراجع في المكتبة الجامعية.
- صعوبة الحصول على القوائم المالية للبنوك الإسلامية .
- قلة الدراسات التي تطرقت لنموذج بيانات بانل (Panel Data) للاستفادة منها من الناحية التحليلية القياسية.
- ظهور وانتشار وباء كورونا الذي خلق لنا عدة معيقات من أجل إنجاز هذا العمل.

9: هيكل الدراسة

لأجل الإحاطة بجوانب الموضوع وبغية الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات ارتأينا تناول الموضوع في فصلين ليختتم بخاتمة تتضمن النتائج المتوصل إليها متبوعة بمجموعة من التوصيات . تمت صياغة الفصل الأول من البحث كمدخل عام للموضوع قيد الدراسة والمعنون بـ: "الأدبيات النظرية والتطبيقية" الهدف منه هو التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بسياسة توزيع الأرباح وأهم محدداتها، كما تضمن الفصل أهم الدراسات التي تناولت الموضوع في أبحاثها سواء كانت ب اللغة العربية أو الأجنبية.

تطرقنا في الفصل الثاني إلى "الدراسات التطبيقية" أين اعتمدنا في تحليل بيانات دراستنا على أسلوب نماذج البائل لمعرفة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة ومحددات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، في الخروج لأهم النتائج المفسرة وتحليلها تحليلاً قياسياً ومالياً.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة

- I: الأدبيات النظرية لمحددات سياهة
توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية**
- II: الادبيات التطبيقية لسياهة توزيع
الارباح في البنوك الاسلامية**

تمهيد:

تعتبر البنوك التقليدية رائدة في المجال المصرفي نظرا لخبرتها وتجربتها الطويلة، والتي تقوم أعمالها على أساس التعامل بالربا المحرم شرعا.

إلا أنه منذ حوالي أربعة عقود ظهرت مؤسسات أخرى تعمل إلى جانب المؤسسات المصرفية التقليدية ذات طبيعة متميزة، والقائمة على أساس الالتزام بمبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية ألا وهي المصارف الإسلامية، وقد تميزت هذه الأخيرة بانتشارها السريع حول العالم، وتستمد أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذا وعطاء وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي تصنف في الدول الإسلامية والتي تتبع إلى تطهير النشاط البنكي من الفساد وتحقيق أقصى العوائد لتحقيق التنمية الاقتصادية.

من أهم العمليات التي تختلف البنوك الإسلامية فيها عن غيرها هي عملية قياس الربح وتوزيعه ويعود هنا الاختلاف إلى الأسلوب الذي تتبعه في خلط أموال المضاربة، حيث توجد قواعد محاسبية تسيّر عليها المصارف الإسلامية في احتساب الربح وتوزيعه دون الوقوع في المخالفات الشرعية. وتعاني سياسة توزيع الأرباح بعض المشكلات تتمثل بتأثر مجموعة من العوامل عليها أهمها وضع السيولة، التوسع والنمو لذلك يتوجب على الإدارة الإمام بتلك العوامل ودراستها عندما يتم اتخاذ القرار المناسب.

I- الأدبيات النظرية لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية في مقصودها العام هي عبارة عن مؤسسات هادفة للربح كغيرها من البنوك التقليدية، حيث تعتبر توزيع الأرباح مشكلة أساسية في البنوك الإسلامية وذلك بسبب عدم ثبات نسبة التوزيع فيها، كما أنه لا توجد مواعيد محددة لعملية توزيع الأرباح، وبهدف قياس توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الجزء النظري لدراستنا.

I-1: مفهوم سياسة توزيع الأرباح والنظريات المفسرة لها

إن سياسة توزيع الأرباح تتخذ ذلك الجزء من الأرباح الذي يوزع على المساهمين وذلك الجزء الذي يتبع احتجازه، إذ يعتبر قرار توزيع الأرباح من أهم القرارات الإستراتيجية، وتخضع سياسة توزيع الأرباح لعدة اعتبارات وتؤثر فيها عدة عوامل وقد تناولت العديد من المقاربات النظرية تفسير هذه السياسة أهمها بمقاربة جورذن ومقاربة ميلر ومدجلياني.

I-1-1: مفهوم سياسة توزيع الأرباح

لتعريف سياسة توزيع الأرباح نتطرق أولاً إلى مفهوم الربح.

أولاً- مفهوم الربح: هناك عدة مفاهيم للربح نذكر منها: (1)

أ- المفهوم الاقتصادي : يمكن تعريف الربح من الناحية الاقتصادية بأنه مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية، أو هو الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية المدة دون أن تؤثر على رأس المال المستثمر.

ب- المفهوم الضريبي : هو عبارة عن الربح المحاسبي مضاف أو مخصوم منه بعض الإيرادات والمصارف التي يقرها القانون الجبائي لتحديد الضريبة المستحقة على المؤسسات الخاضعة للضريبة.

ت- المفهوم المحاسبي: يعرف الربح وفق المفهوم المحاسبي على أنه الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية، أي أنه الفرق بين عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية وتكلفتها.

ث- المفهوم الشرعي للربح: لقد تعرض المفسرون لمفهوم الربح من تفسير القرآن الكريم ومن السنة النبوية.

- مفهوم الربح في التفسير القرآني: (2)

لم ترد كلمة الربح في القرآن الكريم إلا مرة واحدة وهي في قوله تعالى : ((أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا

الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ)) (البقرة 16)

إن الربح في الآية يتسع لشمول ربح الدنيا والآخرة كما فسره معظم العلماء على أنه الزيادة في قيمة بيع السلعة أو الخدمة عن سعر تكلفتها.

(1) عبد الحليم عمار غربي، قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية على ضوء ممارساتها المصرفية ومعاييرها المحاسبية، دار أبي هذاء للنشر والتوزيع ، سوريا، 2013، ص ص 32-34.

(2) شمسية بنت محمد إسماعيل، الربح في الفقه الإسلامي ظوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة، رسالة دكتوراه، منشورة، دار النفائس، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 18-21.

- مفهوم الربح في السنة النبوية :

لقد ظهر الربح في أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم نذكر منها: (1)

- (مثل المؤمن مثل التاجر لا يسلم له ربحه حتى يسلم له رأس ماله كذلك المؤمن لا تسلم له نوافله حتى تسلم له عزائمه).

(لا يجل ما ليس عندك، ولا يربح ما لم يضمن) ويعني هذا النص أنه من لم يتحمل مخاطرة الاستثمار لا يستحق شيئاً من الربح. (2)

- يعرف الربح أيضاً بأنه ما تحصل من زيادة ناتجة عن التجارة بالمال بحيث يتقلب فيها من حال إلى حال سواء كان ذلك من بيع وشراء عروض التجارة دون تغيير فيها أو بإحداث تغيير كبير بحيث لا يعرف الأصل كما هو الحال في الصناعات الحديثة. (3)

- والربح في البنوك هو الفرق بين الإيرادات والمصاريف التي يحققها البنك والمتمثلة في الفوائد والعملات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن، والمصاريف المتمثلة في الفوائد والعمولات التي دفعها البنك نظير حصوله على الأموال من مصادرها المختلفة. (4)

ثانياً: مفهوم سياسة توزيع الأرباح

أ- تعريف سياسة توزيع الأرباح

قبل الخوض في سياسة توزيع الأرباح وجب التعرف إلى مفهوم توزيعات الأرباح والتي تعرف على أنها:

يمكن اعتبار توزيع الأرباح أنه الربح التي تحققه المؤسسة وتوزعه على المساهمين وعلى هذا يمكن أن يحدث التوزيع فقط إذا حققت المؤسسة ربحاً وإذا كان لديها السيولة الكافية للدفع. (5)

- توزيعات الأرباح هي عبارة عن تعيين جزء من الأرباح الجارية أو المحجوزة، مع توافر النية لتوزيع قيمة مماثلة من أصول المشروع على حملة الأسهم أو من لهم الحق في هذه التوزيعات ويمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح على أنها: (6)

(1) علاء الدين أبي بكر بن سعود الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق على محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص 69.

(2) الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، 1998، ص 278.

(3) أحمد حسين أحمد المشهورى، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصاريف الإسلامية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 64.

(4) تهتان مورا، شروقي زين الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، 2014، ص 33.

(5) Telie.j Topsacalian.p finance, 4eme édition, vinbert, pavis, 2005, p486.

(6) عبد الحي مرعي، المحاسبة المالية المتقدمة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية 1993، ص 384.

- **التعريف الأول:** هي الحلقة المفقودة بين التوزيعات والنمو، باعتبارها تؤثر على مستوى كل من التوزيعات ومعدل النمو في ذات الوقت بحيث يعتبر أحد مكونات نموذج التوزيعات نقدية حالية ومعدل نمو مستقبلي، وتعني سياسة توزيع الأرباح نسبة الربح الذي يتم توزيعه على المساهمين. (1)
- **التعريف الثاني:** هي السياسة التي تنتهجها المؤسسة لتوزيع أرباحها على مساهميها. (2)
- **التعريف الثالث:** سياسة توزيع الأرباح ما هي إلا المفاضلة بين توزيع الأرباح واحتجازها بغرض إعادة استثمارها وعادة ما تشير سياسة التوزيع إلى النسبة التي ينبغي توزيعها من الأرباح المحققة. (3)
- **التعريف الرابع:** تعرف بأنها القرار المتعلق باختيار بين استبقاء الأرباح وبين توزيعها وإصدار أسهم جديدة لتغطية حاجات الشركة من الأموال. (4)
- من خلال ما سبق يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح على أنها عبارة عن الطرق التي تتبعها المؤسسة لتوزيع الأرباح واحتجازها لإعادة استثمارها داخل المؤسسة.

ب- محددات سياسة توزيع الأرباح

يمكن تلخيص أهم محددات سياسة توزيع الأرباح كما يلي :

- **الأرباح الموزعة سابقاً:** تؤثر أرباح الشركة الحالية أو المستقبلية التي تظهر بصورة أرباح محتجزة في تحديد سياسة توزيع الأرباح، وتعتبر من أهم العوامل التي ينظر إليها تتخذ قرار التوزيع وإذا علمنا أن هذه الأرباح تعتبر من مصادر التمويل الداخلي للشركة فإن ما تبقى منها غالب ما يتم توزيعه على المساهمين (5).
- وتعرف الأرباح الموزعة سابقاً بأنها عبارة عن الأرباح النقدية الموزعة من طرف البنك على المساهمين قبل السنة الجارية، وتوزيعات الأرباح في السنة الماضية لها تأثير وأهمية كبيرة على سياسة توزيع الأرباح الحالية، باعتبار غالبية البنوك تتبع سياسة توزيع أرباح مستقرة. (6)
- **السيولة:** تناولت نظرية الوكالة أثر السيولة على سياسة توزيع الأرباح، حيث ونتيجة لتضارب المصالح بين المساهمين فإن المساهمين يرغبون المسيرين على توزيع الأرباح كي لا تتم استثمار الأموال المتاحة في مشاريع ذات قيمة حالية سالبة، فالمؤسسات ذات السيولة العالية تقوم بتوزيع أرباح عالية بهدف تخفيض تكاليف الوكالة كما تعتبر السيولة لدى المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة ذات أهمية

(1) عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007، ص 210.

(2) Boudiez x Mertom.R. Finance, 2eme édition nouveaux horizon, 2007, p277.

(3) منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2006، ص 307.

(4) هاشم حسن حسين، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الإسرء، العدد السابع عشر، بغداد، 2008، ص 213.

(5) علام محمد موسى، أثر جودة حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في سوق الكويت المالية، دورية الإدارة العامة، المجلد الرابع والخمسون، العدد الثالث، 2014، ص 469.

(6) زين الدين شروقي، محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018، ص ص 156-157.

كبيرة وعامل يفترض تأثير ارتباطه طرديا مع سياسة توزيع الأرباح حيث أوضحت غالبية الدراسات أن معدل توزيع الأرباح يكون عالي في المؤسسات التي تتمتع بسيولة جيدة، كذلك حسب دراسة Amidu et abot توصلت إلى وجود علاقة طردية معنوية بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح وفسرت ذلك في كون أنه عندما تكون السيولة منخفضة فإن ذلك يعكس نقص الأموال المتاحة وبالتالي تلجأ المؤسسات عادة إلى توزيع أرباح قليلة أو عدم توزيع الأرباح على المساهمين. (1)

• **أثر النمو (الفرص الاستثمارية):** يتوقف توزيع الأرباح واحتجازها على سياسة الإدارة بشأن التوسع والنمو وبصفة عامة فإن الشركات الجديدة تفضل الاعتماد على الأرباح المحتجزة كمقابلة للنمو وتستر في ذلك السياسة حتى تصل إلى مرحلة النضج وفي هذه الحالة تبدأ في توزيع الأرباح بدلا من احتجازها. (2)

لعله من الطبيعي أن تحتاج الشركات التي تنمو كمعدلات سريعة إلى تحويل كبير لمواجهة احتياجات التوسع، وستعتمد هذه الشركات للاستفادة من كافة مصادر التمويل، وإلى احتجاز الجزء الأكبر من الأرباح لتوفير احتياجات التمويل بالملكية، ولدى إدراج متغير لينتكون متغيرا ضابطا والذي تم التعبير عنه بنسبة نمو الأصول في السنة الحالية عن السنة السابقة، ويتوقع أن يكون ذا علاقة عكسية بمعدل توزيعات الأرباح على المساهمين. (3)

• **حجم البنك:** بقياس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق ملكية، فإن المؤسسات التي تقوم بتوزيع الأرباح حجمها كبير مقارنة بالمؤسسات التي تقوم بتوزيع الأرباح حجمها كبير مقارنة بالمؤسسات التي لا تقوم بتوزيع الأرباح، فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين حجم البنك وسياسة توزيع الأرباح في البنوك فاحتمال توزيع الأرباح يرتفع مع زيادة حجم البنك حيث تقوم البنوك الكبيرة الحجم بتوزيع الأرباح لعدة أسباب هي: (4)

- البنوك كبيرة الحجم تواجه تكاليف وكالة عالية نتيجة الفصل الملكية عن التسيير لذلك تقوم بتوزيع الأرباح.

- ضعف مراقبة التسيير في البنوك ذات الحجم الكبير وبالتالي فإن عملية التوزيع الأرباح عالية تزيد من الحاجة إلى تمويل خارجي وبالتالي فرض رقابة خارجية من طرف المقترضين على البنك.

- البنوك كبيرة الحجم تستطيع الحصول على الأموال بتكلفة إصدار أقل من الأموال الخارجية الأخرى.

• **الرفع المالي:** تناولت العديد من الدراسات أثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح وقد اختلفت النتائج المتوصل إليها ما بين عدم تأثير الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح تأثير سلبي وتأثير إيجابي، فقد

(1) نفس المرجع السابق، ص 158.

(2) محمد صالح الحناوي، إبراهيم اسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية، 1999 ص 415.

(3) علام محمد موسى، أثر جودة حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في سوق الكويت المالية، مرجع سبق ذكره، ص 469.

(4) زين الدين شروقي، محددات سياسية توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 159.

أوضح Raeff أن المؤسسات التي لديها معدل رفع مالي عالي تقوم بتوزيع أرباح منخفضة لكي تتفادى تكلفة الحصول على الأموال الخارجية كما توصلت العديد من الدراسات إلى وجود أثر رفع مالي سلبي نذكر منها Bradleyetal (1).

• **تدبب الأرباح:** كلما زادت درجة تدبب الشركة كلما قلت نسبة التوزيعات والعكس، أي أن العلاقة بين درجة تدبب الأرباح ونسبة التوزيعات علاقة عكسية، فإذا كانت الأرباح غير مستقرة فإن قدرة الركة على استخدام الأرباح كمصدر تمويل تصبح محدودة، نظرا لارتفاع درجة عدم التأكد من تحقيق أرباح كافية، وعندما تتحقق هذه الأرباح فإن إدارة الشركة تحتجز قدرا أكبر من الأرباح لسداد احتياجاتها، لذلك يؤدي استقرار الأرباح في الشركة إلى زيادة قدرتها على توزيع جزء أكبر من هذه الأرباح على المساهمين. (2)

• **هيكل الملكية:** يقوم المساهمون الذين يسيطرون على المكية بالضغط على المسيرين لتخفيض الموارد لمتاحة لديهم، كون أن المسيرين يستطيعون استثمار هذه الأموال في مشاريع تكون في مصلحتهم، كما أكدت دراسة Aetal &massadak(2015) على ضرورة تشجيع أو جذب المستثمرين الأجانب كغيرهم من المستثمرين المحليين للاستثمار في أسهم المؤسسات الغربية المدرجة في البورصة، الأمر الذي يتطلب توزيع أرباح عالية على المساهمين، ويسمح بتطور وتنمية النشاط الإقتصادي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية احصائيا بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، وفسرت ذلك في كون المستثمرين الأجانب يرغبون في تخفيض حجم الأموال المستثمرة خارج بلدهم ولذلك يبحثون دائما على تخفيض ذلك من خلال المطالبة بتوزيعات أرباح كبيرة. (3)

• **الربحية:** حسب النظرية المالية لغان لسياسة توزيع الأرباح تأثير إيجابي على قرار توزيع الأرباح بحيث أن كلما زادت ربحية المؤسسة كلما قامت بتوزيع أرباح أكثر على المساهمين، وقد توصلت العديد من الدراسات كدراسة etal 2014،N،Eliasu على وجود علاقة عكسية بين الربحية وسياسة توزيع الأرباح في المؤسسات غير المالية وعلى حد تفسيرات حيث فإن هذه النتيجة متناقلة مع الدراسات النظرية. (4)

I-1-2: النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح

يتم التطرق في هذا الجزء إلى دراسة أهم النظريات المفسرة لتوزيعات الأرباح، من أهم روادها: ميلر مودجيلياني، مايرون جوردن ولنتر وفان هورن، سوف يتم التعرف على وجهة نظر الباحثين في ظل ظروف التأكد التام، ووجهة نظرهم في ظل عدم التأكد، وكذلك نظريات أخرى مفسرة لسياسة توزيع الأرباح.

(1) نفس المرجع السابق، ص 160.

(2) فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2013، ص 267.

(3) زين الدين شروقي، محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-161.

(4) نفس المرجع السابق، ص ص 156-157.

أولاً: النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح في ظل ظروف التأكد التام

سيتم التطرق إلى أهم نظريات ظروف التأكد التام، ونعني بظروف التأكد التام أن الأرباح والاستثمارات المحققة معروفة مسبقاً ودون وجود مخاطر وهذا يندرج تحت فرضية السوق الكفاء.

• نظرية عدم ملائمة التوزيعات لميلر مودجلياني

تعتبر هذه النظرية على وجهة نظر ميلو مودجلياني (1962) حيث يعتقدان باستقلالية القيمة السوقية للمؤسسة وسعر الأسهم في السوق عن قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم⁽¹⁾، فقيمة المؤسسة تتحدد بكفاءة قرارات الاستثمار أي بقدرة الأصول على توليد الأرباح، أما كيفية التصرف في هذه الأرباح باحتجازها أو توزيعها فلا تأثير لها على قيمة المؤسسة⁽²⁾.
من أهم افتراضات هذه النظرية: ⁽³⁾

- عدم وجود ضرائب على الشركة وضرائب شخصية على الدخل.
- عدم وجود نفقات التعامل في الأسهم لعملات الوسيط.
- ليس للرافعة المالية أثر على تكلفة رأس المال.
- للمدراء والمتعاملين نفس المعلومات حول الشركة.
- ليس لتقييم الربح بين الاحتجاز والتوزيع أثر على تكلفة الأموال المملوكة.
- سياسة تخطيط الإنفاق الرأس مالي مستقلة عن التوزيعات.
- غياب عامل المخاطرة.
- الصيغة الرياضية للنظرية:

تبنى هذه النظرية على فرضية أن الهيكل المالي للمؤسسة يتكون فقط من الأموال الخاصة، ولذلك فإن قيمة السهم السوقية حالياً في بداية الاستثمار مساوية للقيمة الحالية لتوزيع الأرباح المدفوعة نهاية الفترة، مضافاً إليها قيمة السهم الجديدة في نهاية الفترة.

$$N.DPA=DN.P_1$$

والمعادلة توضح ذلك:

حيث:

N: عدد الأسهم الجديدة التي تم إصدارها.

DPA: توزيعات السهم الواحد.

NP₁: سعر السهم بعد وضع التوزيعات نهاية الفترة.

قيمة الأموال الخاصة كما يلي:

$$NP_0=(N+DN).P_1$$

(1) دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 214.

(2) منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في تمويل هيكل الشركات، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1998، ص 320.

(3) عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقى وآخرون، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص

$$\begin{aligned} NP_0 &= NP_1 + DN \cdot P_1 \\ NP_0 + NP_1 + NDPA & \\ N(P - P_1) &= N \cdot DPA \\ P_0 - P_1 &= DP \end{aligned}$$

نلاحظ من خلال المعادلة الأخيرة أن أي زيادة أو انخفاض في التوزيعات سوف يصاحبه انخفاض أو زيادة في القيمة السوقية للأموال الخاصة بنفس المقدار .

• نظرية van horne (1989)

قدم فان هورن نموذجا يؤكد في على أن سياسة توزيع الأرباح لا يمكن أن تكون من بين المتغيرات التي تحدد قيمة المؤسسة في بداية الفترة، بافتراض أن القيمة السوقية للسهم تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة عنه خلال الفترة، وتتمثل هذه التدفقات في التوزيعات التي يحصل عليها حامل السهم في بداية الفترة.

$$p_0 = \frac{(DPA + P_1)}{(k + 1)}$$

والمعادلة التالية توضح ذلك:
حيث:

K: معدل استحداث أو معدل المر دودية المطلوب.

على افتراض أن المؤسسة تعتمد في تمويلها على الأموال الخاصة فقط ، وكان عدد الأسهم العادية في بداية الفترة هو N سهم، وأن المؤسسة أصدرت أسهما عادية جديدة خلال الفترة عددها N* سهم فإن المعادلة تصبح كما يلي

$$p_0 = N \cdot DPA + \frac{(N + N^*)(P_1 - N^* - P_1)1}{K + 1}$$

وبالتالي فغن القيمة السوقية للأسهم الجديدة تتحدد وفق المعادلة التالية:

$$R_{net} + NP_1 = 1 + N \cdot DPA$$

حيث:

R_{net} = النتيجة الصافية للأرباح المحققة.

1 = الاستثمارات المقرر تنفيذها.

وعليه فإن: $NP_1 = DPA - N + 1 - R_{net}$

وبالتعويض في المعادلة السابقة نجد: $P_0 = 1/1 + K(N_0 - DPA) + (N^* + N)P_1 + R_{net} - 1 - N \cdot DPA$

$$NP_0 = (N^* + N)P_1 + R_{net} - 1 / (1 + K)$$

نلاحظ من خلال العلاقة الأخيرة أنه لا توجد توزيعات. (1)

(1) علي بن الضب، سيدي احمد عياد، تكلفة رأس المال ومؤشرات انشاء القيمة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، جامعة ورقلة، 2013، ص141.

• **نظرية جودن (1962):** يعتقد جوردن أن سياسة توزيع الأرباح تؤثر على القيمة السوقية للسهم⁽¹⁾ وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:⁽²⁾

- لا يوجد تمويل خارجي، أي أن المؤسسة تعتمد بالكامل على الأموال الخاصة في تحول استثماراتها.
- ثبات معدل العائد المتوقع على استثمارات المؤسسة، وكذلك معدل العائد المطلوب من طرف المستثمرين.

- ثبات معدل نمو المؤسسة.

- معدل العائد المطلوب على الاستثمار يكون أكبر من معدل النمو.

- ثبات نسبة الأرباح التي توزع على جملة من الأسهم العادية.

وينطلق برهان Gordon لإثبات هذه المقاربة من نموذج خصم التوزيعات في حالة النمو كالاتي:

$$V_0 = \frac{D}{K - G}$$

وبما أن التوزيعات تتم في قيمة الأرباح المتوقعة مضروبا في $(1 - TND/V)$ ومنه القيمة تساوي:

$$V_0 = R * (1 - TND/V / K - G)$$

بتعويض $G = (1 - TND/V - K^*)$ في المعادلة السابقة نجد:

$$V_0 = R * (1 - TND/V / K - K^* \cdot TND/V)$$

وبما أن $K = K^*$ يمكن تبسيط المعادلة كالاتي:

$$V_0 = R^* / K$$

تبدو القيمة من المعادلة الأخيرة مستقلة تماما عن سياسة توزيع الأرباح، حيث لم يظهر أي متغير من متغيرات سياسة التوزيعات في دالة القيمة.

ثانيا: النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح في ظل ظروف عدم التأكد

يتم في هذا الجزء عرض أهم النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح في ظل ظروف عدم التأكد

وهي كما يلي:

• **نظرية سياسة التوزيعات الشخصية:**

يفترض النموذج أن النتيجة المحققة هي R_{net} لهذه السنة، ومبلغ الاستثمار خلال السنة الحالية هو 1 وحدة نقدية.

(1) منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية-مدخل تحليل معاصر-، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص 671.

(2) هوارى سويسى، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 213-214 .

- مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة هي إما أرباح محتجزة أو إصدار أسهم عادية، أو طرح سندات جديدة، أو الحصول على تمويل من مصادر خارجية إذ لم يكفي متبقي من الأرباح المتولدة في العام السابق لتمويل الاستثمارات والتوزيعات المعتمدة. ويمكن توضيح ذلك وفق العلاقة التالية: (1)

$$R_{net} + D_0 = 1 + D_1 V$$

حيث:

Rnet: الأرباح المحققة

D: التمويل بمصادر خارجية

D+Rnet: الموارد المالية (داخلية وخارجية)

Div: التوزيعات المعتمدة

I+Div: الاستخدامات المالية

في حالة حصول المؤسسة على أموال من مصادر خارجية تصبح المعادلة بالشكل (2)

$$Div = R_{net} - FF_1 (*)$$

نقوم بافتراض أن المؤسسة يتم تصفيته بنهاية العام الحالي أين يتم توزيع Rnet بين المساهمة وبين مصادر التمويل الجديدة وفق المعادلة التالية:

$$P_0 = D_0 + P_1 = D_0 + D_1 / (1 + K)$$

$$P_1 + [Div_1 - P.R.cov(Div_1, R_m)] / (1 + R_{sr}) (**)$$

حيث:

PR: بدل المخاطرة

COV(Div₁, R_m): الجانب المشترك بين عائدات التوزيعات ومردودية السوق

R_{sr}: نعدل المردودية بدون مخاطر.

بتعويض المعادلة (*) في المعادلة (**): نجد:

$$P_1 = (R_{net_1} - FF_1) - PR.cov(R_{net} - FF_1, R_m)(R_{sr} + 1)$$

$$cov((FF_1 - R_1), R_m) = cov(R_1, R_m) - cov(FF_1 - R_m):$$

بالتعويض نجد:

$$P_1 - R_1 - PR COV(R_1 - R_m) / (1 + R_{sr}) - (FF_1 - P.cov(FF_1 - R_m) / (1 + R_{sr}))$$

يتمثل جزء من قيمة السهم الحالية للمصاريف المالية والتي لا تخرج من كونها قيمة الديون D

وبتعويضها نجد:

$$p_1 = \frac{R_1 - P.cov(R_1, R_m)}{(1 + R_{sr}) - D}$$

إذا رجعنا قيمة السهم إلى الزمن 0 نجد:

$$P_0 = D_0 + P_1 = D_0 + D_1 / (1 + K) = D_0 + (R_1 - P.cov(R_1, R_{sr})) / (1 + R_{sr})$$

(1) على بن الضب، سيدي أحمد عياد، تكلفة رأس المال ومؤشرات إنشاء القيمة، مرجع سبق ذكره، ص 258.

(2) نفس المرجع السابق، ص 147.

بتعويض المعادلة نجد:

$$P_0 = \frac{R_1 - PR \cdot \text{cov}(R_1, R_m)}{(1 + R_{sr}) + R_0 - I}$$

من خلال المعادلة الأخيرة نلاحظ أن لا يوجد أي متغير من متغيرات سياسة توزيع الأرباح التوزيعات الحالية ولا المستقبلية، وهي دليل على مادية واستقلالية سياسة توزيع الأرباح، والمتغيرات في قيمة السهم السوقية هي قرار الاستثمار بديل I وما يترتب من نتيجة حالية ومستقلة R_1 و R_0 وعلاوة المخاطرة المقابلة المرودية.

• نظرية العصفور في اليد:

الحجة التحليلية في أرباح السهم هي أنها تخفض المخاطرة، لأنها تورد إلى المساهمين تدفقات نقدية ومعلومات مستقبلية وكل المساهمين يتطلعون للحصول على السيولة من خلال بيع جزء من أسهمهم ولكن هذا يحملهم تكاليف تبادل التي يمكن تجنبها في حالة ما قامت المؤسسة بتوزيع أرباح السهم تخفيض المخاطرة أو حجة العصفورين اليد المتبقية التي تطرق لها كل من قراهام ودود وكذلك فوزان وآخرون (1959) andwith cordon سنة 1951 فحسبها يوزع المساهمون أرباح السهم لتقييم السيولة إلى المساهمين مما يسمح لها بتخفيض حالة عدم التأكد حول التدفقات المستقبلية، ولكن من جهة أخرى فهذه الأرباح الموزعة تعتبر كتخفيض القيمة السوقية للمؤسسة (فرصة ضائعة)، كما أن معدل العائد المطلوب من طرف المساهمين ارتفع مع انخفاض أرباح السهم الموزعة لأن المساهمين يكونون أقل تأكيدا في حصولهم على الأرباح رأسمالية يفترض أن تنتج من الأرباح المحتجزة. (1)

فيتخذ معدل العائد وفقا لهذه النظرية كما يلي: (2)

معدل العائد الموقع = (التوزيعات المتوقعة/سعر السهم السوقية) + معدل النمو

ولعل أهم مبدأ يقوم عليه وجهة نظر كل من جوردن ولتر هو العلاقة التي تربط بين درجة التأكد والزمن بشأن التوزيعات، فكلما طال تاريخ استحقاق التوزيعات زادت درجة عدم التأكد.

• نظرية التفضيل الضريبي:

طبقا لهذه النظرية يفضل المستثمرون الاستثمار في تلك المؤسسة التي تقوم بتوزيع نسبة أقل من الأرباح، وذلك نتيجة وجود ضرائب بنسبة أعلى على الأرباح الموزعة مقارنة بالأرباح الرأسمالية، ففي حالة وجود الضرائب فإن المستثمر يفضل إعادة استثمار الأرباح بدلا من الحصول عليها، وبالتالي يفضل المؤسسات التي توزع أقل نسبة من الأرباح لتحقيق قيمة الضرائب التي يدفعها، وتوزيع نسبة أقل من الأرباح يعني إعادة استثمار نسبة كبيرة منها في الأنشطة من الأرباح، يعني إعادة استثمار نسبة كبيرة منها في

(1) بريش عبد القادر، بدروني عيسى، محددات سياسية توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013، ص 14.

(2) عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 215.

أنشطة المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة معدل نمو أرباحها، وطبقا لنموذج جوردن فهذا يؤدي إلى ارتفاع ثروة المستثمر. فالضرائب المستحقة على الأرباح الرأسمالية لا تدفع إلا مرة واحدة وهي عند بيع الأسهم، كما أن في حالة الاحتفاظ بالسهم حتى وفاة المساهم فإن الورثة لا يدفعون ضريبة على الأرباح الرأسمالية في حالة ما إذا قاموا ببيع السهم، ذلك لأن سعره السوقي عند وفاة المساهم يعد تكلفة شراءه وبالتالي لا يوجد فرق في القيمة. (1)

ثالثا: نظريات أخرى مفسرة لسياسة توزيع الأرباح:

من أبرز النظريات الأخرى المفسرة لسياسة توزيع الأرباح نذكر ما يلي:

• نظرية أثر للمحتوى المعلومات على المستثمر (الإشارة)

تتبعاً لهذه النظرية يرى المستثمرون أن أي تحيز في سياسة توزيع الأرباح من قبل المؤسسة هو بمثابة إشارة لتوقع المربح بواسطة إدارة المؤسسة، فالتوزيع الأعلى يعطي إشارة للمستثمرين بأن تنبؤ المؤسسة للأرباح المستقبلية يكون إيجابياً (2)

غير أن هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن فرصة المستثمر لسياسة التوزيعات الشخصية تعتبر ضئيلة وهي: (3)

- وجود تكلفة الصفقات التي سيدفعها المستثمر للمسامرة في كل مرة يقوم فيها بشراء أوراق مالية.
- وجود حد أدنى لصفقات بيع أو شراء الأوراق المالية.
- قد بحجم المستثمر عن فكرة الاعتماد على سياسة التوزيعات الشخصي، كبديل عن سياسة التوزيع التي تتبعها المؤسسة ولذلك لعوامل مختلفة.
- فقد تؤدي تلك السياسة إلى بيع جزء من الاستثمارات الأصلية، بغرض تغطية الاحتياجات المالية وهو أمر قد يرفضه.

• نظرية الوكالة:

يبين نموذج الوكالة لتوزيع الأرباح عند الباربا وآخرون (2000) La Porta et all أنه عندما يمتلك المساهمون حقوق أكبر فإنهم يستطيعون استخدام قوتهم للتأثير في سياسة توزيع الأرباح، ويستطيع المساهمون تلقي حقوق أكبر حيث تفترض نظرية الوكالة أن المساهمين يفضلون خيار توزيع أرباح، السهم أكثر من الأرباح المحتجزة، وقد يكون هذا الخيار لتوزيع الأرباح أقوى في الأسواق الشائعة Emergigmavkets وهي الأسواق المالية في الدول النامية، التي تشهد نمو ملحوظا خلال عدد من السنين،

(1) محمد صالح الحناوي، بلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل للقيمة واتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 377.

(2) صباح أسامة شراب، أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة تطبيقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، غزة، 2006، ص ص 67-68.

(3) بريس عبد القادر، بدروني عيسى، محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ويشمل ذلك على الشرق الأوسط، آسيا، أوروبا الغربية، أمريكا الجنوبية، إفريقيا، روسيا، وغيرها ذات الحماية الأضعف للمستثمر، وبالتالي يجب أن تتم سياسة توزيع الأرباح في ضوء أهداف المؤسسة وبها يسهم في تعظيم ثروة المساهمين.⁽¹⁾

• نظرية الفائض:

من أكثر النظريات قبولاً لدى المساهمين في شركات الأعمال بشأن التصرف في الأرباح المحققة هي نظرية المتبقي، ومضمون هذه النظرية أن عموم المساهمين في شركات الأعمال وطالما يسعون إلى تعظيم ثروتهم، فهم لا يمانعون من قيام الشركة من احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها في الشركة إذا ما كانت أمامها فرص استثمارية جديدة وصريحة بشرط أن يكون معدل العائد على الأرباح المستثمرة في الشركة يفوق معدل العائد المطلوب من قبل المساهمين.⁽²⁾

• نظرية أثر الزبون:

ويقصد به قيام المؤسسات بتبني سياسة توزيع أرباح معينة تجذب فئة من الزبائن تتكون من مجموعة مستثمرين تعجبهم تلك السياسة وتتماشى وتفضيلاتهم فيما يتعلق بالاستثمار والاستهلاك.⁽³⁾

I-2: المعايير المحاسبية الإسلامية المتعلقة بقياس وتوزيع الربح في البنوك الإسلامية:

تخضع عملية قياس الربح بصفة عامة في المصارف الإسلامية لمعايير وأسس اقتصادية ومحاسبية وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه المعايير والأسس.

I-2-1: المعايير المحاسبية الإسلامية المتعلقة بقياس وتوزيع الربح في البنوك الإسلامية

جاء في الفرات الثانية والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر من المعيار رقم (5) من معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالأرباح التي يحققها البنوك الإسلامية بأنه يجب الإفصاح عن ما يلي:⁽⁴⁾

1- عن النسب المختلفة لتوزيع الأرباح بين حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة التي استخدمها البنك في الفترة المالية الحالية. ولا ينطبق الإفصاح المطلوب على حسابات الاستثمار التي فيها شروط مختلفة ما لم تكن مبالغ تلك الحسابات ذات أهمية نسبية.

2- عن أي زيادة على نسبة ربح البنك بصفته مضارباً أثناء الفترة المالية بعد استكمال الإجراءات الشرعية اللازمة لذلك.

(1) نفس المرجع السابق، ص 15.

(2) حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المعاصرة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2006، ص 625.

(3) محمد زرقون، أثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 87.

(4) حسين محمد سمحان، أساليب خلط مال المضاربة وأثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الرابع، العدد 4، 2007، ص 79.

- 3- عما إذا تم إشراك حسابات في الاستثمار المطلقة في إيرادات الخدمات البنكية وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن أنواع هذه الإيرادات وعن الأساس التي تم به ذلك.
- 4- عما إذا تم إشراك حسابات الاستثمار المطلقة في الربح الناتج عن استثمار أموال الحسابات الجارية أو أي أموال أخرى لم يتسلمها البنك على أساس عقد المضاربة وعن الأساس الذي تم به ذلك.
- 5- عن أي أموال الطرفين تم إعطاؤها الأولوية في الاستثمار في الحالات التي لا يتمكن المصرف فيها من استخدام جميع الأموال المتاحة للاستثمار.

I- 2-2: أسس قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية:

تتأثر عملية توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية بعدة عوامل تحكمها عدة أسس ومن هنا سنتطرق إلى أهم هذه الأسس:

أولاً: أسس تحديد الربح:

- يتم طرح جميع المصروفات الإدارية والعمومية من أرباح المساهمين "البنك" دون أصحاب الودائع، حيث تمثل هذه المصروفات عنصر العمل الذي يجب أن يقيمه المساهمون وحدهم كطرف في المضاربة الشرعية دون الطرف الآخر وهم "المودعون".
- تعتبر إيرادات الخدمات المصرفية من عمولة وفروق عملة وغير ذلك من نصيب المساهمين، دون أصحاب الودائع، ذلك كان هذه الخدمات من تمويل المساهمين.
- تعتبر الإيرادات الناجمة عن استثمار جزء من الحسابات الائتمانية "الجارية وتحت الطلب" من نصيب المساهمين دون المودعين كان البنك سيستثمرها على مسؤوليته، ويكون ضامناً لها، ولا علاقة للودائع الاستثمارية بها على الإطلاق ما لم يكن هناك خلط للأموال.
- يتم طرح المخصصات من إجمالي أرباح المساهمين والمودعين، كان هذه المخصصات تمثل أعباء، أو خسائر مقدرة ناتجة عن توظيف جميع الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين، وكان الفائض منه يعود على الطرفين على السواء.
- يتم استقطاع الاحتياجات من حصة المساهمين من الأرباح، ذلك كان هذه الاحتياجات تمثل أرباحاً محتجزة تؤدي إلى زيادة حقوق المساهمين وحدهم.
- يتم استقطاع مكافآت الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية من أرباح المساهمين، دون أصحاب الودائع لأنها تعتبر استكمالاً لعنصر العمل المقدم من قبل المساهمين.
- إذا ما تم توزيع الأرباح على الموظفين في البنك فإنه لا بد من استقطاعها من حصة المساهمين في أرباح الاستثمار، دون أصحاب الودائع حيث تم تكييف هذه الأرباح الموزعون بأنها تقع تحت مظلة القواعد العامة

للعقود التي تعترف بشروط التعاقد مادامت قائمة على أساس التراضي من منطلق أنها ليست أرباحاً بل مكافأة. (1)

ثانياً: أسس توزيع الأرباح

يتم اعتماد الأسس الآتية في توزيع الأرباح وهي كالتالي: (2)

- فضل حصة البنك من المضاربة كرب عمل: إذ بعد خصم كافة التكاليف المباشرة من الإيرادات الناشئة عن كل نشاط، يتم تنزيل حصة البنك من المضاربة كرب عمل وهي النسبة المتفق عليها مع المودعين.
- بعد فصل حصة البنك من المضاربة: يتم توزيع الربح حسب حصة كل طرف في رأس المال، حيث يتم توزيع الربح حسب حصة كل من مساهمي البنك والمودعين في رأس المال المستثمر.
- تحديد رأس مال البنك المشارك في الاستثمار: وحتى يتم تحديد حصة البنك من الأرباح كنسبة من مساهمة أمواله في الاستثمار يجب حساب رأس ماله المستحق للربح من خلال المعادلة التالية:

رأس مال البنك المساهم بالاستثمار = حقوق الملكية - صافي تكلفة الأصول - الإنشاءات

- **الودائع الجارية:** لا تستحق هذه الودائع المشاركة في الأرباح لأنها لا تتحمل الخسائر كونها مضمونة من البنك، وحيث أنها تمثل قرضاً حسناً يمكن للبنك أن يستغله، فإن ذلك الجزء من الودائع الجارية الذي يستغله البنك في الاستثمارات يجب أن يضاف إلى رأس مال البنك المساهم بالاستثمار وتصبح المعادلة السابقة على النحو التالي:

رأس مال البنك المساهم بالاستثمار = حقوق الملكية + الجزء المستثمر من الودائع الجارية - صافي تكلفة الأصول - الإنشاءات تحت التنفيذ

- **الودائع الاستثمارية والادخارية:** تتحدد حصة كل من الودائع الاستثمارية والادخارية من الأرباح بنسبة مساهمتها في الأموال المستثمرة، ولكن بعد طرح الاحتياطات القانونية والاختيارية كما يلي:

الودائع الاستثمارية المساهمة بالاستثمار = إجمالي الودائع الاستثمارية - الاحتياطي الإجباري عليها - الاحتياطي الاختياري عليها.

(1) سمير الشاعر، احتساب الربح في المضاربة والمشاركة في حال خلط أموال المقاربة والمشاركة، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 26-27 ماي 2010، ص 10-11.

(2) الأبجي كوثر عبد الفتاح، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 126-128.

أما الودائع الادخارية المساهمة بالاستثمار فهي:

الودائع الادخارية المساهمة بالاستثمار = الجزء الموافق على استثماره من الودائع الادخارية-الاحتياطي الإيجابي عليها- الاحتياطي الاختياري عليها.

يستحق مساهمو البنك الأرباح التالية:

- حصة المضارب بالعمل وهي نسبة متفق عليها مسبقا من الربح الناتج على الاستثمار.
- حصة رأس المال المشارك في الاستثمار.
- يستحق أصحاب الودائع الادخارية والاستثمارية أرباحهم وفقا لحصة أموالهم المساهمة بالاستثمار كنسبة إجمالي الأموال المستثمرة وبعد طرح حصة المضاربة.

I-3: توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها:

بعد قياس وتحديد أسس توزيع الأرباح سنقوم في هذا الجزء بالتعرف على كيفية توزيع الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.

I-3-1: توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

إن مسألة توزيع الأرباح تتعلق بمصادر أموال المصارف الإسلامية أكثر مما تتعلق باستخدامات هذه الأموال.⁽¹⁾

أولاً: كيفية تحقيق المصرف الإسلامي أرباحه في عملياته:

البنك بشخصه الاعتباري القانوني يهيئ مكانته ويعد موظفيه ويبدأ بتقديم خدماته المقارن عليها بين البنوك مثل فتح الحسابات وغير ذلك، وكذلك عندما يأتي المستثمرون الذين يسلمون أموالهم إلى إدارة البنك الإسلامي ليستثمرها لهم بصفته مضارب فإنهم يتعاقدون معه بصفته الاعتبارية التي لها كيانها ووجودها قائم.

وهنا لا بد من ذكر أن البنك الإسلامي على العموم لا يخسر، فهو يحقق الأرباح باستمرار ولذلك عدة عوامل تحقق ذلك.

- المصرف الإسلامي تاجر يجري دراسات في جدوى ويتبع حسب التاجر.
- تنوع وتعدد صيغ الاستثمار كعامل جذب، وسياسة لتجنب مخاطر الاستثمار.
- تنوع مصادر تمويل المشروعات واختلاف مستحقيها.
- اختلاف النسبة المالية للمصرف عن النسبة المالية للمشروعات المختلفة.
- اختلاف الأسس المحاسبية المطبقة في المشروعات عن الأسس التي يعتمدها المصرف.

(1) محمود عبد الكريم إرشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 333-338.

- اختلاف نتائج المشروعات عن بعضها البعض، ومدى تحمل بعضها الخسائر الأخرى، أو استحقاقها لأرباح البعض الآخر.
- ومع ذلك فإن الأرباح التي يحققها البنك تختلف باختلاف نوع التمويل والعلاقة القائمة بين البنك والمستفيد..
- فقد يكون التمويل مقدما بطريقة المضاربة أو فروعه فيأخذ حكمها.
- وقد يكون التمويل مقدما بنوع المشاركة فيأخذ حكمها.
- وقد يكون التمويل مقدما بنوع المرابحة للأمر بالشراء فيأخذ حكمها.
- وقد يكون التمويل مقدما بالإجارة التشغيلية أو التمويلية فيأخذ حكم الإجارة وهكذا في كافة طرق التمويل السابقة الذكر.

ثانيا: كيفية تحقيق الربح في مختلف مجالات التمويل

- من حيث تحديد معايير حساب الأرباح في هذه الحالة هو أن التمويل بالمضاربة خاضع بالكلية لما تناوله الفقهاء من ضوابط لها، في البنك الإسلامي تبدأ المضاربة بعقد يتضمن مقدار من رأس المال ونوع العمل وقيمة الربح بنسبة شائعة لكنها معلومة البيان وبناء على ذلك إذا انتهت صفقة المضاربة بكاملها خلال السنة المالية، فإن المحاسبة تكون كما يلي:
- يسترد البنك الإسلامي رأس مال المدفوع دون زيادة ولا نقصان.
 - إذا أنقص بسبب خسارة ليس فيها من جانب العامل في المضاربة تعد ولا تقصير، فليس له إلا رأس ماله ناقصا الخسارة التي حصلت.
 - إذا أراد رأس المال ربحا يقسمانه رب العمل والمضارب.
 - إذا تمت المحاسبة ولم يتمكن المضارب من دفع ما هو في ذمته من الربح المتحقق بالفعل فيكون الربح المستحق لرب العمل دينا في نسبة العامل.
 - إذا حلت نهاية السنة المالية للبنك الإسلامي والمضاربة قائمة فإن من الممكن إجراء المحاسبة على ما تم بيعه من مال المضاربة.
 - في حالة المضاربة المنتهية بالتمليك، فإن المحاسبة تجري على أساس الدخل الصافي للمشروع المعين في نهاية السنة المالية.
 - في حالة التمويل بالمضاربة المشتركة فإنه يتم تنضيض المشروعات تنضيضا تقديريا، ويحسب جزء من الإيرادات لمحفظه مخاطر الاستثمار، ثم توزع الأرباح بين الأطراف بحسب الاتفاق.
 - في حالة التمويل في بيع المرابحة للأمر بالشراء عند إجراء التعاقد اللاحق وذلك على أساس حساب الفرق بين التكلفة الفعلية والسعر المتفق عليه مع الأمر بالشراء.
- وهذا التوزيع تعرض إلى مناقشة من حيث الأقساط المصنوعة لعمليات مرابحة مقسطة على سنوات متعددة يحتاج إلى تبرير.

• تمويل بيع بالتقسيط

نظرا الآن البيع بالتقسيط قليل الاستعمال في البنوك الإسلامية عموما، فإن الطريقة المحاسبية لمعرفة الأرباح كطريقة بيع المرابحة للأمر بالشراء المقسط، ومشكلة التحقق الزمني مرة أخرى. التمويل في عقود البيع الموصوف في الذمة (السلم، الاستصناع، التوريد)، يتحقق الربح في هذه العمليات عندما تباع البضاعة السلم البسيط أو السلم المقسط وكذا الاستصناع، والتوريد فالربح يتحقق عند تما للصفقة بالقبض والتسليم للمشتري الأخير.

أما التمويل في الأسهم والسندات فيتحقق الربح بإعلان الأرباح فدائرة الاستثمار في الأسهم والسندات في نهاية كل سنة مالية تعلن حجم أرباحها.

ثالثا: كيفية توزيع الأرباح بين المستحقين لها (البنك وأصحاب الحسابات الاستثمارية)

أصحاب الحسابات الاستثمارية في البنك الإسلامي نوعان:

- المودعون في حسابات الاستثمار المشترك.

- المودعون في حسابات الاستثمار المخصص.

فالنوع الأول أكثر عدد والأشمل تطبيقا وهم أساس نظام المضاربة والمشاركة المخصصة حيث يكون لكل مشروع معين حساب متصل بأرباحه ونفقاته وحقوق الممولين فيه مع عدم اختلاط هذه الأرباح بغيرها من أرباح المشاريع الأخرى.

الأصل الذي ينبغي أن تسير عليه البنوك الإسلامية في توزيع أرباحها بينها وبين أصحاب الحسابات في نطاق الاستثمار المشترك يقوم على المنطلقات التالية:

1- البنك الإسلامي بشخصيته الاعتبارية ومكاتبه وموظفيه موجود من قبل أن يأتيه المستثمرون، وعلى هذا فإن حقه من الربح هو نصيبه المتفق عليه من النماء الذي يتحقق بعمله في هذا المال المسلم إلى البنك بنظام المضاربة المشتركة.

2- إن حدود العلاقة التعاقدية بين البنك الإسلامي وأصحاب الحسابات في الاستثمار المشترك محصورة في نطاق استعمال المال في تمويل عمليات الاستثمار، فهم لا يشاركون البنك في ما يحصل عليه من عوائد لأساليب الخدمات المصرفية التي يقوم بها وهي عبارة عن أجور بالإضافة إلى أنهم لا يحتملون نفقات موظفيه ومصاريفه الإدارية والعمومية.

3- إن الإعلان عن نصيب البنك من صافي الإيرادات لاستثمارية والذي يأخذه كمضارب أمر واجب شرعا وأن هذا الإعلان ليس لاحقا ولكنه يجب أن يكون سابقا وبما أن المضاربة المشتركة مضاربة مستمرة فإن هذا الاستمرار يتطلب الإعلان في بداية كل سنة مالية كما في المضاربة الفردية، حيث يتم بيان نصيب الطرفين من الربح في بداية العملية.

4- نصيب البنك من الربح وإن كان متروكا للاتفاق إلا أن فيه نوعا من الادعان، ولذلك على البنك المواءمة بين استثمار أموال المساهمين.

5- من منطلق الاستحسان فيرى الدكتور حمود أن لا يزيد فارق نسبة الربح بين معدل ما يناله المساهمون وما يعطى للمستثمرين.

6- لذلك لابد من التقيد بقواعد العدل والإحسان، وبوجود الحسابات الآلية فإن مواعيد توزيع الأرباح يمكن أن تكون سنة أو نصف سنة أو ثلاثة أشهر مادامت الأجهزة تقوم بحساب الأرباح ببسر وسهولة، فليس هناك مانع شرعي من ذلك.

رابعاً: طرق خلط أموال المضاربة بأموال البنك الإسلامي:

تختلف عملية قياس وتوزيع الربح في البنوك الإسلامية تقسمت بيعة للطريقة التي يتبعها البنك الإسلامي في خلط الأموال الخاصة بأموال المضاربة لأن طريقة الخلط هذه تؤثر في نصيب البنك الإسلامي من ربح شركة المضاربة وفيما يلي شرح مفصل لكل طريقة من هذه الطرق: (1)

• المحفظة المنفصلة بالكامل:

لا تعرف بنوكاً إسلامية تعمل بموجب هذه المحفظة، لأن هذه الطريقة التي تتطوي على فصل كامل بين أموال المضارب الخاصة وأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، هي الأصل في المضاربة، فالأصل أن المضارب يعمل في مال غيره فيشارك هو بالعمل، ويشارك غيره بالمال.

في المحفظة المنفصلة بالكامل يقوم البنك الإسلامي باستثمار أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية بشكل منفصل تماماً عن استثمار أمواله الخاصة فقط، وهذا يعني أن البنك الإسلامي يستحمل مخاطر استثمار أمواله الخاصة فقط، وبالتالي من حقه وحده فقط نتائج استثمار أمواله الخاصة، كذلك الحال بالنسبة لاستثمار أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية حيث يتحمل أصحاب هذه الحسابات وحدهم مخاطر استثمار أموالهم، ومن حقهم وحدهم نتائج استثمار هذا المال وللبنك الإسلامي فقط أن يأخذ حصته المتفق عليها كمضارب.

ويمكن تحديد القواعد التالية لقياس وتوزيع الربح في المصارف الإسلامية التي يعمل على أساس فصل جميع أموال المصارف أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية.

- يجب أن يتم تحديد مصدر التمويل الاستثمار فيما إذا كان من أموال البنك الخاصة أو من أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية قبل بدء بعملية الاستثمار.

- أن يحصل أصحاب الحسابات الاستثمارية على الأرباح الناتجة عن استثمار أموالهم للبنك حصة كمضارب.

- يحصل البنك الإسلامي على أرباح استثمار أمواله الخاصة ويتحمل مخاطر هذه الاستثمارات وحده. يتحمل البنك الإسلامي وحده جميع المصروفات الإدارية والعمومية ولا يتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية إلا المصروفات المعتبرة شرعاً في عقد المضاربة، يقدمه البنك كدفع رسوم جمركية لاستيراد بضاعة مثلاً

(1) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العملية)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 254-260.

- يحصل البنك الإسلامي وحده على جميع إيرادات الخدمات المصرفية على اعتبار أن حق ناتجة عن استثمار أصوله الخاصة وعمل موظفيه الدين يتحمل مستحقاتهم وحده بذلك يتم التوصل إلى صافي الربح التشغيلي في البنك كما يلي:

- إيرادات استثمار أموال البنك الخاصة XX
- إيرادات الخدمات المصرفية XX
- حصة البنك كمضارب XX
- إجمالي الربح التشغيلي XX
- يطرح: المصروفات الإدارية والعمومية XX
- صافي الربح التشغيلي للبنك الإسلامي وحده XXX

• المحفظة المختلطة بالكامل:

وتقصد بها قيام البنك الإسلامي بخلط جميع أمواله الخاصة مع جميع أموال المضاربة بحيث يشترك البنك مع أرباب الأموال في جميع إيرادات الاستثمار وفي جميع المصروفات. هذه الصورة مطبقة في كثير من البنوك الإسلامية، خاصة في الخليج العربي، وتقترب هذه الصورة من صورة شركة الأموال، ويمكن تلخيص قواعد قياس وتوزيع الربح في هذه الحالة بما يلي:

- تعتبر جميع الإجراءات من حق البنك الإسلامي وأصحاب الحسابات الاستثمارية، يتحمل البنك الإسلامي وأصحاب الحسابات الاستثمارية جميع المصروفات الإدارية والعمومية.
- تعتبر أموال البنك المشاركة في الاستثمار هي رأس ماله واحتياطاته بنسبة 100%.
- يتم اقتطاع 10% كاحتياطي قانوني من صافي الأرباح التشغيلية قبل توزيعها على الأطراف المشاركة.
- لا يتم احتساب نصيب من الإجراءات بأموال الحسابات الائتمانية وما في حكمها مما يعني أن حصتها من الأرباح توزع بين البنك الإسلامي وأصحاب الحسابات الاستثمارية.

نلاحظ أن الطرفين أشتراك في إجراء الخدمات المصرفية وذلك لأنهما اشتركا في تحمل المصروفات الإدارية والعمومية، رغم أن هذه الإجراءات عادة تتجم عن استثمار أصول المصرف الخاصة، إلا أن تحميل جزء من هذه المصروفات لأصحاب الحسابات الاستثمارية جعل من حقهم الحصول على جزء من إيرادات الخدمات المصرفية لكن هذه الطريقة قد تشجع إدارة البنك الإسلامي على زيادة المصروفات الإدارية والعمومية وعدم إيجاد رقابة فعالة عليها أو المغالاة فيها، بسبب اشتراك أطراف خارجية معهم في هذه المصروفات.

كما نلاحظ أن اقتطاع 10% من إجمالي الإيرادات كاحتياطي قانوني، مما يعني استثمار المساميين (البنك الإسلامي) بهيئة الجزء من الربح دون أصحاب الحسابات الاستثمارية، ويفسرون ذلك بأن هذا بدل حصة البنك من المضاربة، ولكن هذا كلام فيه نظر، وبجاجة إلى زيادة من الحث والتمحيص سواء من الناحية المحاسبية أو الشرعية، ويختلف شكل قائمة الدخل والتوزيع في هذه الحالة عن سابقتها كما يلي:

- إيرادات الخدمات المصرفية XX
- إيرادات الاستثمار المشترك XX
- إجمالي الإيرادات XX
- يطرح: المصروفات الإدارية العمومية XX
- صافي الربح التشغيلي XX
- يطرح: احتياطي قانوني 10% XX
- صافي الأرباح القابلة بالتوزيع بين الطرفين XXX

المحفظة المختلطة جزئياً ونقصد بها قيام البنك الإسلامي بخلط جزء من أمواله بأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، وعادة ما يكون هذا الجزء قابل للاستثمار، وهو الجزء السائد من موجودات البنك الخاصة، أما الأموال الثابتة فيتم خصمها من أموال البنك الخاصة وما في حكمها ولا يتم إدخالها ضمن الأموال المشاركة في الاستثمار، هذه المحفظة وسط بين المحفظتين السابقتين وتتجنب مساوئ المحفظة المنفصلة بالكامل لأنها تعتبر جميع الاستثمارات من الأموال المشتركة وبالتالي لا مجال للشك لأن البنك له والأسوء للمودعين كما تتجنب هذه المحفظة مشاكل المحفظة المختلطة كلياً المتمثلة في التشجيع على زيادة المصروفات الإدارية والعمومية، حيث يتحمل البنك وحده فقط المصروفات الإدارية والعمومية مقابل عدم اشتراك الأصول الثابتة في الأموال الداخلة في الاستثمار واشتراك أمواله الخاضعة في الاستثمار بعد إعطاء الأولوية لحساب الاستثمار المشترك.

تتلخص قواعد قياس وتوزيع الربح ضمن هذه الطريقة كما يلي:

- تعتبر جميع أموال البنك الخاصة وما في حكمها مشاركة في الاستثمار ماعدا الأصول الثابتة أو التي لا يمكن استثمارها وذلك بعد منح الأولوية في الاستثمار لأصحاب الحسابات الاستثمارية.
- يتحمل البنك الإسلامي وحده جميع المصروفات الإدارية والعمومية على اعتبار أنها من العمل الذي يجب عليه القيام به في المضاربة.
- في المقابل يستأثر البنك الإسلامي بإيرادات الخدمات المصرفية على اعتبار أنها ناتجة عن استخدام الأصول الثابتة والمصروفات الإدارية.
- يمكن أن يتم اقتطاع جزء من أرباح الاستثمار المشترك لمواجهة مخاطر الاستثمار (صندوق مخاطر الاستثمار)، إذا وافق الجميع على ذلك.
- يحصل البنك على حصته المتفق عليها كمضارب وإيرادات الاستثمار المشترك.
- يحصل البنك على جزء من حصة أرباح الأموال بنسبة مساهمته في الأموال المستثمرة بعد منح الأولوية في الاستثمار لأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية

I-3-2: العوامل المؤثرة على توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية: توجد عدة عوامل تؤثر على توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والتي سنتطرق إليها فيما يلي: (1)

أولاً- تحديد نسب توزيع الأرباح بين المصرف بصفته مضرِباً وبين أصحاب حسابات الاستثمار بصفتهم أرباب أموال:

باتفاق جميع الفقهاء فإنه يجب النص في عقد المضاربة على حصة الطرفين في الربح بصورة شائعة مثل الربع أو النصف أو نسبة مئوية من الربح وهذا شرط صحة في المضاربة.

ثانياً- وقت التوزيع وأثر المدة على التوزيع :

الأصل ألا يتم توزيع الربح إلا بعد انتهاء المضاربة وتحصيل رأس المال ولكن أجزى بالاتفاق توزيع الربح دورياً كل فترة مع استمرار المضاربة وهذا ما يتم في بعض البنوك الإسلامية بتوزيع الأرباح دورياً على مدار السنة كل شهر أو كل ربع سنة أو كل نصف سنة، هذا بالنسبة لوقت التوزيع، أما أثر المدة على التوزيع فيظهر في أن حسابات الاستثمار والمتاح من البنك للاستثمار ضمن الاستثمارات المشتركة لا تبدأ معاً في وقت واحد في الدخول إلى الاستثمارات ولا تظل كما هي بل تتغير باستمرار بالسحب والإيداع.

ثالثاً- أولوية الاستثمار:

وتصور هذه المسألة يظهر في حالة ما إذا لم يتمكن البنك من استثمار كل الأموال المتاحة لديه، وتختلف البنوك والفتاوى في هذه المسألة فمنهم من يعطي الأولوية لأموال أصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالي يوزع الربح بين المالكين على أساس أنه استثمرت أموال أصحاب الحسابات الاستثمار بالكامل، ومنهم من يعطي الأولوية لأموال البنك ومنهم يوزع الأرباح على أساس التناسب من أموال حسابات الاستثمار وأموال المصرف.

رابعاً: معدل الاستثمار:

من المتعارف عليه وبناء على القوانين المصرفية أنه يجب على كل بنك أن يودع جزء من الأموال التي يتلقاها من المودعين في البنك المركزي، وهو ما يعرف بالاحتياط النقدي والذي يتراوح بين 10 % إلى 25% من هذه الأموال هذا إلى جانب ما يتطلبه العمل المصرفي وبنص القانون مع احتياط البنوك بجزء أيضاً لتغطية السيولة اللازمة لموجها السحب من هذه

الأموال، وبما أن الربح يوزع بين المالكين بحسب كل منهما فهل يخصم الاحتياطي النقدي من حصة أصحاب حسابات الاستثمار ويستحقون ربحاً عما هو متاح منها من الاستثمار بعد هذا الخصم؟ أم لا؟ وتسير عليه البنوك الإسلامية وما يقول به معظم الكتاب والباحثين أنه يخصم الاحتياطي النقدي من أصحاب حسابات الاستثمار.

(1) عمر محمد عبد الحليم، الأسس الشرعية المحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص ص 25-30.

I-4: طريقة احتساب الأرباح والشروط المتعلقة بتوزيعها في البنوك الإسلامية

يتم احتساب الأرباح وتوزيعها وفقا للشريعة الإسلامية من خلال مجموعة من الشروط التي تحكمها وهي كما يلي:

I-4-1: احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية:⁽¹⁾

- **أولاً:** يقوم البنك في استبعاد نسبة من إجمالي الودائع الاستثمارية كاحتياطي نقدي لمواجهة السحوبات وتتراوح هذه النسبة ما بين (18-20%) سنويا حسب ما يحدده البنك المركزي.

- **ثانياً:** تحسب إعداد "تمر" الودائع الاستثمارية بعد استبعاد نسبة السيولة وذلك بضرب قيمة كل وديعة في مدة استثمارها، ثم تجمع جميع أعداد الودائع الاستثمارية على إجمالي إعداد الودائع الاستثمارية ويلاحظ أن الوحدة الزمنية لاحتساب الأرباح في البنك هي اليوم وليس الشهر، حيث أشارت التقارير السنوية أن البنك الإسلامي يحصر الفترة الزمنية لكل الموارد يوماً بيوم.

- **ثالثاً:** يشترك البنك موارده المتاحة في الأرباح على النحو التالي:

أ- إجمالي حقوق المساهمين - (قيمة الأصول الثابتة + المبالغ المستثمرة كأسهم في شركات) = الأموال التي تشارك في الأرباح.

ب- إجمالي الودائع الادخارية - (40% أو 50% منها) كنسبة سيولة = أموال تشارك في الأرباح.

وجميع هذه الأموال المتاحة للبنك بعد استبعاد الأصول الثابتة ونسب السيولة تشترك في الأرباح وتصبح من نصيب البنك وحده وذلك لأن البنك يرى أن: (كافة الأموال المتاحة تستحق ربحاً دون تمييز استخدمت بين كل من المصرف والمستثمرين مبنية على عقد الضاربة وهو من شركات العقود.

رابعاً: يحدد البنك إعداد "النمر" الأموال المتاحة له والمشاركة في الأرباح، وذلك بضرب إجمالي الأموال في المدة الزمنية.

خامساً: توزع الأرباح على إجمالي الودائع الاستثمارية وإجمالي الأموال المتاحة للبنك والمشاركة في الأرباح بحسب إعداد "تمر" كل نوع.

سادساً: بعد تحديد نصيب الودائع الاستثمارية من الأرباح يقطع البنك منها نسبة 30% وذلك نصيبه كمضارب نظير إدارته للعمليات الاستثمارية.

سابعاً: يخصم البنك جميع المصروفات الإدارية والعمومية والاحتياطات والإهلاكات من إجمالي الأرباح الخاصة بالبنك ولا تتحمل الودائع الاستثمارية منها شيئاً، ماعدا الديون المشكوك في تحصيلها فهي تخصم من إجمالي الأرباح قبل التوزيع.

ثامناً: عائد الخدمات المصرفية وعائد الحسابات الجارية وحسابات التوفير تؤول للبنك ولا يشارك المودعون فيها بشيء.

(1) علي بن محي الدين القرّة داغي، الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح، الدوحة، 1430، ص ص 30-31.

I- 4-2: الشروط المتعلقة بتوزيع الأرباح من البنوك الإسلامية

يشترط لتحقيق الأرباح القابلة للتوزيع ما يلي:⁽¹⁾

• **سلامة رأس المال:** لا يتحقق الربح في حسابات الاستثمار إلا بعد وقاية رأس المال وما يوزع قبل التأكد من ذلك فليس ربحاً مستحقاً وإنما هو المبلغ تحت الحساب، ويعتبر الربح المفوض باستثماره بعد انتهاء فترة الاستثمار جزءاً من رأس المال في الفترة التالية.

• **التنظيف الحقيقي أو الحكمي:** لا يتحقق الربح في حسابات الاستثمار إلا بعد القيام بما يلي:
أ- تصنيف كموجودات المضاربة:

سواء كان حقيقياً بتحويل جميع الموجودات إلى نقود، وتحصيل جميع الديون، أم حكماً بالتقويم للموجودات غير النقدية من قبل أهل الخبرة، وتقويم الدين من حيث إمكان التحصيل وتكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها، أما النقود فتثبت بما يخصها.

ب- **تغطية المصروفات الآتية:**

المصروفات الخاصة بتوظيف أرصدة حسابات الاستثمار بتحميل كل عملية تكاليفها المباشرة اللازمة لتنفيذها.

ج- كل ما يخص عمليات توظيف أرصدة حسابات الاستثمار من المصروفات المشتركة، دون ما يتعلق بالنشاط الخاص بالمؤسسة.

ولا تتحمل حسابات الاستثمار وأجهزة اعتماد قراراتها، ومصروفات إدارتي المتابعة والمحاسبة، ويجوز وضع سقف المصروفات بحيث يتحمل المضارب ما زاد عنه.

- اقتطاع المخصصات والاحتياطات المتعلقة بالاستثمار من إيرادات الاستثمار، للوصول إلى الربح القال للتوزيع مثل مخصص الديون، المشكوك في تحصيلها واحتياطي معدل الأرباح وهما يقتطعان من الربح الإجمالي، أما احتياطي مخاطر الاستثمار فينقطع بعد استبعاد نصيب المضارب.

I- 4-3: الملاحظات الشرعية على طريقة توزيع الأرباح

إن البنوك الإسلامية تختلف في طريقة التوزيع وبالتالي يحق لهيئة الرقابة الشرعية تغيير الطريقة التي تراها تحقق العدالة للعرافين تلمسهم والمجموع وتلائم بالوقت نفسه المعايير المالية الدولية، ولكون البنك يخلط أمواله (أموال المساهمين مع أموال المودعين)، يترتب على ذلك وجود بعض الملاحظات الشرعية ونذكر أهمها كما يلي:⁽²⁾

(1) يحدد البنك مقدار الأرباح الناتجة عن العمليات الاستثمارية لوجدها منفصلة طالما أن يقوم باستقطاع نسبة المضاربة مع الأموال المودعين بلا دراية.

(2) يتم استقطاع مخصص مخاطر الاستثمار من الأرباح قبل توزيعها لأنها للطرفين.

(1) عبد الرحمان النجدي، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010، ص 550-551.

(2) شيهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 143.

- (3) باقي الأرباح مثل العمليات الذكية تعقد من نصيب المساهمين بالمقابل سيتم تحصيلها بالمصروفات الإدارية والعمومية للطرفين قبل توزيع الأرباح لأنها خدمت مصالح العمل للطرفين.
- (4) عند توزيع الأرباح للمودعين يأخذ بعين الاعتبار تعطيل نسبة الاحتياطي القانوني الذي يصرفه البنك المركزي، أي حسب نسب التشغيل.
- (5) يجب أن تحدد الأرباح المقترح توزيعها للمساهمين بوضوح، لأنها من الإيجابيات الانتفاع في الطريقة الحالية هي أن يتم اقتطاع الاحتياطات المختلفة من مكافآت مجلس الإدارة والرقابة الشرعية من منصب المساهمين دون المودعين.

II - الأدبيات التطبيقية لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

سندرج في هذا الجزء من الفصل بعض الدراسات التي تناولت موضوع سياسة توزيع الأرباح والتي لها صلة بموضوع دراستنا، والاستفادة منها في ضبط المتغيرات المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية التي نستخدمها في بحثنا هذا وكذا النتائج المتوصل إليها.

قسمت هذه الدراسات إلى فئتين دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية وفيما يلي هاته الدراسات.

II - 1 الدراسة باللغة العربية

1 - دراسة كوثر عبد الفتاح محمود الأبجي 1996⁽¹⁾:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتوزيع الربح في البنوك الإسلامية حيث أجريت على سبعة بنوك إسلامية هي بنك فيصل الإسلامي، مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين بنك التضامن الإسلامي بالسودان، المصرف الإسلامي الدولي بمصر، بنك دبي الإسلامي

وقد تمت الدراسة عن سلسلة زمنية من أربع سنوات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن عملية توزيع الربح في البنك الإسلامي تتفوق وفق الخطوات التالية:

- أ- فصل حصة المضاربة لصالح البنك والمساهمين من الربح.
- ب- توزيع باقي الربح بسبب رأس المال باستخراج ما يلي:
 - رأس المال: رأس المال المدفوع + الاحتياطات المحتجزة + الأرباح المرحلة (ما في تكلفة رأس المال الثابت + الإنشاءات تحت التنفيذ).
 - الودائع بعد تحويلها إلى ودائع سنوية كما توصل الباحث إلى مجموعته من الشروط التي يجب مراعاتها عند توزيع الربح:
- أ- تناسب الربح من حصص الأموال.

(1) كوثر عبد الفتاح، محمود الأبجي، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، مرجع سبق ذكره.

ب- إدراج جميع الأموال المتاحة للاستثمار بغض النظر عن الاستثمار .

ج- تستخدم طريقة النمر في التوزيع .

كما بينت الدراسة أن البنوك الإسلامية تختلف في طريقة الاستثمار من بنك لآخر، فقد شملت

الدراسة أربعة أنواع من البنوك وهي:

- بنوك تقوم بخلط كل أموال المساهمين مع كل أموال المودعين .

- بنوك تقوم بخلط بعض أموال المساهمين بكل الودائع وتستثمر باقي رأس المال منفردا .

- بنوك تقوم بخلط بعض الودائع بكل أموال المساهمين وتستثمر باقي الودائع منفردة .

- بنوك تستثمر كلا من أموال المساهمين والمودعين منفردة .

2- دراسة تاج الختم محمد علي نوري 2001⁽¹⁾: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طرق توزيع الأرباح بين

المصرف والمودعين في المصاريف الإسلامية كما يهدف التوصل إلى اقتراح عادل لتوزيع الأرباح بين

المساهمين والمستثمرين بحيث توفر عائدا مناسباً للمودعين .

من بين هم النتائج التي توصل إليها ما يلي:

أ- توصلت الدراسة أن المصاريف الإسلامية تنتهج منهجا موجودا في فترة إعداد القوائم المالية لإغراض

توزيع الأرباح وهي إما أن تكون كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنوية وذلك حسب فترة الوديعة

الاستثمارية .

ب- توصلت الدراسة إلى أن الطريقة المتبعة في توزيع الأرباح هي طريقة الأعداد أو النمر .

ج- أفادت الدراسة أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على تحديد نسبة توزيع الأرباح من المعروف والمستثمرين في

عقود المضاربة منها حجم الوديعة الاستثمارية احتياجات المصرف من الودائع الاستثمارية .

د- لاحظت الدراسة اعتماد تحقق اللإرادي فيفقه المضاربة على مبدأ النصوص والذي يعتمد على احتساب

كافة نفقات الفترة المعينة والمتحصلات النقدية فقط يؤثر على نصيب المودعين في أرباح الودائع

الاستثمارية .

3- دراسة حسين محمد سمحان 2007 :⁽²⁾

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الأسلوب الذي يتبعه البنك الإسلامي في خلط أمواله بأموال

أصحاب الحسابات الاستثمارية علي عملية قياس الربح وتوزيعه بين المساهمين وأصحاب الحسابات

الاستثمارية .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها بما يلي

(1) تاج الختم محمد علي نوري، طرق توزيع الأرباح بين المصرف و المودعين في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دنقلا للبحوث

العلمية، العدد الأول، 2011.

(2) حسين محمد سمحان، أساليب خلط مال المضاربة وأثارها في قياس الربح، مرجع سبق ذكره.

لا يوجد أسلوب موحد لدي البنوك الإسلامية في خلط أموالها بأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية بل يوجد أسلوبان مختلفان من الناحية العملية ولا غبار عليها من وجهة نظر هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية حيث يظهر ذلك جليا في تقارير هيئات الرقابة الشرعية المنشورة في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية.

تتأثر عملية قياس وتوزيع الأرباح الناجمة عن الاستثمار حول البنك أو عان أموال البنك الخاصة أو عن أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية بالأسلوب الذي يتبعه البنك في خلط الأموال الخارجية - هناك عدم وضوح في تقارير البنوك الإسلامية عند الإفصاح عن الأسلوب الذي تتبعه في خلط أموال المضاربة وعن أسس قياس الأرباح وتحميل النفقات وتوزيع الأرباح.

- لكل أسلوب من الأساليب التي تتبعها البنوك الإسلامية في خلط مال المضاربة ايجابيات وسلبيات.

4- دراسة (رانيا محمد مسعود: 2017) أثر المعلومات المحاسبية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية السعودية دراسة تطبيقية (1):

حيث هدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح أو إبقائها في البنوك التجارية السعودية وتحديد وجه الشبه والاختلاف في السعودية المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح بين البنوك التجارية السعودية، لتحقيق هذا الهدف قام الباحث بمراجعة الأدبيات السابقة ومن تم اختيار ستة عوامل رئيسية ذات تأثير على سياسة وتوزيع الأرباح النقدية وشملت (الربحية، السيولة، الهيكل التمويلي، حجم البنك، نمو البنك، الأرباح الموزعة مسبقا) وطبقة الدراسة على جميع البنوك التجارية السعودية للفترة ما بين 2009-2012 وقد تم إجراء الاختبارات الإحصائية لتحليل متغيرات الدراسة (التابع والمستقل) باستخدام برامج التحليل الإحصائي (spss) ومن نتائج الدراسة لوحظ أن سياسة توزيع الأرباح النقدية تتأثر طرديا بنسبة الأرباح الموزعة بالسنوات السابعة مقارنة بنتائج الدراسات السابقة، وهذا يدل على أن البنوك التجارية السعودية تنتج سياسة توزيع أرباح نقدية مستقرة بهدف إعطاء بعض الأمان للمستثمرين، وإن كلا من الربحية والسيولة وحجم البنك ونمو البنك والهيكل التمويلي لا يؤثر على سياسة توزيع الأرباح النقدية في البنوك التجارية السعودية بالرغم من أنها تؤثر في الدراسات السابقة، وذلك ربما يكون لأسباب عدة منها: قلة عدد البنوك التجارية السعودية مقارنة بعدد البنوك في الدول الأخرى التي طبقت عليها الدراسات السابقة أو نظرا لتمتع السعودية باقتصاد متين واستقرار سياسي امتلكت البنوك التجارية السعودية القدرة على النمو واستيعاب ما يخلقه تدبب أسعار النفط مما يجعلها تختلف مقارنة بالبنوك التجارية في الدول الأخرى وفق الدراسات السابقة.

(1) رانيا محمد مسعود، أثر المعلومات المحاسبية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2018.

II-2: الدراسات باللغة الأجنبية : (1)

1- دراسة Hashim z ,Shahid R, sajid,u (2013)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في القطاع المصرفي الباكستاني، وقد أجريت هذه الدراسة على 27 مصرف محلي وأجنبي عاملا في بنوك إسلامية و تقليدية في باكستان خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2009 وذلك بتطبيق تحليل الانحدار التدريجي وفقا للمعادلة التالية:

$$DIV = \alpha + \beta_1 Sz + \beta_2 Lvrg + \beta_3 Liq + \beta_4 Prof + \beta_5 Agnc + \beta_6 Grth + \beta_7 div_{t-1} + \beta_8 Risk + \beta_9 Own$$

حيث Div. هي توزيعات الأرباح

α : ثابت

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_9$: متغيرات مستقلة

وقام الباحثون بتقسيم الدراسة إلى متغيرات تابعة وتمثلت في توزيعات الأرباح

و متغيرات مستقلة تمثلت في :

- السيولة
- الربحية
- أرباح العام الماضي
- هيكل الملكية
- حجم البنك
- المخاطرة
- حجم البنك
- الرافعة المالية
- التكاليف على الدخل

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أرباح العام الماضي هي متغير مهم في التنبؤ بسلوك دفع الأرباح في المستقبل وتوفر العلاقة الايجابية لأرباح العام الماضي الدعم لسياسة توزيع الأرباح، حيث فسرت ذلك في كون الأرباح الموزعة في السنة الماضية تعتبر مؤشر مهم لمعرفة السلوك أو السياسة التي يتبعها البنك في توزيع أرباحه.

- حجم البنك والرافعة المالية والنمو والتكاليف على الدخل والمخاطر ليس لها تأثير كبير على سلوك توزيع الأرباح في البنوك الباكستانية.

كما بينت هذه الدراسة أن البنوك تحاول إتباع سياسة توزيع أرباح مستقرة وتحاول المحافظة عليها أو رفع أرباحها الموزعة بدلا من تخفيضها، كما أوضحت أيضا أن توزيع الأرباح من طرف البنوك يعطي إشارة

(1) Hashim z ,Shahid R, sajid,umaira : **Determinants of dividend policy :a case of banking sector in pakistan**, journal of scientifie yesearch , vol.18,no3,2013

للمستثمرين حول الوضعية المالية المستقبلية للبنك، وفي حالة ما إذا بينت توزيعات الأرباح السابقة أن البنوك توزع أرباح عالية فان المستثمرين سوف يتوقعون أن البنك سيتبع نفس السلوك لتوزيع الأرباح في المستقبل. كما أوضحت أن البنوك الباكستانية لا تتبع سياسة غياب توزيعات الأرباح فهي تحاول دائما رفع معدل التوزيع من سنة لأخرى.

2-دراسة (2015) tazrina farah et muhammad rakib (1)

حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين العوامل المستقلة مثل حجم الشركة...وسياسة توزيع الأرباح على المؤسسات المالية الإسلامية في بنجلاديش، حيث تركز هذه الدراسة في المقام الأول على أسهم المؤسسات المالية الإسلامية المدرجة في بورصة دكا (DSE)، وقد أجريت هذه الدراسة على 9 شركات خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 باستخدام نموذجين مختلفين OLS وTobit (هو نوع من نموذج الانحدار الخاضع للرقابة تم تطويره سنة 1958 من قبل جيمس توبيت) وفقا للمعادلة التالية:

$$Y = \alpha + \beta_1 x_{1i,t} + \beta_2 x_{2i,t} + \beta_3 x_{3i,t} + \beta_4 x_{4i,t} + \beta_5 x_{5i,t} + \beta_6 x_{6i,t} + \beta_7 x_{7i,t} + \beta_8 x_{8i,t} + \varepsilon$$

وقد قام الباحثان بتقسيم الدراسة إلى متغيرات تابعة و أخرى مستقلة.

بالنسبة للمتغيرات التابعة استخدم الباحث كل من:

– معدل الأرباح : ممكن أن تكون إما نقدية أو أسهم أو كلاهما كنسبة مئوية ليساعد على معرفة العلاقة بين الأرباح والمتغيرات المختارة .

– سياسة توزيع الأرباح

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة تمثلت في :

– حجم الشركة: يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول .

– العائد على حقوق الملكية: يعتبر كمقياس لربحية الشركة يتم احتسابه بقسمة العائد المتمثل في أرباح العام المنتهي على حقوق الملكية

– العائد على الأصول: هو صافي الربح على إجمالي الأصول

– المخاطرة: يتم قياس مخاطر الشركة بسعر السهم على الربح لكل سهم P/E

– الرافعة المالية: هي مدى التزام الشركة على تمويل الديون و يتم قياسه من خلال قسمة مجموع المطلوبات على إجمالي الأصول.

– الربحية

– عمر الشركة

– النمو

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

(1) Tazrina farah et Muhammad rakib, **Determinants of Dividends of Islamic Financial Institutions Operating Bangladesh**, journal of business studies, vol1, 2015

الرافعة المالية والربحية المالية للبنك الإسلامي لها ارتباط ايجابي كبير مع سياسة توزيع الأرباح، بينما يرتبط نمو الإيرادات سلبا بسياسة توزيع الأرباح، كما تظهر نتائج هذه الدراسة:

– أن البنوك التقليدية تدفع المزيد من الأرباح بالمقارنة مع البنوك الإسلامية لان ربحية البنك الإسلامي أعلى بقليل ويدفعون أرباح الأسهم دون النظر في الربحية وهذا يمكن أن يكون بسبب ارتفاع فرص النمو للمصارف الإسلامية ذلك لأنها تكافح من أجل تحقيق أرباح ثابتة

– ليس لحجم الشركة أي علاقة مع معدل توزيع الأرباح لكنه يزيد من احتمالية الدفع النقدي، كما أن الربحية لها علاقة قوية جدا مع معدل توزيعات الأرباح لكن ليس لها تأثير على توزيعات الأرباح النقدية.

– يرتبط توزيع الأرباح بشكل ايجابي مع أرباح العام السابق لكن يدفع الشركات إلى دفع أرباح الأسهم.

– ليس لعمر الشركة أي علاقة مع معدل توزيعات الأرباح ولكنه يشجع الشركة على دفع توزيعات نقدية مع مرور الوقت.

وقد أوصت هذه الدراسة بأنه من المستحسن في مزيد من البحوث استبعاد المتغيرات التي تم العثور عليها في هذه الدراسة ويجب تضمين بعض المتغيرات المؤثرة المحتملة الأخرى.

3- دراسة (farhan ahmed et all(2018)⁽¹⁾

أجريت هذه الدراسة على بنك إسلامي و بنك تقليدي في باكستان خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016 و تبحث هذه الدراسة في الفرق بين سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية حيث قام الباحث بتحليل البيانات من خلال الانحدار باستخدام طريقة (ols) least square من خلال المعادلة التالية:

$$IBDPR_t = \beta_0 + \beta_1 FL_t + \beta_2 RoA_t + \beta_3 cash_t + \beta_4 MTB_t + \mu$$

$$CBDPR_t = \beta_0 + \beta_1 FL_t + \beta_2 RoA_t + \beta_3 Cash_t + \beta_4 MTB_t + \mu$$

حيث :

$$IBDY_t = \text{البنك الإسلامي DPR في السنة } t$$

$$CBDY_t = \text{البنك التقليدي DPR في السنة } t$$

$$FL_t = \text{الرافعة المالية في السنة } t$$

$$RoA_t = \text{العائد على الأصول في السنة } t$$

$$cash_t = \text{التدفق المالي في السنة } t$$

$$MTB_t = \text{فرص الاستثمار (النمو) في السنة } t$$

وقد قام الباحثون بتقسيم الدراسة إلى متغيرات مستقلة و متغيرات تابعة.

بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تمثلت في ما يلي :

(1) Farhan Ahmed et all, **Dividend Payout policy of conventional banking and islamic banking in pakistan**, journal ilmu ekonomi syariah(journal of islamic economics),volume 10 ,2018.

– الملكية

– الربحية

– السيولة

– الرافعة المالية

– العائد على الأصول

– نمو الإيرادات

أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في:

– نسبة توزيع الأرباح

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– الرافعة المالية والعائد على الأصول والربحية لهم نتائج ايجابية التأثير على نسبة توزيعات الأرباح ، بينما

يرتبط نمو الإيرادات سلبا بسياسة توزيع الأرباح من البنك الإسلامي.

أما بالنسبة للبنك التقليدي السيولة لديها ارتباط قوي مع سياسة توزيع الأرباح في حين يرتبط نمو الإيرادات

سلبا بسياسة توزيع الأرباح.

– كما أظهرت النتائج أن البنوك التقليدية تدفع أرباحا أكثر مقارنة مع البنوك الإسلامية لان ربحية البنك

التقليدي هي أعلى قليلا وأنهم يدفعون الأرباح دون النظر إلى الربحية هذا ما يمكن أن يكون بسبب ارتفاع

فرص النمو في البنوك الإسلامية.

– كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن البنوك الإسلامية تكافح من اجل التزام بسياسة الأرباح المستقرة بينما

تكون مدفوعات أرباح البنوك التقليدية عشوائية وذاتية وليست في شكل سياسي.

– على الرغم من العلاقة السلبية مع السيولة في البنك الإسلامي إلا أنها قد تخلق مصادرة المساهمين.

– تركيز الملكية له تأثير ايجابي على سياسة توزيع الأرباح.

– العائد على الأصول في البنوك التقليدية له تأثير كبير على سياسة توزيع الأرباح، كما ان في البنك

الإسلامي معدل العائد على الأصول له علاقة ايجابية مع سياسة توزيع الأرباح.

كما أوصت هذه الدراسة إدارة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالاهتمام بوضع سياسة دفع أرباح الأسهم

لان الحصص تؤثر على سلوك المستثمر فيما يتعلق بالاستثمار في الأسهم المحددة.

4- دراسة (Raheel Aziz et all (2019):⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير العوامل المحددة للشركة على توزيع الأرباح وقد أجريت هذه

الدراسة على 13 بنكا تقليديا وإسلاميا مدرجا في البورصة الباكستانية للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من

(1) Raheel aziz et all, Empirical **Analysis of Determinants of Dividend policy :An Evidence from pakistani Banking Industry** ,vol 1,issue3,2019

2001 إلى 2016 باستخدام نموذج الأثر الثابت (FEM)، ويمكن كتابة النموذج العام لنموذج بيانات ثنائي المتغير على النحو التالي :

$$y_{it} = \alpha_{it} + \beta x_{it} + u_{it}$$

حيث يظهر الجانب الأيسر من المعادلة وهو المتغير التابع والجانب الأيمن يمثل المتغير المستقل .
تم إتباع النموذج التالي من المعادلة المذكورة أعلاه على أساس المتغيرات المحددة أنها:

$$DPR = \alpha_i + \beta_1 DER + \beta_2 ROE + \beta_3 ROA + \beta_4 EPS + u_{it}$$

وقد استخدم الباحثون متغيرات مستقلة وهي:

- ربحية السهم
- العائد على الأصول
- العائد على حقوق الملكية
- الرافعة المالية
- حجم الشركة
- أما المتغيرات التابعة فتمثلت في متغير واحد ألا وهو:
- نسبة توزيعات الأرباح المتغيرة

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن ربح السهم والعائد على الأصول والرافعة المالية له تأثير كبير على توزيع أرباح البنوك، وهذا يشير إلى انه يمكن استخدام أرباح البنوك للتنبؤ بسياسة توزيع الأرباح في حين يمكن أيضا استخدام الرافعة المالية بكفاءة للتنبؤ بسياسة الأرباح الموزعة للبنوك وقد تم التحقق من تاثير ربحية السهم (EPS)، العائد على حقوق الملكية (DER)، العائد على الأصول (ROA) على نسبة توزيع الأرباح عن طريق تشغيل النماذج الاقتصادية.

كما أظهرت نتائج هذه الدراسة بان نسبة توزيع الأرباح على البنوك الباكستانية المدرجة باستخدام ربح السهم والرافعة المالية والربحية المصرفية والعائد على السهم لها تأثير كبير على توزيع الأرباح من البنوك المدرجة، كما أن الرافعة المالية هي أيضا مؤشر جيد على سياسة توزيع الأرباح من البنوك، إذ تعتبر هذه النسب مؤشر جيد لفهم كيفية دفع البنوك للأرباح.
كما تبين أيضا:

- ربحية السهم لها علاقة ايجابية مع نسبة توزيعات الأرباح و كذلك الأمر نفسه لمتغير العائد على الأصول و الديون إلى حقوق الملكية التي لها علاقة ايجابية قوية مع توزيعات الأرباح .
- أرباح الأسهم المدفوعة من البنوك وجدت أنها أكثر حساسية للعائد على السهم.

II - 3: التعليق على الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية وتناولته من زاوية مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه

الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى ابرز ملامحها مع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبين الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، ونشير إلى أن الدراسات التي تم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 1996-2019 وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

وقد تم عرض مجموعة من الدراسات، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وأخيرا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

• اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك هو معرفة العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح باستثناء دراسة (Farhan ahmed et all, 2018) التي هدفت إلى معرفة الفرق بين سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، ودراسة تاج الختم محمد على نوري (2001) التي تهدف إلى معرفة طرق توزيع الأرباح بين المصرف والمودعين في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى دراسة حسين محمد سمحان التي هدفت إلى معرفة تأثير الأسلوب الذي يتبعه البنك الإسلامي في خطط أمواله بأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية على عملية قياس الربح وتوزيعه .

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقتها من دراسات، حيث حاولت توظيف أكثر من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل كامل، ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

• استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم بمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية كما استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى المنهج الملائم لهذه الدراسة.

• استفادت الدراسة الحالية من دراسة (Hashim.Z, Shahid .R, sajid.u (2013) في تحديد متغير حجم البنك، التكاليف إلى الدخل، ودراسة (Tazrina farah et muhammad rakib(2015) في تحديد معدل العائد على الأصول، معدل النمو، ودراسة (Raheel Aziz et all (2019) في تحديد نسبة توزيعات الأرباح ودراسة (farhan ahmed et all (2018) في تحديد السيولة، وبالتالي استخدمنا في دراستنا الحالية المتغيرات التالية: حجم البنك، السيولة، معدل العائد على الأصول، التكاليف إلى الدخل، الأرباح الموزعة.

• اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة فيما يلي:

إعتمدت دراستنا على عينة تتكون من 10 بنوك إسلامية من 4 دول (الإمارات، السعودية، الأردن، ، قطر) لفترة ما بين 2010-2018 وهذا ما يميز دراستنا تنوع الدول على غرار الدراسات السابقة التي مزجت بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في نفس الدولة، وقد قمنا ببناء نموذج قياسي يحتوي على المتغيرات التالية (حجم البنك، السيولة، معدل العائد على الأصول، التكاليف الى الدخل، الارباح الموزعة) كما تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في استخدام نماذج البائل الساكنة (النموذج التجميعي، النموذج العشوائي،

نموذج التأثيرات الثابتة)، وكذلك استخدام طرق التكامل المشترك (FMOLS , DOLS)، وأخيرا السببية بنوعها (toda& yamamoto و pairwise dumitresu hurlin panel causality tests).

خلاصة الفصل الأول :

يتضح من خلال دراستنا لهذا الفصل أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفق الشريعة الإسلامية التي تسعى إلى تحقيق التوزيع العادل للأرباح كما تم التعرف على أهم المحددات التي يتم من خلالها قياس وتوزيع الربح في البنوك الإسلامية ألا وهي، الأرباح الموزعة سابقا، الربحية، السيولة، التكاليف إلى الدخل، الرفع المالي، حجم البنك، معدل العائد على الأصول، هيكل الملكية.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

I: منهجية الدراسة التطبيقية

II: تحليل متغيرات الدراسة

III: نتائج الدراسة القياسية

تمهيد:

بعد التعرض في الجانب النظري لأهم الزوايا المتعلقة بالعوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح للبنوك الإسلامية والاطلاع على الأدبيات التطبيقية لأجل الاستفادة من النتائج المستوحاة منها، سنحاول في هذا الفصل اختبار الفرضيات واستنتاج النتائج، وذلك بغية اختبار العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية وأي المتغيرات أكثر تأثيراً من غيرها معتمدين بذلك على أدوات القياس الاقتصادي من تحليل رياضي وإحصائي.

ومن هنا يمكننا صياغة نموذج قياسي يتم تقديره بما توفرت لدينا من معطيات وبيانات إحصائية ومالية مستخرجة من تقارير سنوية لعشرة بنوك إسلامية مأخوذة من خمسة دول للفترة الممتدة ما بين 2008 إلى 2018.

وقد اخترنا لصياغة هذا النموذج أسلوب نماذج البائل كون هذه الدراسة تخص مجموعة من البنوك وتأخذ في الاعتبار اثر تغير الزمن واثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء. ومن هنا يمكننا التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية الخاصة بمعطيات البائل وإجراء اختبارات على بيانات الدراسة وعرض نتائج التقدير وتحليل نماذج الدراسة القياسية للوصول إلى أفضل نموذج، لنختم بملخص يتضمن ابرز النتائج المتوصل إليها.

I- منهجية الدراسة التطبيقية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري لبيانات البائل وتقديم المتغيرات التي سنعتمد عليها في دراستنا، بالإضافة إلى صياغة النماذج القياسية التي تسمح لنا بقياس العوامل المحددة لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية .

I-1: الإطار النظري لبيانات البائل

سنتطرق في هذا الجزء إلى الإطار القياسي المتبع في الدراسة حيث يقدم لنا بعض المفاهيم النظرية الخاصة بمعطيات البائل ووضع صورة مبسطة لنماذج شائعة الاستعمال، بالإضافة لطرق التقدير والاختبارات المطبقة عند دراسة مثل هذا النوع من المواضيع.

I-1-1: مفهوم بيانات البائل**أولاً: تعريف وخصائص بيانات البائل**

تعرف قاعدة البيانات المدمجة لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية شركات أو دول عند فترة زمنية معينة.

ومن الجدير بالذكر، أن تسمية البيانات المدمجة متعددة، فقد تسمى معطيات البائل panel data التي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات، ويعود استخدام هذه التسمية إلى اقتصاديات العمل كما قد تسمى أيضاً ببيانات longitudinal data عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وتسمى كذلك بالبيانات المدمجة pooled time series crosse section data وأي من هذه التسميات متماثلة⁽¹⁾.

ثانياً: أهمية بيانات البائل

إن كون معطيات البائل تتمتع ببعده مضاعف، بعد زمني وبعد فردي، جعل دراستها في الميدان الأكثر فعالية ونشاط في القياس الاقتصادي، وهي بذلك تكتسي أهمية بالغة وهي كما يلي⁽²⁾:

• التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يقضي إلى نتائج متحيزة.

• تتضمن معطيات البائل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز معطيات البائل من غيرها بعدد أكبر من درجة الحرية وكذلك بكفاءة أكبر.

(1) ماجدة بنت مطيع عاشور، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة (1994-2006)"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2009، ص56.

(2) عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية في الدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، المجلد16، العدد1، 2010، ص17.

- توفر معطيات البائل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تحققها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل: البطالة والفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال معطيات البائل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية أخرى.
- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي عادة ما تقود إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

I-1-2: النموذج الخطي العام لبيانات البائل

يتم ترتيب المعطيات في النموذج الخطي العام لبيانات البائل على العموم حسب بعدين هما⁽¹⁾:

- البعد الأول: يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن البنوك في دراستنا يرمز له بالمؤشر i يتغير من $i=1$
- البعد الثاني: هو البعد الزمني، أي المرتبط بالزمن التي يتم فيه مشاهدة الأفراد وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرد.

ومنه نحصل على ما يسمى بنموذج بائل لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين $T \geq 2$ أي لدينا مقطع لحظي N مشاهدة أي T مقطع و NT مشاهدة كلية .

النموذج الخطي العام لبيانات البائل يتألف من حالتين هما كالتالي⁽²⁾:

- الحالة الأولى : لما تكون المعلمات α و β متجانسة لجميع الوحدات المقطعية N حيث تأخذ صيغة نموذج بائل المتكون من N فرد و T عدد الفترات الصغية التالية:

$$y_{it} = \alpha + \beta x_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$i = 1, 2, 3, \dots, N$ تعبر عن الوحدات المفردة.

$t = 1, 2, 3, \dots, T$ تعبر عن فترات الزمن.

y_{it} : متجه عمودي يمثل المتغير التابع $nT \times 1$

x_{it} : مصفوفة للمتغيرات المستقلة $nT \times k$

β : المعلمات المراد تقديرها $k \times 1$

يفرض النموذج وجود عدد k من المعلمات في x_{it} دون الحد الثابت

ε_{it} حد الخطأ العشوائي للوحدة i و الفترة t .

- الحالة الثانية: حالة وجود بعض الاختلافات في نموذج بائل أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة التي تتفاوت من مقطع إلى آخر لكنها تبقى ثابتة خلال الزمن، والمتمثل خاصة في الثابت α_i حيث يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لبيانات البائل كما وضعها (w.green1993) بالشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

(1) Regis Bourbonnais, Econometrie cours et exercices corriges, 9edition ,dunod,paris2015,p :348.

(2) Ibid,p :348.

I-1-3 : نماذج البائل

بشكل عام نماذج بائل يمكن تقديرها باستعمال ثلاثة طرق مختلفة :

– النموذج المشترك (المجمع) $\alpha_i = \alpha$

– نموذج التأثيرات الثابتة

– نموذج التأثيرات العشوائية

أولاً: النموذج المشترك (pooled model)

في هذه الحالة يكون الثابت α هو نفسه عبر جميع الوحدات المقطعية $\alpha_i = \alpha$ ، فإن النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج يأخذ الصيغة التالية : $y_{it} = \alpha + \beta_{it} + u_{it}$ ، ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية وفي هذه الحالة تعطى طريقة OLS مقدرات متسقة وكفاءة لـ α و β .⁽¹⁾

ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects model

في نموذج الآثار الثابتة (FEM) يتم التعامل مع الآثار المقطعية (u_i) أو الزمنية (u_t) كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية أو الزمنية، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل فرد (كل بنك) أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، وذلك من أجل احتواء العوامل والآثار غير الملحوظة سواء أكانت ذات بعد مقطعي أم زمني، والتي هي في الواقع متغيرات غير ملحوظة، ويعتمد نموذج الآثار الثابتة على افتراض مفاده أن هذه الآثار الخاصة بالبنوك، أو تلك الخاصة بالسنوات مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية أو على الأقل بإحداها .

والنموذج الشائع الخاص بمنهج التأثيرات الثابتة يدعى بنموذج المربعات الصغرى ذات المتغيرات

$$y = D_{\alpha} + X\beta + \varepsilon$$

الصورية، ويأخذ الصيغة التالية: $y = D_{\alpha} + X\beta + \varepsilon$ وتتخلص طريقة الانحدار المقسم لتقدير المعلمات β في خطوتين، في الأولى منها يجري تحويل

البيانات بشكل منفرد، حيث يحسب متوسط مشاهدات السلاسل الزمنية لكل وحدة بشكل منفصل ومن ثمة تطرح من المشاهدة الأصلية، وفي الخطوة الثانية يجري التقدير على البيانات المحولة بطريقة (OLS)⁽²⁾.

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model

على خلاف نموذج الآثار الثابتة يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على

أنها معالم عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، وبمقارنته معاً فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل بنك أو كل سنة تأخذ قاطعاً مختلفاً

(1) مجاهد كنزة، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة"، أطروحة دكتوراه تخصص

اقتصاد نقدي و مالي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص153

(2) ماجدة بنت مطيع عاشور، مرجع سبق ذكره، ص57.

في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل بنك تختلف في حدها العشوائي وبالتالي يصبح حد الخطأ العشوائي في النموذج كمايلي⁽¹⁾:

$$y_{i,t} = a + X_{i,t}\beta + \varepsilon_{i,t}$$

$$\varepsilon_{i,t} = \alpha_i + \mu_t + \mu_{i,t}, N, \dots, 2, i=1 \text{ و } T, \dots, 2, t=1$$

I-1-4: الاختبارات الأساسية على نماذج البانل

يعتبر اختبار الاستقرار على بيانات البانل إحدى أهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي الخاصة في السنوات الأخيرة، ذلك أن جذر الوحدة في المعطيات يمكن أن تكون له نتائج على المستوى الإحصائي، وتوجد هناك مجموعة من الاختبارات على نماذج البانل ونوجز أهمها في ما يلي:

أولاً: اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل (الاستقرارية)

لأجل تحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل ظهرت حديثاً مجموعة من الاختبارات المطورة للجيل الأول بغية الكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات البانل نذكر وأكثر اختبارين استخداماً كالآتي⁽²⁾:

1- اختبار (2002) Levin, Lin and Chu (LLC) :

يرمز لهذا الاختبار اختبار LLC بحيث يستند على افتراضين رئيسيين هما تجانس جذر الانحدار الذاتي ولكن أيضاً الاستقلال بين الأفراد، مثل جميع اختبارات الجيل الأول. إجراء اختبار LLC مستوحى مباشرة من الاختبار المقدم في نماذج من نوع ديكي فولر الصاعد في السلاسل الزمنية (ADF).

ويوجد نتيجة لذلك ثلاثة نماذج لاختبار وجود جذر الوحدة:

$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{\rho t} y_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$	النموذج الأول
$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \Delta y_{i,t} + \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{\rho t} y_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$	النموذج الثاني
$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + \Delta y_{i,t} + \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{\rho t} y_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$	النموذج الثالث

وتصاغ الفرضيات على النحو التالي:

$H_0 : p=0$	الفرضية الأولى
$H_1 : p<0$	
$\left\{ \begin{array}{l} N, \dots, H_0 : p=0 \dots \dots \dots \text{et} \dots \alpha_i = 0 \dots \forall i = 1 \\ N, \dots, H_1 : p < 0 \dots \dots \dots \text{et} \dots \alpha_i \in R \dots \forall i = 1 \end{array} \right.$	الفرضية الثانية

(1) Alain Pirotte , « économétrie des données De panel : Théorie et application », Edition Economica , paris, France , 2011,P,42.

(2) مجاهد كثره ، مرجع سبق ذكره ، ص158.

$N, \dots, H_0 : p=0 \dots \dots \dots \text{et} \dots \beta_i=0 \dots \dots \dots \forall i=1$ $N, H_1 : p < 0 \dots \dots \dots \text{et} \dots \beta_i \in R \dots \dots \dots \forall i = 1, \dots$	الفرضية الثالثة
---	-----------------

تخضع المقاربة المقدمة من قبل LLC إلى قيدين رئيسيين: يرجع القيد الأول إلى الفرضية القوية للاستقلالية بين المفردات، أما الثاني يتعلق بالفرضية التي على أساسها أن كل المفردات يكون لها أم لا نفس جذر الوحدة.

2- اختبار (IPS) Im, Pesaram and Shin (2003):

كان لكل من (IPS) Im, Pesaram and Shin الأسبقية في اقتراح إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام بيانات بانل لتخفيف القيود المفروضة في اختبار LLC ويندرج أيضا اختبار IPS في نماذج الجيل الأول ونجد أن اختبار IPS يركز على فحص الديناميكيات المختلفة لكل مفردة، وبشكل آخر، تبقى فرضية العدم تتعلق دائما بوجود جذر الوحدة، بالمقابل في ظل الفرضية البديلة H_1 يكون لدينا حالتين:

$$\dots N, 2, H_1 : \rho_i < 0 \text{ pour } i = 1$$

$$\dots N, N_1 + 2, \rho_i = 0 \text{ pour } i = N_1 + 1$$

يعتبر اختبار IPS مثل اختبار LLC فهو عبارة عن اختبار مرافق، بحيث يجمع بين فرضيتي جذر الوحدة وانعدام الآثار الفردية بحيث:

اختبار (IPS):

$$H_0 : p_1 = 0, \forall i = 1, 2, \dots, N$$

$$H_0 : p_1 < 0, \forall i = 1, 2, \dots, N$$

$$p_i = 0, \forall i = N_1 + 1, N_1 + 2, \dots, N$$

3- اختبار فيشر (F-TEST) : (1)

مقياس اختبار فيشر F-test كما هو معروف عليه أن قيمة F-test تكون معنوية كلما كان النموذج أحسن والعكس كلما ساء النموذج، أي في حالة إضافة متغير والذي يكون له علاقة إحصائية مؤثرة بالمتغير محل الدراسة فإن قيمة F-test تكون معنوية، قيمة F-test لا تتراوح بين الصفر والواحد بل تأخذ أي قيمة والأمر المهم أننا نستطيع معرفة مدى دقة significance لقيمة F-test كما كنا نعرف تأثير أي متغير عن طريق P Value. فإذا كان significance F-test أقل من أو يساوي 0.05 فإن هذا يعني أن النموذج مقبول إحصائيا وأما إذا زاد عن ذلك فإن النموذج يكون غير مقبول.

ويمكن صياغة الفرضيتين كما يلي:

- H_0 : النموذج الحالي غير مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع من جهة والمتغيرات المستقلة من جهة أخرى.

(1) دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، قسم علوم اقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2013،

- H_1 : النموذج الحالي مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع من جهة و المتغيرات المستقلة المفسرة من جهة أخرى ولإجراء هذا الاختبار نقوم بحساب إحصائية فيشر كما يلي:

$$F^* = \frac{\left(\frac{SSR}{k}\right)}{\left(\frac{SSE}{n-k-1}\right)} = \frac{\left(\frac{R^2}{k}\right)}{\frac{1-R^2}{n-k-1}}, F(k, n-k-1)$$

ثانيا: اختبار التجانس ل Hsiao (1986)

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معاملات النموذج المقدر من خلال اعتبار عينة مكونة من T ملاحظات ل N فردية في المجموعة، كما نفرض أن المسار $y_{i,t}$ معرفة بالعلاقة الخطية التالية⁽¹⁾:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i x_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots (1)$$

حد الأخطاء $\varepsilon_{i,t}$ يفترض أنها مستقلة ومتماثلة التوزيع (i.i.D) بمتوسط معدوم وتباين يساوي σ_i^2

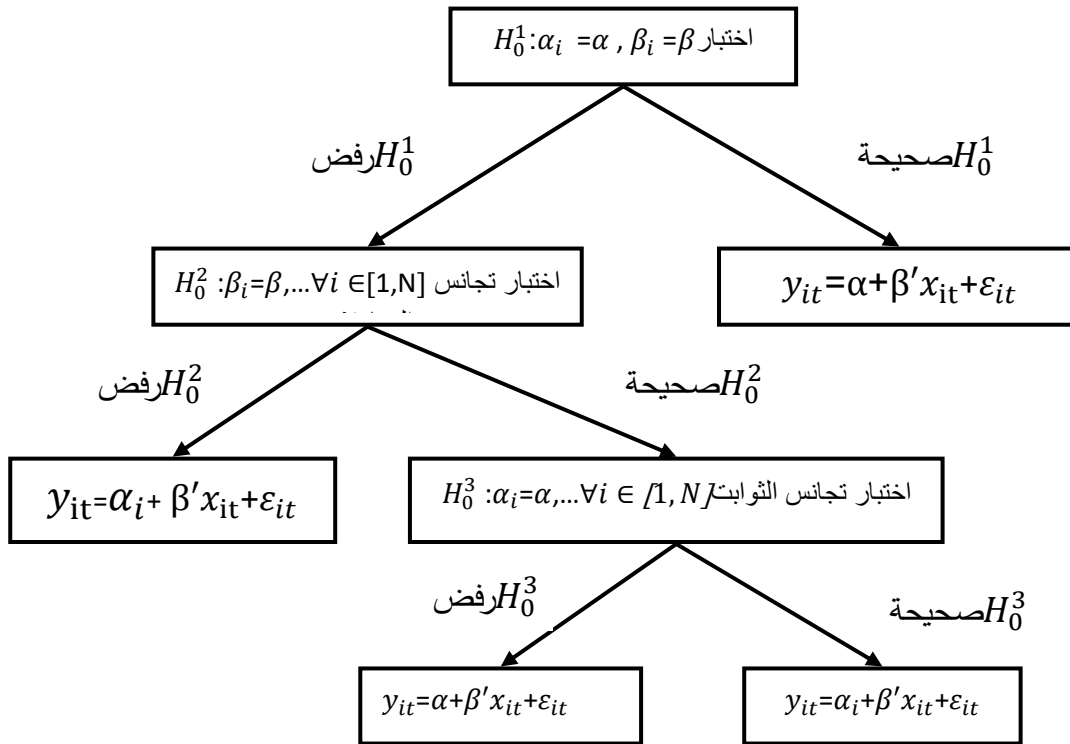
كما يفترض أن المعلمات α_i β_i في النموذج يمكن أن تختلف في البعد الفردي وأنها ثابتة في الزمن. عند هذا المستوى هناك عدة صيغ ممكنة على التالي:

- تطابق الثوابت α_i وشعاع المعلمات β_i بحيث: $\alpha_i = \alpha$ ، $\beta_i = \beta$ ، فيكون لدينا نموذج بانل متجانس.
- الثوابت α_i وشعاع المعلمات β_i تكون مختلفة حسب الأفراد، فيكون لدينا عدد N نموذج مختلف.
- الثوابت α_i متطابقة، $\beta_i = \beta$ ، بينما اشعة المعلمات β_i تختلف بين المفردات. في هذه الحالة، كل معاملات النموذج باستثناء الثوابت تكون مختلفة حسب المفردات، يكون لدينا عدد N نموذج مختلف.
- شعاع المعلمات β_i متطابقة، $\beta_i = \beta$ ، في حين الثوابت α_i تختلف حسب المفردات نحصل في هذه الحالة على نموذج التأثيرات الفردية.

لتمييز هذه الحالات المختلفة ولتحديد نموذج بانل نلجأ إلى اختبار التجانس، الخطوات العامة للاختبار المقترح من قبل Hsiao (1986)، موضحة في الشكل التالي:

(1) جبوري محمد، تأثير أنظمة الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي - دراسة قياسية ونظرية باستخدام بيانات بانل-، أطروحة دكتوراه تخصص بنوك ومالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص 316.

الشكل رقم (1.I): خطوات اختبار التجانس ل Hsiao (1986)



المصدر: Regis Bourbonnais, Econometrie cours et exercices corriges, 9 edition, dunod, paris .2015, p349

المرحلة الأولى: اختبار التجانس الكلي

تتمثل الخطوة الأولى في اختبار فرضية بنية التجانس العام القائمة على تطابق الثوابت α_i وتماتل شعاع المعاملات β_i , بحيث أن:

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$$

وبالتالي تستخدم إحصائية فيشر ويرمز لها ب F_1 المقدمة لاختبار التجانس الكلي للنموذج (1) والتي تتبع توزيع فيشر مع $(K+1)$ $(N-1)$ ودرجة حرية $(K+1)$ $(NT-N)$ ويتم كتابتها بالصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1) / [(N-1)(K+1)]}{SCR_1 / [NT - N(K+1)]}$$

بحيث أن :

SCR_1 : يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج (1) و $SCR_{1,c}$ يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i' x_{i,t} + \epsilon_{it}$$

أما نتائج هذا الاختبار فقد تكون سواء:

✓ قبول الفرضية H_0 للتجانس وبالتالي يتم الحصول على نموذج البائل المتجانس كليا اي:

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta' x_{i,t} + \epsilon_{it}$$

✓ وفي حالة ما إذا تم رفض فرضية العدم، ننتقل الى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد إذا كان عدم

التجانس مصدره المعاملات β_i

• المرحلة الثانية: اختبار تجانس المعاملات β_i

تتمثل الخطوة الثانية في اختبار المساواة بالنسبة لكل المفردات ل k مركبة للأشعة β_i , وتعطى الفرضية العدمية بالصيغة التالية:

$$H_0^2 : \beta_i = [1, N] \in \forall_i \dots \dots \dots, \beta$$

إن إحصائية فيشر F_2 لتجانس المعاملات β_i تتبع توزيع فيشر مع (N-1) K وعند درجة حرية (K+1) (NT-N)، بحيث تأخذ الصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{1,c'} - SCR_1) / [(N-1)K]}{SCR_1 / [NT - N(K+1)]}$$

SCR_1 يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج (1) و $SCR_{1,c}$ يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta'_i x_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

ففي حالة رفض الفرضية H_0 لتجانس المعاملات β_i يتم إذا رفض بنية نموذج البائل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت α_i متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي:

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta x_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

لذلك يتم تقدير معلمات الأشعة i باستخدام النماذج المختلفة مفردة بمفردة أما إذا تم قبول فرضية العدم لتجانس المعاملات β_i فإننا نقوم بالاحتفاظ بنموذج البائل ونقوم بالبحث في الخطوة الثالثة.

• المرحلة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت α_i

تعتمد الخطوة الثالثة والأخيرة على تحديد اختبار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات β_i المشتركة لكل المفردات، بحيث تعطى الفرضية العدمية بالصيغة التالية:

$$H_0^3 : \alpha_i = [1, N] \in \forall_i \dots \dots \dots, \alpha$$

أما إحصائية فيشر F_3 لإختبار تجانس الثوابت α_i فهي تتبع توزيع فيشر مع (N-1) وعند درجة حرية N(T-1)-K، وتكتب الصيغة على الشكل التالي:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{1,c'}) / (N-1)}{SCR_{1,c'} / [N(T-1) - K]}$$

ففي حالة رفض فرضية العدم H_0 لتجانس الثوابت α_i نحصل على نموذج البائل مع التأثيرات الفردية، ويمثل بالصيغة التالية :

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta x_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

ثالثا: المفاضلة بين نماذج البائل الساكنة

من أجل المفاضلة بين النماذج الساكنة (نموذج التأثيرات العشوائية، نموذج التأثيرات الثابتة، النموذج التجميعي) توجد عدة اختبارات نوجزها في مايلي: (1)

• إختبار هوسمان (1978) Hausman (المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية):

في حالة معنوية الآثار الثابتة (FEM) تتم المفاضلة بينه وبين نموذج الآثار العشوائية (REM) باستخدام إختبار هوسمان، وينص هذا الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة، وتحديدًا يختبر مقدرات النموذج في ظل فرض العدم: H_0 بأن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم، مقابل الفرض البديل: H_1 بأن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم ويستخدم الإختبار إحصائية H والتي لها توزيع χ^2 ، بدرجة حرية K وفق الصيغة التالية :

$$H = (\widehat{\beta}^{FE} - \widehat{\beta}^{RE}) [Var(\beta^{FE}) - Var\beta^{RE}] (\beta^{FE} - \beta^{RE}) \sim \chi^2(k)$$

حيث: $VAR(\widehat{\beta})$ هو متجه التباين لمعاملات نموذج الآثار الثابتة و $VAR(\widehat{\beta}^{RE})$ هو متجه التباين لمعاملات نموذج الآثار العشوائية، فإذا كانت قيمة الإحصائية كبيرة أو أكبر من قيمة مربع كاي فهذا يدل أن الفرق بين المقدرتين معنوي، وعليه يمكن رفض فرض العدم القائل بأن الآثار العشوائية متسقة، والقبول بنموذج الآثار الثابتة، أما إذا كانت القيمة صغيرة وغير معنوية فيكون نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب.

• إختبار لاغرو نج: (المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية) (2) :

تتم المفاضلة بين نموذج الإنحدار المجمع (PRM) ونموذج الآثار العشوائية (REM) باستخدام إختبار مضاعف لاجرانج المقترح من قبل Breusch and pagan عام 1980 وتعطى صيغته كالتالي:

$$LM = \frac{NT}{2(N-1)} \left[1 - \frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \widehat{\varepsilon}_{it})}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \varepsilon_{it}} \right]$$

من المعادلة السابقة نلاحظ انه إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار LM أكبر من القيمة الجدولية لكاي مربع عند درجة حرية (1) أي $\chi^2(1)$ فإن هذا يعني أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بأن النموذج المجمع هو الأفضل من نموذج الآثار العشوائية.

• إختبار فيشر: (المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة)

بإعتبار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة، بمعنى معرفة إن كان هناك فعلا إختلافات بين مفردات العينة من عدمه أي هل ثابت الإنحدار مشترك بين جميع الأفراد أم لكل فرد ثابت خاص به، بغرض الإختيار بين نموذج الإنحدار التجميعي

(1) وهيبه مزم، أهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها باقتصاديات دول المينا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امجد بوقرة، بومرداس، 2016، ص ص 203-204.

(2) وليد بوتياح، دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 65.

ونموذج التأثيرات الثابتة يقوم هذا الإختبار في هذه الحالة على أساس إختبار فيشر المقيد بفرض العدم: إفتراض التجانس (قاطع مشترك) ويعطى بالصيغة التالية:

$$F_{cal} = \frac{(R_{FIXED}^2 - R_{POOLED}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FIXED}^2) \cdot (NT - N - K)} \sim F(N-1, NT - N - K)$$

حيث:

(R_{FIXED}^2) معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة و (R_{POOLED}^2) معامل التحديد لنموذج القاطع المشترك و k هي عدد المعلمات المقدر، N عدد أفراد العينة و NT عدد المشاهدات، تقارن نتيجة المعادلة أعلاه مع $(N-1, NT-N-K)$ فإذا كانت قيمة إحصائية F_{CAL} أكبر من القيمة الجدولية أو إذا كانت قيمة p - Value أقل من أو يساوي 0.05 ، عندئذ فإن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم.

خامسا: إختبار التكامل المشترك لبيانات البانل

يوجد للتكامل المشترك عدة إختبارات ومن بين هذه الإختبارات نجد:

• إختبار pedroni

يقترح pedroni في عدة دراسات وأبحاث قام بها خلال سنوات 1995، 1999، 2004، سبعة إختبارات للكشف وإثبات فرضية التكامل المتزامن فهي مشابهة لإختبارات جدر الوحدة كما أنها تأخذ بعين الإعتبار عدم التجانس الفردي، لذلك يبدأ تطبيق هذه الإختبارات بتقدير مكان العلاقة على المدى الطويل بحيث: (1)

$$y_{it} = d_{i,t} + x_{i,t} b_i + u_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

وتكون y_{it} في الغالب دالة كثيرة الحدود في الزمن بدرجة 1، $x_{i,t}$ شعاع K متغيرة تفسيرية من المفروض أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

لقد عمل pedroni على تطوير مجموعتين من الإحصائيات على التوالي:

- إحصائيات التكامل لبانل (p) panel cointegration statistics
 - إحصائيات متوسط مجموعة التكامل المتزامن (m) group mean cointegration statistics
- وكلتا الحالتين تقومان على أساس إختبار الفرضية العدمية لغياب علاقات التكامل

$$H_0: p_1 = 1$$

بحيث p_1 يشير الى إرتباط البواقي المقدره تحت الفرضية التعاقبية التالية:

$$U_{i,t} = d_{i,t} U_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

تمثل: $\bar{u}_{i,t}$ بواقي النموذج (1)، كما أن الإختلاف بين هاتين الفئتين من الإختبارات يكون على مستوى نوعية وصياغة الفرضيات البديلة التي تقوم على أساس الشكل التالي:

(1) بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012)، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 228-230.

$$\begin{cases} H_1^p: p_i = p < 1, \forall_i \\ H_1^m: p_i = \forall_i p < 1, \end{cases}$$

وبعد إجراء المقارنة يتضح أن الفرضية H_1^m ، تسمح بمصدر إضافي لعدم التجانس بين المفردات، أما صيغ الإحصائيات فتكون بالأخذ على التوالي بإحدى الإحصائيات غير المعلمية $Z_{t\hat{P}NT}^p$ الخاصة ب philips-perron(1988) وإحصائية غير معلمية $Z_{t\hat{P}NT}^{p*}$ من الصنف الأول من النوع ADF. وتتمثل في مايلي:

$$Z_{t\hat{P}NT}^p = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T \hat{L}_{1,1,i}^{-2} (\hat{U}_{i,t-1} D \hat{U}_{i,t} \hat{\lambda}_i)}{\sqrt{\hat{\sigma}_{NT}^2 \sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T \hat{L}_{1,1,i}^{-2} \hat{U}_{i,t-1}^2}} \dots\dots\dots(2)$$

$$Z_{t\hat{P}NT}^{p*} = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T \hat{L}_{1,1,i}^{-2} \hat{U}_{i,t-1}^* D \hat{U}_{i,t}^*}{\sqrt{\hat{\sigma}_{NT}^{*2} \sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T \hat{L}_{1,1,i}^{-2} \hat{U}_{i,t-1}^{*2}}} \dots\dots\dots(3)$$

يوضح pedroni بأنه في حالة كون ($t > 100$) تكون قوة هذه الإختبارات كافية، أما في الحالة التي يكون فيها البعد الزمني أصغر ($t < 20$) فإن إحصائية الإختبار الأكثر قوة تكون تلك المتعلقة بإحصائية إختبار الخاص بالمعادلة 4.

ويمكن القول بمعنى آخر بأنها إذا كانت الإحصائية المكتوبة أكبر من القيمة الحرجة للقانون الطبيعي عند مستوى $\alpha\%$ (القيمة الجدولية) يتم رفض فرضية العدم لغياب التكامل المتزامن، كما يشير pedroni إلى كيفية حساب إحصائيات هذه الإختبارات المعلمية وغير المعلمية .

سادسا: طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك

هناك العديد من الطرائق لتقدير إنحدار التكامل المشترك ومن بينها مايلي: (1)

1- طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل FMOLS: هي طريقة تصحيح لا معلمية لطريقة المربعات الصغرى الإعتيادية ordinary loast fquare method أوجدها الباحثان philips andhanfem 1990-1995 في محاولة للتخلص من التحيز من الدرجة الثانية إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي، تركز هذه الطريقة على إجراء تحويلات في المتغير المعتمد (التصحيح المعلمي) في الخطوة التالية يتم تصحيح مقدرات طريقة OLS في الإنحدار للتعديل لذلك سميت بطريقة المربعات الصغرى المعدلة FMOLS.

(1) كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، وائل انسام خالد حسن جابوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق

2- طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS: هي طريقة معلمية تعد من أحدث الطرق والأكثر قوة بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم إذ تستعمل هذه الطريقة في تقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للنظام الذي يحوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها مازالت متكاملة تكاملاً مشتركاً.

معادلة النموذج الديناميكي إقترحها الباحث فيليبس سنة 1988 وقد تم تطويرها من قبل stock and

watson سنة 1999 ، saikkonen 1992 تعتمد هذه الطريقة على قيم الإزاحات والتباطؤات ل x_t

لذلك يتم كتابة معادلة الإنحدار الديناميكية كالآتي:

$$Y_t = o'Z_t + \sum_{j=-k}^k \prod_j' \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

سابعاً: إختبارات السببية

السؤال الذي يطرح نفسه في كثير من الأحوال عند تحليل السلاسل الزمنية هو ما إذا كان متغير إقتصادي ما يمكن أن يساعد في التنبؤ بمتغير اقتصادي آخر أم لا؟، للإجابة على هذا السؤال يستخدم إختبار سببية غرانجر في الأجل القصير وإختبار toda & yamamoto في الأجل الطويل، وذلك في أغلب دراسات السلاسل الزمنية.

أولاً: دراسة سببية غرانجر في الأجل القصير

يستخدم نموذج غرانجر في أغلب الدراسات لإختبار السببية بين السلاسل الزمنية في الأجل القصير وطبقاً لذلك فإن التغير في قيم x_t يتسبب بواسطة المتغير y_t إذا توقع قيمة x_t بدقة أكبر بإستخدام القيمة السابقة ل x_t إضافة إلى القيم السابقة ل y_t بدلاً من القيم السابقة ل x_t فإذا كانت قيمة الإختبار الإحصائي F أكبر من القيمة المحسوبة عند إذن يتم رفض فرضية y_t تسبب x_t حسب مفهوم غرانجر، ومن أجل إختبار هل x_t تسبب y_t يتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة ل x_t على قيمتها الماضية بالإضافة إلى القيم الحالية والماضية ل y_t ومن شروط إستخدام هذا الإختبار أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة.⁽¹⁾

ثانياً: سببية toda&yamamoto في الأجل الطويل

يستخدم إختبار toda & yamamoto بين السلاسل الزمنية في إختبار طبيعة العلاقة بين السلاسل الزمنية غير المستقرة، والذي يعتمد على خطوات سببية غرانجر بإستخدام نموذج var model حيث تمثل K طول التباطؤات ويتم هذا الإختبار وفق الخطوات التالية:⁽²⁾

• التعرف على رتب استقرار السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج

• تحديد عدد الإبطاءات المناسبة لنموذج VAR.

(1) كامل قادم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة من 1974-

2010 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد 29، جامعة الكوفة، الكوفة، 2013، ص 225.

(2) عزي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 206-207.

• تصنيف إلى ذلك كل متغيرات بإبطاء هو $K+D_{Max}$ حيث K هو عدد الإبطاءات المقترحة و D_{Max} هي أعلى رتبة إستقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج والمقدرة من أحد إختبارات جذر الوحدة.

يتم كتابة النموذج الإحصائي لهذا الأسلوب من أجل متغيرين كمايلي:

$$Y_t = \alpha_1 + \sum_{t-1}^k \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i-k+1}^{k+dmax} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i-1}^k \lambda_i X_{t-i} + \sum_{i-k+1}^{k+dmax} \lambda_i X_{t-i} + \mu_t$$

$$X_t = \alpha_2 + \sum_{t-1}^k \psi_i Y_{t-i} + \sum_{i-k+1}^{k+dmax} \psi_i Y_{t-i} + \sum_{i-1}^k \varsigma_i X_{t-i} + \sum_{i-k+1}^{k+dmax} \varsigma_i X_{t-i} + v_t$$

ثالثا:سببية Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests (1)

يختلف هذا الإختبار عن نهج السببية القياسي في جرانجر، ويفترض هذا الإختبار أن جميع المعاملات تختلف عبر المقاطع العرضية بالإضافة إلى ذلك أظهر المؤلفون بإستخدام تجارب monte carlo إن هذا الإختبار يتناسب جيدا بما يكفي مع نطاق قصير نسبيا من البيانات، بالإضافة إلى ذلك يمكن تطبيق نهج السببية هذا في حالة كل من $N < T$ و $T < N$ والبنابل غير المتوازن

تعتبر سببية Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests النموذج الخطي غير المتجانس التالي:

$$y_{i,t} = C_i + \gamma_i + 1Y_{i,t-1} + \gamma_i + 2Y_{i,t-2} + \dots + \gamma_i + pY_{i,t-p} + \beta_i + 1x_{i,t-1} + \dots + \beta_i + px_{i,t-p} + \epsilon_{i,t}$$

يتم تعريف الفرضيات على النحو التالي:

$$\forall i, \beta_{i,k} = 0 \text{ و } H_0 : \forall k \geq 1$$

$$\forall i, \beta_{i,k} \neq 0 \text{ و } H_1 : \forall k \geq 1$$

بشكل أكثر تحديدا تدعم الفرضية الصفرية عدم وجود سببية متجانسة من جرانجر لجميع وحدات المقطع العرضي، بينما تقترض الفرضية البديلة أن هناك علاقة سببية واحدة على الأقل في نتائج Dumitrescu Hurlin.

من خلال بيانات البنابل بالإعتماد على N الإحصائية نقوم بتشكيل $W_{N,T}$ على النحو التالي:

$$W_{N,T} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N W_{i,T} \dots\dots 1$$

بالنظر الى إحصاء الإختبار 1 يوضح DH توزيعه المحدود عندما $T \rightarrow \infty$ متبوعا بـ $N \rightarrow \infty$ ، يشار

إليه بـ $T, N \rightarrow \infty$ بالإضافة الى الحالة التي يكون فيها $N \rightarrow \infty$ مع T ثابت و النتائج ملخصة كمايلي:

$$Z_{N,T} = \sqrt{\frac{N}{2K}} (W_{N,T} - k) \frac{d}{T, N \rightarrow \infty} \quad N(0,1)$$

$$\tilde{Z}_N = \sqrt{\frac{N(T-3K-5)}{2k(T-2k-3)}} \left(\left(\frac{T-3K-3}{T-3k-1} \right) W_{N,T} - k \right) \frac{d}{N \rightarrow \infty} (0,1)$$

(1) Eyup dogan, Fahri seker & Serap Bulbul, investigating the impacts of energy consumption ,real GDP,tourism and trade on co2 ,2015,p13

$$\tilde{Z}_N = \sqrt{\frac{N(T-3K-5)}{2k(T-2k-3)}} \left(\left(\frac{T-3K-3}{T-3k-1} \right) w_{N,T} - k \right) \frac{d}{N \rightarrow \infty} (0,1) \text{ فإن } T > 5+3k$$

I-2: متغيرات الدراسة القياسية

يتناول هذا الجزء المتغيرات التي تركز عليها الدراسة والتي نعتمد من خلالها على نموذج دراستنا من خلال الدراسات السابقة لاحظنا أن هناك عدة متغيرات تؤثر على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، وتنقسم إلى قسمين متغيرات تابعة تمثلت في نسبة توزيع الأرباح ومتغيرات مستقلة تمثلت في السيولة، معدل النمو، معدل تكلفة الدخل، معدل العائد على الأصول مع إدراج قاعدة حسابية لكل متغير التي سنعتمد عليها في الدراسة التطبيقية لنماذج البنائ.

I-2-1: المتغير التابعة

• نسبة توزيع الأرباح (DIV)

تحدد نسبة التوزيعات بتوزيعات الأرباح مقسمة على إجمالي الأرباح وتعتبر من أهم النسب المستعملة من قبل المحللين، فهي أداة تستخدم في الغالب للتنبؤ بالتوزيعات في الفترات المستقبلية، إذ يحظى التنبؤ في الأرباح المستقبلية بالأهمية البالغة من طرف المحللين مقارنة بالتوزيعات، وخير ما تحدد به هو نسبة الأرباح المحتجزة التي تمثل الجزء المعاد استثماره من الأرباح المحققة، فإرتفاع هذه النسبة ينبأ بإرتفاع في معدل نمو الأرباح ويعتبر هذين المعدلين من أهم المقاييس المستعملة في تحليل سياسة توزيع الأرباح حيث يعتبر تركيز البنك على تحقيق مستوى معين لهدين المعدلين المؤثر على عملية تداول أسهمها وكذا تركيبة مساهميتها⁽¹⁾.

وقد استخدمت العديد من الدراسات نسبة توزيع الأرباح كأحد المتغيرات التابعة في البنوك الإسلامية منها دراسة Farhan ahmed et all 2018 و raheel aziz et all 2019 وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة توزيع الأرباح} = \left(\frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{النتيجة الصافية}} \right) \times 100$$

I-2-2: المتغيرات المستقلة

• نسبة السيولة (LI)

تعتبر السيولة على قدرة أي من الموجودات على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة وهناك درجات متعددة من السيولة فالنقد هو السائل المطلق الذي تقاس به سيولة بقية الموجودات في حين هناك موجودات تقترب في سيولتها من النقد وموجودات أخرى متوسطة السيولة و الموجودات تتصف بصعوبة تسيلها في

(1) عدنان تايه النعيمي وارشاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2009، ص461.

الأمد القصير⁽¹⁾، حيث تمكن السيولة البنك من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة إضطرار البنك إلى تصفية بعض أصولها غير السائلة حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك⁽²⁾. تقيس السيولة جزء من أصول البنك المرتبطة بالقروض، قد تؤدي نسبة السيولة المرتفعة إلى تقليل سيولة البنك وزيادة عدد المقترضين، كما قد يكون ارتفاع نسبة السيولة له مؤشر على الأداء المصرفي الأفضل بسبب الزيادات في إيرادات الفوائد فيبقى تأثيره على أداء البنك غامض⁽³⁾، وسيتم التعبير عن السيولة في دراستنا هاته من خلال نسبة النقدية الجاهزة و شبه النقدية إجمالاً الودائع وذلك كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{النقدية الجاهزة + شبه النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

• معدل العائد على الأصول (ROA)

يعتبر معدل العائد على الأصول من أبرز المؤشرات المقدمة في قياس نسبة توزيع الأرباح، وقد استخدمت العديد من الدراسات هذا المؤشر في قياس توزيعات الأرباح منها دراسة tazrina farah et muhammad rakib (2015).

حيث أن معدل العائد على الأصول يقيس نسبة صافي الأرباح المتحققة من جراء استخدام مختلف أصول البنك، أي الأرباح الصافية المتحققة المتولدة عن كل وحدة نقدية⁽⁴⁾. من جهة أخرى يقيس هذا المعدل العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه حيث يقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من مجمل إستثماراتها في الموجودات وأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات المصرف الإستثمارية⁽⁵⁾. حيث يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \left(\frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الموجودات}} \right) \times 100$$

(1) وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الاولى، دار المهل اللبناني، لبنان، 2000، ص100.

(2) مندر مرهج وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات -دراسة ميدانية في المصرف التجاري-، مجلة الجامعة، تشيلين للبحوث والدراسات العلمية سورية، العدد الثاني، 2014، ص337.

(3) houssem smaoui and ines ben salah , profitability of islamic banks in the GCC region, global Economy and finance journal, vol5 , no1, march 2012,p92.

(4) طارق عبد العال حمادة، تقييم أداء البنوك التجارية (تحديد العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص77.

(5) بسام الحسين، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة سوريا -دراسة تطبيقية-، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد 33، 2016، ص82.

• معدل التكاليف إلى الدخل (CI)

هو عبارة عن مؤشر يقيس مصاريف أو تكاليف العمليات التي يتحملها البنك متضمنة مصاريف إدارية وأجور موظفين ورسوم مصاريف أخرى.... كنسبة مئوية من الدخل المحقق، أو يعتبر استخدام هذا المعدل مثاليا للدلالة على مقدرة الإدارة في مراقبة التكاليف، فالتكاليف العالية عادة ما تؤدي إلى تخفيض الأرباح والعكس بالعكس⁽¹⁾ وقد استخدمت العديد من الدراسات متغير تكلفة الدخل كأحد العوامل المفسرة لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية منها دراسة (hashim z , shahid r ,sajid u (2013) وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل التكاليف إلى الدخل} = (\text{إجمالي المصاريف} / \text{إجمالي الإيرادات}) \times 100$$

• حجم البنك (GE)

يعتبر مقدار حجم البنك أحد العوامل المحددة للإحتياجات المالية للبنك خاصة في ظل صعوبة وإرتفاع تكلفة الحصول على المصادر الخارجية في البنوك التي تكون في طور النمو وتعاني بشكل كبير من هذا الإشكال، مما يحتم عليها دفع توزيعات ضئيلة للمساهمين والعمل على إستغلال الأرباح المحتجزة في تمويل عمليات النمو وقد يكون حجم البنك وسيولته المفسرين لقرار التوزيعات فالبنوك غالبا ما تتوجه إلى إجراء توزيعات نقدية نظرا لتمييز الأسواق المالية بعدم الكمال والتي ينتج عنها تكاليف صفقات جراء التعامل في أسهمها إضافة إلى أن المستثمرين المؤسسون ونظرا إلى إعفاءهم من التوزيعات غالبا ما يميلون إلى إمتلاك المؤسسات الكبيرة التي تقوم بدفع التوزيعات كما قد تعمل أيضا على تخصيص مبالغ كبيرة للتوزيعات⁽²⁾.

وقد استخدمت العديد من الدراسات حجم البنك كأحد المتغيرات التابعة في البنوك الإسلامية منها

دراسة: farhan ahmed et all (2018).

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{حجم البنك} = [(\text{القيمة الحالية للأصول} - \text{القيمة السابقة للأصول}) / \text{القيمة السابقة للأصول}] \times 100$$

الهدف من هذا الجزء من الدراسة هو إستعراض عينة الدراسة المكونة من عدة بنوك إسلامية واستخدام بياناتها لبناء نموذج البنابل الذي يسعى إلى تقدير العلاقات الموجودة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

(1) kosmidou k et all , Determinants of profitability o domestic UK commercial banks ,applied financial economics , voll4, n06,2004,p10.

(2) lee ,Redding,Firm size and Dividend payouts : journal of financial Intermediation 6 ,1997,p :224-248.

I-3: عينة ونماذج الدراسة القياسية

من خلال هذا الجزء سوف نقوم بعرض عينة الدراسة التي تتكون من عشرة بنوك إسلامية واستخدام تقاريرها من أجل إعداد نموذج البائل الذي يهدف إلى معرفة العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

I-3-1: عينة الدراسة القياسية

شملت عينة دراستنا على عشرة بنوك من خمسة دول للفترة الممتدة بين 2010-2018 المأخوذة من التقارير السنوية لهاته البنوك، تتكون فترة الدراسة من تسع سنوات بلغت عدد المشاهدات 90 مشاهدة وذلك بغية تحديد العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1.I): البنوك الإسلامية عينة الدراسة

عدد البنوك	ترميز البنك	اسم البنك	دولة البنك
01	RJH	بنك الراجحي السعودي	السعودية
02	ALB	بنك الإنماء السعودي	السعودية
03	QIB	بنك قطر الإسلامي	قطر
04	SIB	بنك الشارقة	دولة الإمارات
05	FAB	بنك ابوظبي	دولة الإمارات
06	DIB	بنك دبي	دولة الإمارات
07	BAJ	بنك الجزيرة السعودي	السعودية
08	BOJ	بنك الأردن	الأردن
09	IIAB	البنك العربي الإسلامي الدولي	الأردن
10	EIB	بنك الإمارات	دولة الإمارات

المصدر: من إعداد الطالبتين

I-3-2: نماذج الدراسة القياسية

سنعتمد في هذه الدراسة على نماذج الانحدار المتعدد باستخدام بيانات البائل (panel data) وبالتالي يمكن صياغة نماذج الدراسة كما يلي:

$$DIV = \alpha + \beta_1 GE_{it} + \beta_2 LI_{it} + \beta_3 CI_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

DIV: الأرباح الموزعة

GE: حجم البنك

LI: نسبة السيولة

CI: معدل تكلفة إلى الدخل

ROA : معدل العائد على الأصول

ε : الأخطاء العشوائية .

II- تحليل متغيرات الدراسة

سنقوم في هذا الجزء بتقديم عرض وتحليل لمتغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية محل الدراسة ممثلة في المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وذلك من خلال الفترة الممتدة بين 2010-2018.

II-1: تحليل المتغيرات التابعة

أولاً: نسبة توزيع الأرباح (DIV)

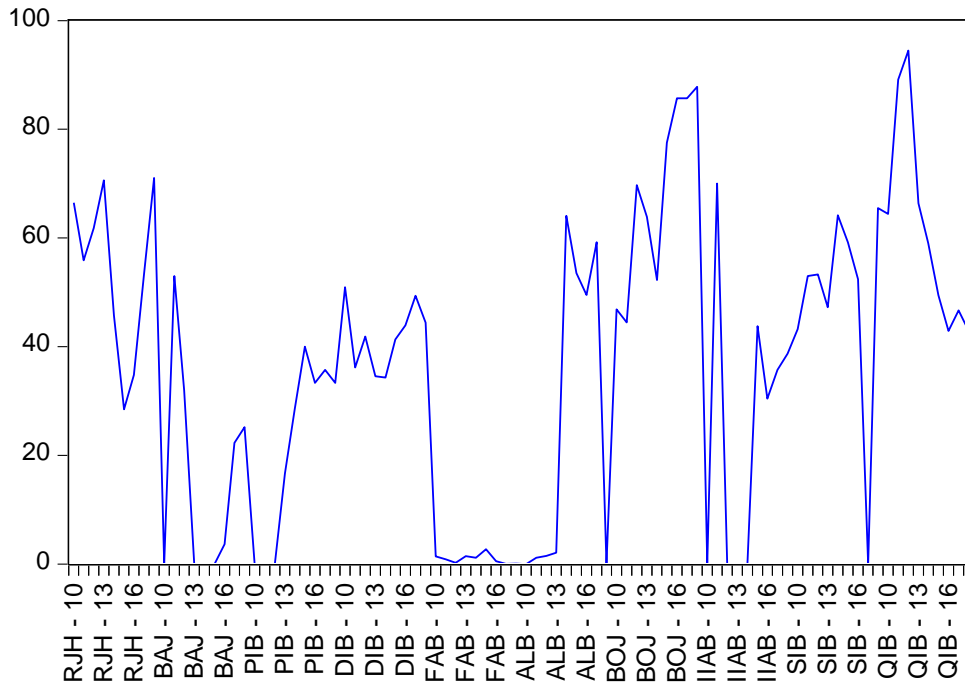
تمثل الأرباح الموزعة التدفق النقدي الذي يتلقاه المساهمون كمردود ملموس على استثماراتهم، إن هذه الأرباح الموزعة تمثل دخلاً جارياً ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين وبالتالي يعتبر قرار توزيع الأرباح على المساهمين واحداً من أهم قرارات السياسة التمويلية .

جدول رقم (2.II) : نسبة توزيع الأرباح للبنوك الإسلامية عينة للفترة 2010 - 2018

المتوسط	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
54.23	71.01	53.26	34.78	28.48	45.71	70.59	61.83	55.90	66.46	RJH
48.66	65.49	0	52.38	59.16	64.19	47.23	53.30	52.98	43.23	SIB
20.84	33.33	35.71	33.33	40	28.57	16.66	0	0	0	PIB
25.68	0	59.22	49.53	53.53	64.08	2.08	1.50	1.16	0	ALB
61.69	42.86	46.65	42.86	49.45	59.02	66.36	94.48	89.13	64.42	QIB
41.87	44.41	49.34	43.92	41.31	34.30	34.57	41.86	36.17	50.94	DIB
0.93	0.05	0.04	0.50	2.73	1.13	1.45	0.23	0.87	1.40	FAB
24.28	38.70	35.71	30.43	43.75	0	0	0	70	0	IIAB
68.21	87.80	80	85.71	77.5	52.27	63.88	69.69	44.44	64.87	BOJ
31.30	25.2	22.28	3.67	0	0	0	32	52.92	0	BAJ
	40.88	38.22	37.71	39.59	34.92	30.28	35.48	40.35	29.13	المتوسط

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة.

الشكل رقم (2.II): نسبة توزيع الأرباح في البنوك عينة الدراسة
div



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews10

نلاحظ أن نسبة توزيع الأرباح تختلف من بنك إلى آخر على مدار سنوات الدراسة حيث حققت أكبر نسبة توزيع على مستوى بنك قطر بقيمة 94.48 في سنة 2012، هذا يدل على أن البنك حقق أرباح عالية بعد خصم المصروفات والتكاليف وتكوين الإحتياطيات اللازمة لتكوين الديون وبالتالي أدت إلى تعظيم ثروة المساهمين والموازنة ما بين توزيعات الأرباح الحالية والنمو المستقبلي في حين حققت أقل قيمة لبنك أبوظبي بقيمة 0.04 سنة 2017 وذلك بسبب انخفاض الأرباح الصافية، كما توجد بعض البنوك التي لم تقم بالتوزيع في بعض سنواتها وهذا راجع إلى وجود احتماليين، إما حققت خسائر أو أن الجمعية العامة للمساهمين قررت إحتجاز الأرباح .

كما نلاحظ أيضا أن في بعض البنوك عينة الدراسة كانت نسبة توزيعات الأرباح مساوية للصفر وهذا راجع إلى أنها لم تحقق أرباح خلال تلك السنوات أو أنها قامت بإحتجازها .
فيما يخص متوسط نسبة توزيع الأرباح فقد حقق بنك الأردن أعلى نسبة تقدر بـ 68.21 ثم يليه بنك قطر بنسبة 61.69، أما بالنسبة لأقل نسبة فقدرت بـ 0.93 والتي حققها بنك أبوظبي .

II-2: تحليل المتغيرات المستقلة

• معدل التكاليف إلى الدخل (CI)

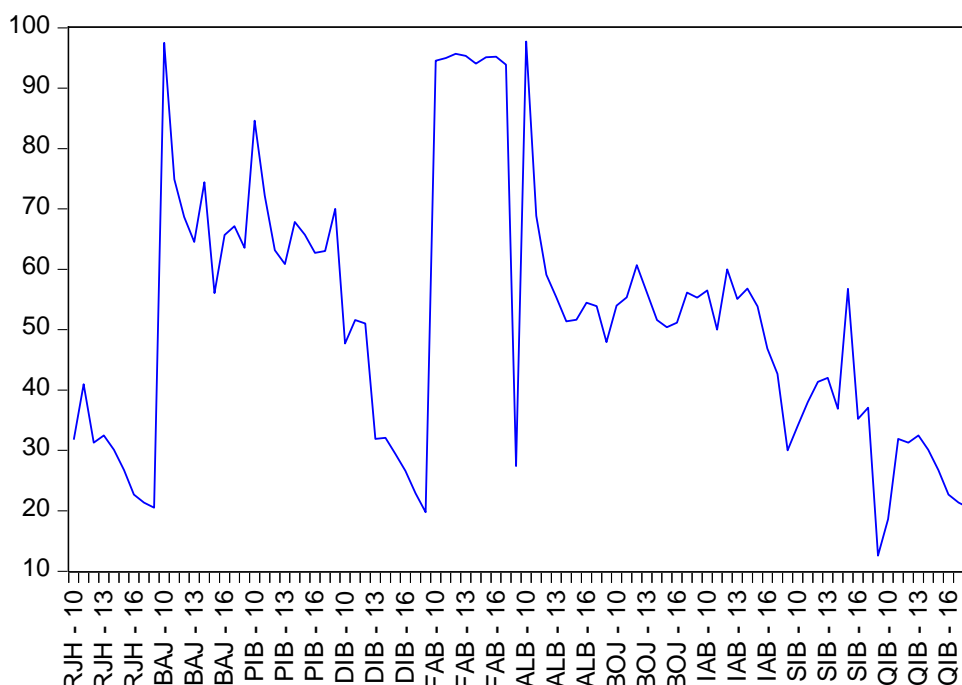
يقيس لنا معدل تكلفة الدخل قدرة وكفاءة البنك على التحكم في تكاليفه ويظهر الجدول والشكل رقم 2 معدل تكلفة الدخل للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2018 .

جدول رقم (3.II): معدل تكلفة الدخل للبنوك الإسلامية عينة الدراسة للفترة 2010-2018

المتوسط	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
28.66	20.52	21.35	22.68	26.75	30.08	32.47	31.30	40.97	31.78	RJH
70.28	12.58	37.06	35.22	56.77	36.90	42.01	41.37	37.99	34.09	SIB
67.80	70	63.04	62.74	65.71	67.85	60.86	63.15	72.22	84.61	PIB
34.79	47.93	53.88	54.46	51.63	51.39	55.41	59.09	68.87	97.73	ALB
87.36	20.52	21.35	22.68	26.75	30.08	32.47	31.30	31.92	28.64	QIB
60.04	19.79	22.89	26.60	29.46	32.10	31.92	51.03	51.61	47.72	DIB
54.53	27.40	93.87	95.21	95.12	94.07	95.72	95.70	95.00	94.56	FAB
50.20	30	42.66	64.87	53.84	56.81	55.10	60	50	56.21	IIAB
37.11	55.31	56.12	51.18	50.4	51.61	56.14	60.68	55.35	54	BOJ
26.19	63.57	67.15	65.68	56.04	74.43	64.54	68.69	74.91	97.48	BAJ
	36.76	47.93	50.13	51.24	55.54	52.66	56.23	60.06	62.68	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة.

الشكل رقم (3.II): معدل التكلفة إلى الدخل في البنوك عينة الدراسة
ci



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews10

نلاحظ أن قيمة التكاليف إلى الدخل مرتفعة جدا في معظم البنوك حيث سجل بنك الإنماء أعلى قيمة قدرت بـ 97.73 سنة 2010، وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليفه عن إيراداته ويليها بنك 97.48 لبنك الجزيرة سنة

2010 ثم بنك ابوظبي بقيمة 95.72 سنة 2013 في حين حقق بنك قطر الإسلامي قيم منخفضة مقارنة بالبنوك الأخرى حيث كانت أقل قيمة سنة 2010 بقيمة 18.64 ويعود ذلك إلى إنخفاض التكاليف عن الإيرادات .

فيما يخص متوسط التكاليف إلى الدخل لكل بنك فقد عرف إرتفاعا متزايدا في أغلبية البنوك وقد سجلت أعلى نسبة في بنك ابوظبي الإسلامي بنسبة 87.36 ثم يليه بنك الجزيرة بنسبة 70.28، ثم يليه البنك الفلسطيني الإسلامي بنسبة 67.80 وهذه النسب تعكس لنا التكاليف المرتفعة مقارنة بالأرباح الضئيلة التي حققتها هذه البنوك، أما بنك قطر الإسلامي فقد حقق أقل متوسط بنسبة 26.19 وهذا يدل على أن الأرباح التي يحققونها أكبر من التكاليف التي يتحملونها .

ثانيا: نسبة السيولة (LI)

يقصد بالسيولة قابلية الموجودات للتحويل إلى نقد، ومقدار الوقت الذي يتوقع مروره قبل أن يتحقق أصل معين أو يتحول إلى نقدية أو قبل أن يسدد التزام معين وهي قد تكون موجودات متداولة أو غير متداولة، وبمعنى آخر السيولة تعني توفر كمية كافية من التدفقات النقدية الداخلة للسماح بالتدفقات النقدية الخارجة.

حيث يظهر الجدول والشكلين التاليين نسبة السيولة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2018.

جدول رقم (4.II): نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع للبنوك الإسلامية عينة الدراسة للفترة 2010-

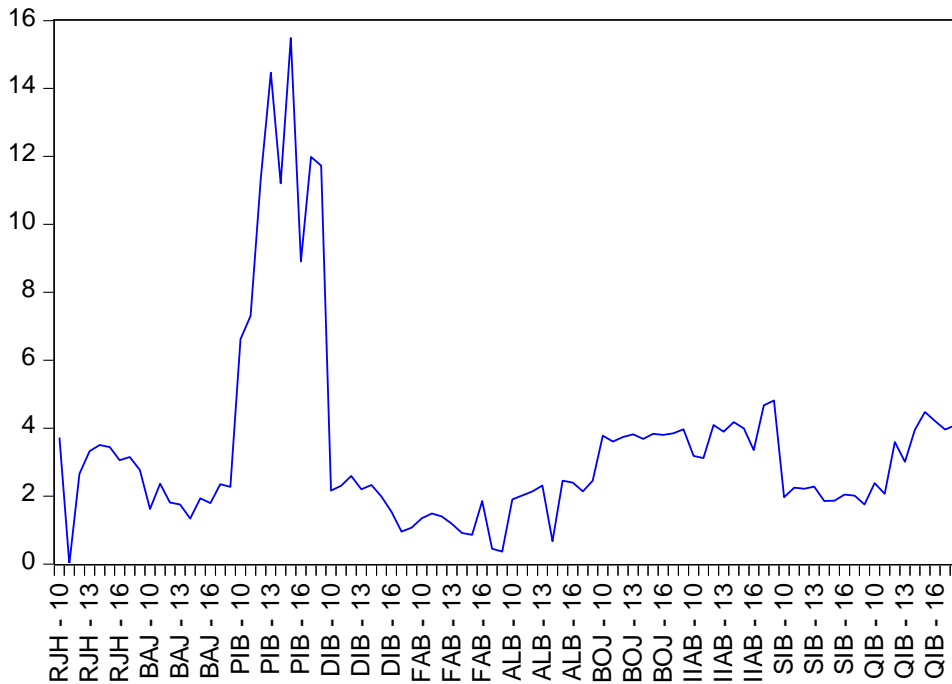
2018

المتوسط	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.84	2.76	3.14	3.05	3.43	3.50	3.32	2.65	0.003	3.72	RJH
2.02	1.75	2.01	2.04	1.86	1.85	2.27	2.21	2.25	1.96	SIB
11.00	11.72	11.99	8.90	15.48	11.20	14.46	11.33	7.30	6.62	PIB
2.05	2.45	2.13	2.39	2.45	0.67	2.30	2.13	2.01	1.90	ALB
3.52	4.08	3.95	4.21	4.47	3.95	3.00	3.58	2.06	2.38	QIB
1.90	1.07	0.95	1.54	1.98	2.32	2.20	2.59	2.30	2.16	DIB
1.09	0.36	0.44	1.85	0.86	0.91	1.18	1.40	1.48	1.34	FAB
3.92	4.81	4.67	3.35	3.98	4.18	3.89	4.09	3.11	3.18	IIAB
3.78	3.96	3.84	3.79	3.83	3.68	3.82	3.73	3.60	3.77	BOJ
1.91	2.26	2.35	1.79	1.93	1.33	1.75	1.80	2.36	1.62	BAJ
	3.52	3.64	2.29	4.02	3.35	3.81	3.55	2.64	2.84	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة

الشكل رقم (4.II): نسبة السيولة في البنوك عينة الدراسة

ii



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EViews10

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة في بنك ابوظبي كانت منخفضة على مدار سنوات الدراسة حيث لم تتجاوز 2% وهذا دليل على عجز البنك في تسديد ديونه المستحقة، وبالتالي عدم قدرته على تغطية تكاليفه التشغيلية، أما بالنسبة للبنك الفلسطيني الإسلامي فقد كانت نسب السيولة متباينة من سنة إلى أخرى في ظل سنوات الدراسة حيث حققت ما قيمته 15.48 كأعلى قيمة وهذا يدل على أن هناك الأصول قصيرة الأجل قادرة على تسديد التزاماته من الديون .

أما فيما يخص أعلى نسبة لمتوسط نسبة السيولة فقد قدرت بـ 11.00 للبنك الفلسطيني الإسلامي، في حين باقي البنوك الأخرى فقد كانت نسبها محصورة ما بين 1.09 و 3.92 وهذا دليل على أن خطر السيولة مرتفع في هذه البنوك .

ثالثاً: معدل العائد على الأصول (ROA)

العائد على الأصول هو مؤشر يقيس مدى ربحية الشركة نسبة إلى إجمالي أصولها كما يعطي فكرة عن مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح، ويظهر الجدول والشكل التاليين معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة:

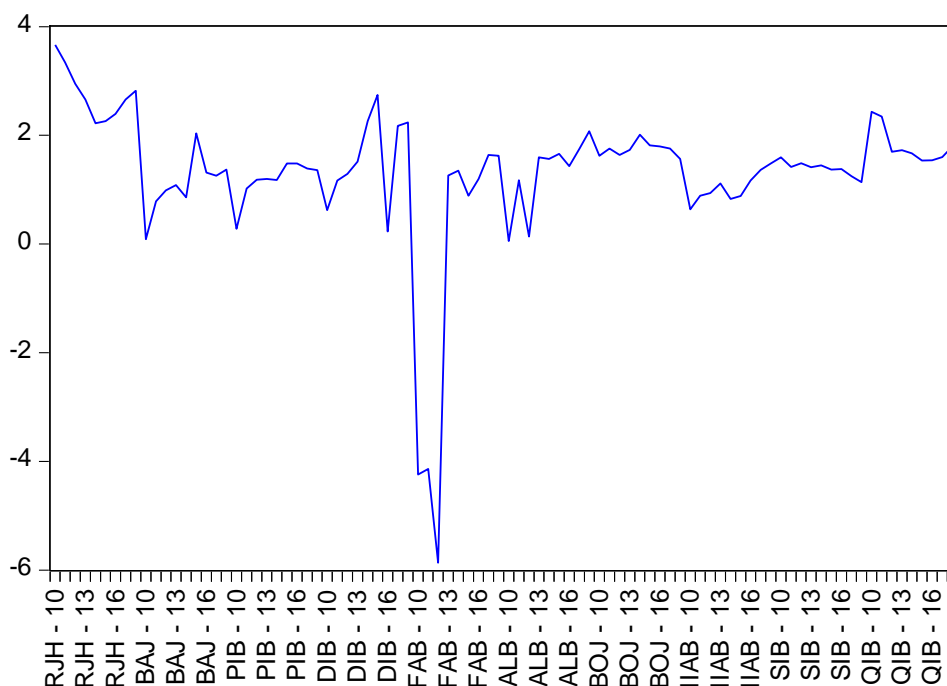
الجدول رقم(5.II): معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة للفترة 2010-2018

المتوسط	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.77	2.82	2.65	2.39	2.25	2.22	2.65	2.94	3.34	3.66	RJH
1.38	1.13	1.24	1.37	1.36	1.44	1.41	1.48	1.41	1.59	SIB
1.17	1.35	1.38	1.48	1.48	1.17	1.19	1.18	1.02	0.28	PIB
1.27	2.07	1.75	1.43	1.65	1.56	1.59	0.13	1.17	0.05	ALB
1.81	1.79	1.59	1.54	1.53	1.66	1.72	1.69	2.34	2.43	QIB
1.58	2.23	2.17	0.23	2.74	2.26	1.51	1.29	1.16	0.62	DIB
-0.69	1.62	1.63	1.19	0.88	1.34	1.26	-5.86	-4.14	-4.24	FAB
1.03	1.48	1.36	1.16	0.88	0.82	1.11	0.93	0.88	0.63	IIAB
1.74	1.56	1.75	1.79	1.81	2.00	1.73	1.63	1.75	1.62	BOJ
1.08	1.36	1.25	1.31	2.03	0.85	1.08	0.98	0.78	0.08	BAJ
	1.74	1.67	1.38	1.66	1.53	1.52	6.43	0.97	0.67	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة

الشكل رقم (5.II): معدل العائد على الأصول للبنوك عينة الدراسة

roa



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews10

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم معدلات العائد على الأصول للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018 منها من حققت عائدا موجبا وكان لبنك الراجحي أعلى معدل عائد على الأصول بقيمة 3.66 سنة 2010، ثم يليه بنك دبي بقيمة 2.74 سنة 2015 على غرار ذلك سجل بنك

ابوظبي معدل عائد على أصوله سالبا خلال ثلاث سنوات هي 2010، 2011، 2012 بـ -4.24 ، 4.14 -، -5.86 على التوالي ويعود ذلك إلى الخسائر التي حققتها هذه البنوك حيث كانت الأرباح الصافية أقل من مجموع الموجودات.

أما متوسط العائد على الأصول فقد عرف تدبدا ملحوظا أين حقق بنك الراجحي السعودي أعلى نسبة بـ 2.77 وذلك راجع للأرباح الكبيرة التي حققتها من سنة 2010-2018 في حين سجل بنك ابوظبي أقل نسبة قدرت بـ -0.69 وذلك راجع للخسائر التي سجلتها في سنوات 2010، 2011، 2012 مما أظهر المتوسط للقيمة سالبا .

رابعا: حجم البنك (GE)

يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من الموجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية ويظهر الجدول والشكل التاليين حجم البنك في البنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2018.

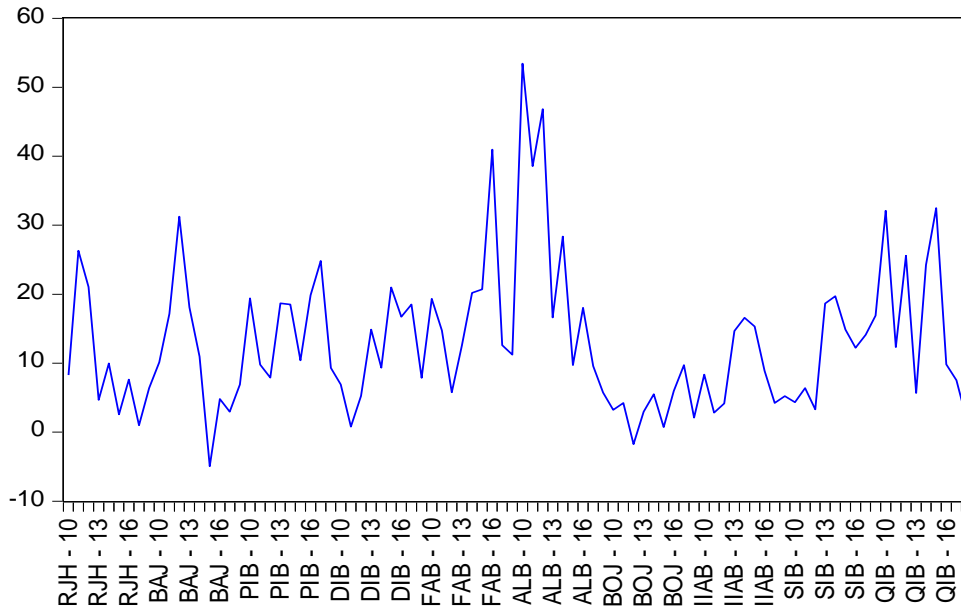
جدول رقم (6.ii): حجم البنك للبنوك الإسلامية عينة الدراسة للفترة 2010-2018

المتوسط	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
9.75	6.37	1.00	7.63	2.56	9.94	4.67	21.06	26.29	8.26	RJH
12.27	16.89	14.12	12.23	14.87	19.69	18.64	3.28	6.39	4.33	SIB
15.41	9.30	24.84	19.85	10.42	18.52	18.67	7.90	9.80	19.39	PIB
25.20	5.73	9.56	18.03	9.72	28.34	16.63	46.84	38.54	53.40	ALB
16.85	1.89	7.53	9.82	32.48	24.24	5.68	25.59	12.33	32.09	QIB
11.25	7.88	18.49	16.72	20.99	9.35	14.88	5.27	0.78	6.91	DIB
17.57	11.23	12.60	40.95	20.72	20.18	12.58	5.78	14.74	19.32	FAB
8.91	5.21	4.21	8.90	15.30	16.57	14.66	4.17	2.82	8.36	IIAB
3.63	2.10	9.70	5.98	0.73	5.49	2.97	-1.75	4.21	3.25	BOJ
10.82	6.90	2.96	4.82	-4.94	10.96	18.10	31.26	17.16	10.14	BAJ
	7.35	10.50	14.49	12.28	16.32	12.74	14.94	13.30	16.54	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة.

الشكل رقم (6.II): حجم البنك للبنوك عينة الدراسة

ge



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews10

نلاحظ أن أغلب البنوك عرفت معدل نمو متزايد كبنك ابوظبي وبنك الإنماء في حين حقق بنك الجزيرة نمو بطيء فكان هو صاحب أقل معدل نمو قدر بـ 4.94- سنة 2015 وهذا راجع إلى انخفاض مجموع الأصول على السنوات السابقة في حين حقق بنك الإنماء أعلى معدل نمو من بين البنوك عينة الدراسة قدر بـ 53.40 سنة 2010 هذا راجع إلى إجمالي الأصول في حالة تزايد مقارنة بالسنوات السابقة. أما بالنسبة لمتوسط معدل النمو فقد عرف تغيرا ملحوظا أين حقق بنك الإنماء أعلى نسبة بـ 25.20 وذلك راجع إلى قدرة البنوك على الزيادة في إجمالي أصولها في حين سجل البنك الأردني الإسلامي أصغر نسبة قدرت بـ 3.78 وذلك راجع إلى انخفاض إجمالي أصول البنوك عينة الدراسة.

3-II: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سنقوم في هذا الجزء بتقديم عرض متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2010-2018.

جدول رقم (7.II): التحليل الوصفي للمتغيرات

المتغيرات	DIV	ROA	LI	GE	CI
المتوسط	41.588	1.465	2.424	10.046	51.626
الوسيط	36.156	1.317	3.408	13.172	51.701
أكبر قيمة	94.489	3.663	15.485	53.409	97.734
أقل قيمة	0.000	-5.864	0.003	-4.943	12.581
الإنحراف المعياري	27.492	1.317	2.896	10.551	22.177
Jarque-bera	4.218	936.438	227.053	48.937	4.031
الاحتمال	0.121	0.000	0.000	0.000	0.133

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews10 (الملحق رقم 01)

- نلاحظ من خلال معلمة DIV أن أكبر قيمة قدرت بـ 94.489 وأقل قيمة قدرت بـ 0.000 أما الإنحراف المعياري فقد قدر بـ 27.492 في حين الوسيط بـ 41.588.
- نلاحظ من خلال معلمة ROA أن أكبر قيمة قدرت بـ 3.663 وأقل قيمة قدرت بـ -5.864 أما الإنحراف المعياري فقد قدر بـ 1.317 في حين الوسيط بـ 1.465.
- نلاحظ من خلال معلمة LI أن أكبر قيمة قدرت بـ 15.485 وأقل قيمة قدرت بـ 0.003 أما الإنحراف المعياري فقد قدر بـ 2.896 في حين الوسيط بـ 2.424.
- نلاحظ من خلال معلمة GE أن أكبر قيمة قدرت بـ 53.409 وأقل قيمة قدرت بـ -4.943 أما الإنحراف المعياري فقد قدر بـ 10.551 في حين الوسيط بـ 10.046.
- نلاحظ من خلال معلمة CI أن أكبر قيمة قدرت بـ 97.734 وأقل قيمة قدرت بـ 12.581 أما الإنحراف المعياري فقد قدر بـ 22.177 في حين الوسيط بـ 51.626.

III - نتائج الدراسة القياسية

بعد عرضنا للإطار العام للدراسة، سنقوم في هذا الجزء بتحليل نتائج الدراسة القياسية إنطلاقاً من تحليل مصفوفة الارتباطات الثنائية لمعرفة حدة ارتباط المتغيرات ببعضها، بعد ذلك سنقوم بتحليل إختبار التجانس وتقدير نماذج انحدار البائل الثلاثة والتحليل في الأجل الطويل (FMOLS, DOLS) والسببية (سببية pairwise dunitresu hurlin panel causality tests و سببية toda - yamamoto) وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (eviews10).

بالإعتماد على إختبارات معينة نقوم بإختيار نموذج ملائم لتوزيعات الأرباح وإعطاء تحليل إحصائي ومالي للنموذج المختار.

III-1: مصفوفة الارتباطات الثنائية

تختبر لنا قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتسمع بإنتقاء العوامل المفسرة التي لها علاقة قوية مع الظاهرة المدروسة، وعادة ما تعتبر العلاقة قوية نسبيا إذا كان معامل الارتباط أكبر أو يساوي 50%⁽¹⁾.

سنحاول فيما يلي تحليل الارتباطات الثنائية بين مختلف المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يمكننا مصفوفة الارتباطات الثنائية من معرفة أي المتغيرات المستقلة أكثر إرتباطا من المتغير التابع وكذلك درجة إستقلاليتها، إذ تعتبر استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض شرطا ضروريا في بناء نموذج البائل، والجدول التالي يبين مصفوفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات الدراسة :

جدول رقم (8.III): مصفوفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	DIV	ROA	LI	GE	CI
DIV	1.000000				
ROA	0.437035	1.000000			
LI	0.705714	0.062643	1.000000		
GE	0.198031	-0.117282	-0.057247	1.000000	
CI	-0.583011	-0.575275	0.072197	0.222295	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات 10.EVIEWS. (الملحق رقم 02)

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج تبين النتائج التالية:

- وجود علاقة إرتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري الأرباح الموزعة (DIV) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما بـ 43.70% .
 - وجود علاقة إرتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري الأرباح الموزعة (DIV) ونسبة السيولة (Li) ، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما بـ 70.57% .
 - وجود علاقة إرتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري الأرباح الموزعة (DIV) وحجم البنك (Ge)، حيث قدر معامل الارتباط بينهما بـ 19.80% .
 - وجود علاقة إرتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري الأرباح الموزعة (DIV) والتكاليف على الدخل (CI)، حيث قدر معامل الارتباط بينهما بـ 58.30% .
- نلاحظ أيضا من الجدول وجود دلالة إحصائية عند 5% وعلاقات إرتباط ضعيفة بين المتغيرات المستقلة حيث:

- وجود علاقة إرتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري حجم البنك (GE) والتكاليف إلى الدخل (CI)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 22.22% .

(1) شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، الديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 131-132.

- وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري حجم البنك (GE) والسيولة (LI)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 5.72%.
 - وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري السيولة (LI) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 6.26%.
 - وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري حجم البنك (GE) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 11.72%.
 - وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري التكاليف على الدخل (CI) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 57.52%.
 - وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري السيولة (LI) والتكاليف إلى الدخل (CI)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 7.21%.
- كل ما سبق يوضح لنا قدرة معدل العائد على الأصول ومعدل النمو ومعدل التكاليف إلى الدخل والسيولة في تفسير توزيعات الأرباح .

III-2: إختبار التجانس لـ Hsiao 1986

سنحاول في ما يلي إجراء إختبار التجانس لـ Hsiao 1986 وذلك من أجل معرفة هل هناك تطابق تام للأثر الفردي بالنسبة لكل البنوك عبر الزمن أم أن هناك إختلاف في الأثر الفردي وبالتالي ضرورة تضمن الآثار الفردية في النموذج

جدول رقم (9.III): إختبار التجانس لـ Hsiao 1986

القرار	قيمة F المحسوبة	الفرضية
رفض H_0^1	2.53	$H_0^1 = \alpha_i \beta_i = \beta_i$
قبول H_0^2	1.59	$H_0^2 : \beta = \beta_i \forall_i$
رفض H_0^3	3.19	$H_0^3 : \alpha = \alpha_i \forall_i$

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج التقدير باستخدام EViews10

في المرحلة الأولى (التجانس الكلي) وجدنا $F1=2.53$ عند مستوى معنوية 5%، حيث نلاحظ أن الإحتمال $prob1=0.0016 < 0.05$ وبالتالي يتم رفض الفرضية H_0^1 .

بينما نقوم في المرحلة الثانية (تجانس المعلمات) بتوجه إلى الفرع الأيسر من مخطط hsiao1986 حيث وجدنا أن $F2=1.59$ عند مستوى معنوية 5%، حيث نلاحظ أن الإحتمال $prob2=0.069 > 0.05$ وبالتالي يتم قبول الفرضية H_0^2 والإتجاه نحو الفرع الأيمن من مخطط hsiao1986.

أما بالنسبة للمرحلة الثالثة (تجانس الثوابت) وجدنا أن $F3=3.19$ عند مستوى معنوية 5%، حيث نلاحظ أن الإحتمال يقدر بـ $prob3=0.002 < 0.05$ وبالتالي يتم رفض الفرضية H_0^3 .

يظهر الجدول أعلاه أنه لا يوجد تجانس تام للأثر الفردي بين كل البنوك الإسلامية عينة الدراسة عبر الزمن، وبالتالي ضرورة تضمين الآثار الفردية في النموذج، وإعتبار نموذج البانل ذو التأثيرات الفردية.

III-3: تقدير نماذج البانل الساكنة:

بالإستناد إلى ما سبق وباستخدام تحليل معطيات البانل للفترة الممتدة بين 2010-2018 على عينة تضم 10 بنوك إسلامية.

وسنقوم في مايلي بتقدير نموذج سياسة توزيع الأرباح للنموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالإضافة إلى نموذج التأثيرات العشوائية .

أولاً: تقدير النموذج التجميعي PRM

النتائج الموضحة في الجدول رقم (10.III) عبارة عن نتائج تقدير إحصائي لنموذج الإنحدار التجميعي لمعرفة محددات سياسة توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة حسب ما يظهره الملحق رقم (03).

جدول رقم (10.III) تقدير معاملات النموذج التجميعي PRM

النموذج	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الإحصائية	الإحتمال
Li	0.146675	0.834737	0.175714	*0.0609
Ge	0.188837	0.232478	-0.812281	0.4189
ROA	3.146156	2.232856	1.409028	0.1625
CI	-0.596691	0.135314	-4.409670	*0.0000
C	64.85057	9.423826	6.881554	*0.0000
\bar{R}^2	0.360737			
F	*(0.000000)11.99143			
DW	1.007028			

(*): مستوى المعنوية 5%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج التقدير باستخدام EVIEWS10 (الملحق رقم 03)

ثانياً: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM

النتائج الموضحة في الجدول رقم (11.III) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة محددات سياسة توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة حسب ما يظهره الملحق رقم (03).

جدول رقم(11.III) تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة FEM

النموذج	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الاحصائية	الإحتمال
LI	0.9934281	1.931645	0.483671	*0.0300
GE	0.226295	0.234756	0.026815	0.9787
ROA	1.208217	2.093145	0.577226	*0.0655
CI	-0.197802	0.198716	-0.995397	*0.0227
C	41.52513	13.73086	3.024219	*0.0034
\bar{R}^2	0.596189			
F	*(0.000000)8.631311			
DW	1.514680			

(*) مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج التقدير EVIEWS10 (الملحق رقم 03)

ثالثاً: تقدير نموذج التأثيرات العشوائية REM

النتائج الموضحة في الجدول رقم (12.III) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لمعرفة محددات سياسة توزيع الأرباح للبنوك الإسلامية عينة الدراسة حسب ما يظهره الملحق رقم (03).

جدول رقم(12.III) تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية

النموذج	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الإحصائية	الإحتمال
LI	0.344789	1.299304	0.265365	*0.0014
GE	0.018744	0.225145	-0.083253	*0.0338
ROA	1.675510	2.040952	0.820946	*0.0140
CI	-0.406840	0.164662	-2.470764	*0.0155
C	54.05603	1.66025	4.635925	*0.0000
\bar{R}^2	0.511344			
F	*(0.037975)2.662516			
DW	0.885158			

(*) مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج التقدير باستخدام EVIEWS10 (الملحق رقم 03)

III -3-1: المفاضلة بين نماذج البائل الثلاثة

أولاً: المفاضلة بين النموذج التجميعي PRM ونموذج التأثيرات الثابتة FEM

تقوم المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة النموذج الأفضل بينهما بالاعتماد على F المقيد من خلال إختبار الفرضيتين التاليتين:

نموذج PRM هو الأفضل: H_0

نموذج FEM هو الأفضل: H_1

جدول رقم (13.III) نتائج إختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Redundant Fixed Effects Tests

Equation : EQFIX

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.923745	(9), (76)	0.0000
Cross-section Chi-square	41.343231	9	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الإحصائيتين (Cross-section F=4.92)

و (Cross-section Chi-square=41.34) لهما دلالة إحصائية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص بأن النموذج التجميعي هو الأفضل أي أنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل

ثانياً : المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM

تقوم المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية لمعرفة النموذج الأفضل بينهما من

خلال تطبيق إختبار هوسمان على معطيات الدراسة حيث أن الفرضيتين تكونان بالشكل التالي :

نموذج REM هو الأفضل: H_0

نموذج FEM هو الأفضل: H_1

ويظهر الجدول التالي نتائج الإختبار .

جدول رقم (14.III) نتائج إختبار هوسمان لسياسة توزيع الأرباح

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: EQRAND

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	5.998751	4	0.1992

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال نتائج الإختبار نلاحظ أن قيمة الإحتمال تقدر ب 0.1992 وهي أكبر من 5% وبالتالي قيمة إختبار هوسمان غير معنوية، أي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل من نموذج التأثيرات الثابتة .

ثالثا: المفاضلة بين النموذج التجميعي PRM ونموذج التأثيرات العشوائية REM

تقوم المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية لمعرفة النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال تطبيق إختبار لاغرانج على معطيات الدراسة حيث أن الفرضيتين تكونان بالشكل التالي:

نموذج PRM هو الأفضل: H_0

نموذج REM هو الأفضل: H_1

جدول رقم (15.III): نتائج إختبار لاغرانج لسياسة توزيع الأرباح

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided

(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	15.11619 (0.0001)	1.549380 (0.2132)	16.66557 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار لاغرانج تساوي 15.11 (0.0001) ولها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وعلى هذا الأساس نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الأفضل. ومن خلال نتائج الإختبارات الثلاثة نلاحظ أن نموذج التأثيرات العشوائية REM هو أفضل نموذج وفق المعادلة التالية:

$$DIV=54.056+0.3447LI+0.0187GE+1.6755ROA-0.4068CI$$

$$R^2=0.51 \quad F=2.66 \quad DW=0.88$$

III-3-2: تحليل نتائج النموذج الأفضل لنسبة توزيعات الأرباح

أولاً: التحليل الإحصائي

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس وهذا لمعرفة جودة النموذج الأمثل وعلى ضوء النتائج توصلنا إلأن الطريقة الأفضل لتقدير النموذج هي طريقة التأثيرات العشوائية انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يتضح مايلي :

- يشير معامل التحديد R-Squared=0.51 إلى القدرة التفسيرية للنموذج، حيث تظهر معنوية وجودة النموذج بوضوح من خلال معامل التحديد حيث نلاحظ أن المتغيرات المفسرة تفسر 51.13% من التغيرات التي تحدث في الأرباح الموزعة (DIV) أما 48.87% تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.
- نلاحظ أن إحصائية فيشر تقدر ب 2.66 ولها دلالة إحصائية عند 5%، وهذا يدل على صلاحية النموذج
- معلمة السيولة (LI) موجبة ولها دلالة إحصائية عند 5%، وبالتالي إذا ارتفعت السيولة بوحدة واحدة ترتفع الأرباح الموزعة ب 0.34 وحدة
- معلمة حجم البنك (GE) موجبة ولها دلالة إحصائية 5%، أي انه إذا ارتفع حجم البنك بوحدة واحدة ترتفع الأرباح الموزعة ب 0.018 وحدة.

- معلمة معدل العائد على الأصول (ROA) موجبة ولها دلالة إحصائية 5%، أي أنه إذا ارتفع معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة ترتفع الأرباح الموزعة بـ 1.67 وحدة.
- معلمة التكاليف إلى الدخل (CI) سالبة وبالتالي إذا ارتفعت التكلفة على الدخل بوحدة واحدة تنخفض الأرباح الموزعة بـ 0.40 وحدة.
- تشير القيمة الثابتة C إلى أنه في حالة إنعدام جميع المتغيرات التفسيرية فإن توزيعات الأرباح يكون مساويا إلى 54.05% وأن المعلمة C لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.
- كشفت إحصائية ديرين واتسون عند مستوى معنوية 5% لنموذج توزيعات الأرباح أنها تقدر بـ 1.32 وهي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

III-4: دراسة استقرارية المتغيرات

يعتبر إختبار الاستقرارية وعلاقات التكامل المشترك على بيانات البانل إحداهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي خاصة في السنوات الأخيرة، ذلك أن جذر الوحدة في المعطيات يمكن أن تكون له نتائج على المستوى الإحصائي وذلك باستخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل، ومن أجل التعرف على استقرارية بيانات البانل قمنا بتطبيق كل من إختبار LLC و IPS على كل متغيرات الدراسة كما يظهره الجدول التالي :

جدول رقم (III.16): إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

ROA		CI		GE		LI		DIV		
LLC	IPS	LLC	IPS	LLC	IPS	LLC	IPS	LLC	IPS	
-	-	-	-	-4.0698*	-0.9245*	-7.6507*	-1.0923*	-	-	I0
-1.3516*	-0.2872*	1.2290	0.0757*	-	-	-	-	-3.4109*	-1.2515*	I1

(*) : مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يبين إختبار الاستقرارية لمختلف متغيرات الدراسة ROA، CI، DIV، LI، GE باستخدام إختباري IPS و LLC، نلاحظ إستقرار المتغيرات LI و GE عند المستوى في حين المتغيرات الأخرى DIV و CI و ROA أثبتت النتائج أنها مستقرة عند الفرق الأول وبما أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول إحتمال وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل)، وبالتالي ننقل إلى إختبار التكامل المشترك لـ PEDRONI.

III-5: إختبار التكامل المشترك لـ PEDRONI

بعد إجراء إختبار الإستقرارية نقوم الآن بإختبار بيدروني الذي يقودنا إلى إختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات والذي يركز على إختبارات جذر الوحدة و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (17.III) : نتائج إختبار علاقات التكامل المتزامن لـ PEDRONI

إختبار PEDRONI			
الإحتمال	الإحصائية المرجحة weijhted	الإحصائية	داخل الفرديات (COM.AR)
0.8846	-1.198441	-0.317026	V إحصائية-
0.8895	1.223662	0.683619	RHO إحصائية-
*0.0199	-2.056410	-2.525958	Pp إحصائية-
*0.0038	-2.665394	-1.228038	ADF إحصائية-
الاحتمال	الإحصائية		بين الفرديات (indiv.ar)
0.9918	2.401508		RHO إحصائية-
*0.0008	-3.164438		Pp إحصائية-
*0.0031	-2.741916		ADF إحصائية-

(*) :مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج EVIEWS10

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة المتمثلة في توزيع الأرباح ومعدل العائد على الأصول ومعدل التكاليف على الدخل، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية RHO، PP، ADF، V التي توضح أن أغلبية الإحصائيات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أي وجود علاقة داخل الفرديات (com.ar) (0.8846, 0.8895, 0.0199, 0.0038), كما أن إحصائية المجموعة RHO، PP، ADF، V توضح وجود علاقة تكامل مشترك بين فرديات (INDIV AR) حيث أن اغلب الإحصائيات معنوية (0.0031, 0.9918, 0.0008) أغلبها اقل من 0.05

III-6: تقدير النماذج في الأجل الطويل

• طريقة طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل FMOLS

تعتمد هذه الطريقة على نتائج الإستقرارية والتكامل المشترك بعد الأخذ في الحسبان التكامل من الدرجة الأولى، جاءت النتائج التالية كما هي موضحة في الجدول:

جدول رقم (18.III): تقدير النماذج بطريقة FMOLS

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الإحصائية	الاحتمال
ROA	1.683024	2.590624	0.649660	*0.0181
CI	-0.244167	0.247394	-0.986956	*0.0272
Long-run variance	387.0350			
\bar{R}^2	0.564713			

(*) مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تقدير EViews10

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

- معامل التحديد يساوي 56.47% أي أن المتغيرات المفسرة التكاليف على الدخل (CI) معدل العائد على الأصول (ROA) تقدر 56.47% من التغير الحاصلة في الأرباح الموزعة (DIV) و43.53% تعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وهذا على المدى الطويل.

- نلاحظ وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول (ROA) والأرباح الموزعة (DIV) على المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% أي إذا تغير معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة تتغير الأرباح الموزعة ب1.68 وحدة.

- نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التكاليف على الدخل (CI) والأرباح الموزعة (DIV) على المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% أي إذا ارتفع معدل التكاليف على الدخل بوحدة واحدة تنخفض الأرباح الموزعة ب0.24 وحدة.

- طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS

الجدول التالي يوضح تقدير النتائج بطريقة DOLS وهي موضحة كمايلي:

جدول رقم (19.III): تقدير النماذج بطريقة DOLS

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الاحصائية	الإحتمال
ROA	1.141550	2.359809	0.483747	*0.0299
CI	-0.206700	0.216085	-0.956568	*0.0417
Long-run variance	398.4046			
\bar{R}^2	0.594943			

(*) مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تقدير برنامج EViews10

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- معامل التحديد يساوي 59.49% أي أن المتغيرات المفسرة التكاليف على الدخل (CI) ، معدل العائد على الأصول (ROA) تفسر 59.49% من التغير الحاصلة في الأرباح الموزعة (DIV) و 40.51% تعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وهذا على المدى الطويل.

- نلاحظ وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول (ROA) و الأرباح الموزعة (DIV) على المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% أي إذا تغير معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة تتغير الأرباح الموزعة ب 1.14 وحدة.

- نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التكاليف على الدخل (CI) والأرباح الموزعة (DIV) على المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% أي إذا ارتفع معدل التكاليف على الدخل بوحدة واحدة تتخفض الأرباح الموزعة ب 0.20 وحدة.

مما سبق نلاحظ أن النتائج كانت متقاربة مع نموذج تقدير FMOLS، هذا يؤكد العلاقة طويلة الأجل لمعدل العائد على الأصول والتكاليف على الدخل بالأرباح الموزعة .

III-7: دراسة السببية

سوف نقوم في هذا الجزء بدراسة علاقة السببية بين متغيرات الدراسة إذ يخص إختبار سببية

pairwise dunitresu hurlin panel causality tests واختبار سببية tada – yammoto على النحو التالي:

أولاً: اختبار pairwise dunitresu hurlin panel causality tests

يوضح الجدول نتائج اختبار هذه السببية كما يلي:

جدول رقم (20.III): سببية pairwise dunitresu hurlin panel causality tests

إتجاه السببية	W-Stat	Zbar-stat	Prob
ROA → DIV	16.6221	10.0324	*0.0000
DIV → ROA	1.64514	-0.01444	0.9885
LI → DIV	3.50681	1.23441	0.2171
DIV → LI	2.35057	0.45878	0.6464
GE → DIV	0.51584	-0.77200	0.4401
DIV → GE	3.31234	1.10395	0.2696
CI → DIV	2.04031	0.25065	*0.0021
DIV → CI	6.84641	3.47468	*0.0005

(*) :مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من معدل العائد على الأصول إلى الأرباح الموزعة وهي واضحة من خلال إحصائيات (W.stat (16.6221) ، Zbar-stat(10.0324) عند مستوى معنوية 5 % في حين لا توجد سببية من الأرباح الموزعة إلى معدل العائد على الأصول. كما أوضحت النتائج عدم وجود سببية في كلا الإتجاهين بين السيولة والأرباح الموزعة وهي غير معنوية عند 5%، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة سببية في الإتجاهين بين حجم البنك وتوزيع الأرباح عند مستوى معنوية 5%.

كما نلاحظ أيضا وجود علاقة سببية في كلا الإتجاهين بين التكاليف على الدخل والأرباح الموزعة عند مستوى معنوية 5%.

سببية toda & yamamoto:

فيمايلي سوف نقوم بإجراء إختبار toda & yamamoto على المتغيرات الموجودة في الدراسة، حيث تم التعرف سابقا على درجة استقرارية المتغيرات.

والآن سوف نقوم بالتعرف على عدد الابطاءات بحيث قد تم إدخال عدد الإبطاءات في المرحلة التجريبية وهي تساوي 4 وتتضح النتائج وفقا للجدول التالي :

• فترات الإبطاء

جدول رقم (21.III): تحديد عدد فترات الإبطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-783.3117	NA	34042168	31.53247	31.72367	31.60528
1	-688.4107	167.0259	2090370.	28.73643	29.88364*	29.17329
2	-652.2459	56.41711*	1379194.*	28.28983*	30.39306	29.09075*
3	-639.3895	17.48467	2428210.	28.77558	31.83482	29.94055
4	-611.4790	32.37619	2537510.	28.65916	32.67441	30.18819

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى وفقا لمعيار LR, FPE, AIC, HQ هي

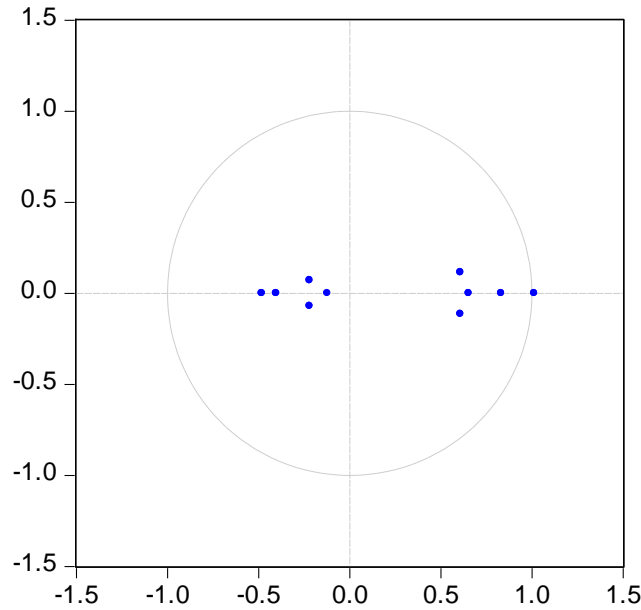
LAG=2

• الدائرية الأحادية

تقيس الدائرة الأحادية استقرارية النموذج وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(7.III): الدائرة الأحادية

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EVIEWS10

نلاحظ أن كل الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية مما يعني أن النموذج مستقر، وبالتالي هو لايعاني من مشاكل إرتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

بعد التعرف على فترات الإبطاء والدائرة الإحادية سنقوم بدراسة سببية toda & yamamoto كما يلي:

جدول رقم(22.III): سببية toda & yamamoto

المتغيرات	Chi-sq	Df	Prob
ROA	0.143693	2	0.0007 *
LI	0.109700	2	0.9466
GE	0.502790	2	0.7777
CI	10.67835	2	0.0048*

(*) مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EVIEWS10

- نلاحظ من خلال الجدول وجود علاقة سببية بين معدل العائد على الأصول والأرباح الموزعة حيث تقدر قيمة الإحصائية $Chi-sq=0.14$ (0.0007) .
- نلاحظ أيضا من خلال الجدول عدم وجود علاقة سببية بين السيولة والأرباح الموزعة حيث تقدر قيمة الإحصائية $Chi-sq=0.10$ (0.9466)
- يتبين لنا من خلال الجدول عدم وجود علاقة سببية بين حجم البنك والأرباح الموزعة حيث تقدر قيمة الإحصائية $Chi-sq=0.50$ (0.7777).

- يبين لنا الجدول أعلاه وجود علاقة سببية بين التكاليف على الدخل والأرباح الموزعة حيث تقدر قيمة الإحصائية $Chi-sq=10.67(0.0048)$.

من خلال ما سبق نلاحظ ان نتائج سببية **toda – yamamoto** تتطابق مع نتائج سببية

. **pairwise dumitresu hurlin panel causality tests**

III-8: مناقشة نتائج التقدير لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

فيما يلي سنقوم بمناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها:

أولاً: تأثير معدل العائد على الأصول على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

معدل العائد على الأصول يقيس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة ومدى قدرتها وكفاءتها في توليد الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي القدرة على توزيع الأرباح كما أنه يوضح مدى نجاح البنك في استثمار أصوله وكفاءته في توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة.

أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن لمعدل العائد على الأصول أثر موجب على الأرباح الموزعة في البنوك الإسلامية وهذا ما أثبتته نموذج البائل الساكن (النموذج العشوائي) وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام النماذج طويلة الأجل (FMOLS,DOLS) .

هذا التأثير الايجابي راجع إلى إرتفاع صافي الربح كنتيجة لإرتفاع إيرادات البنك وإنخفاض المصروفات، وهذا دليل على كفاءة البنك في استخدام الموارد المتاحة وقدرته على تحويلها إلى أرباح أو كفاءة البنك في التحكم في التكاليف أو كلاهما معا وبالتالي إرتفاع صافي الربح ونتيجة لإرتفاع إيرادات البنك من الاستثمارات العقارية، وكذا إرتفاع إجمالي أصوله مما يدل على زيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية وعليه فإرتفاع معدل العائد على الأصول يدل على قدرة البنك على تحقيق الأرباح وإستغلال الفرص الاستثمارية المربحة وبالتالي القدرة على توزيع الأرباح.

كما أشارت سببية **pairwise dumitresu hurlin panel causality tests** وسببية **toda – yamamoto** وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين معدل العائد على الأصول والأرباح الموزعة وتفسر هذه النتائج بإرتفاع الأرباح الصافية في البنوك الإسلامية عينة الدراسة وهذا ما يتوافق مع دراسة (Raheel aziz et all (2019) .

ثانياً: تأثير معدل تكلفة الدخل على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هناك علاقة عكسية بين معدل تكلفة الدخل وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة وهذا ما أثبتته نموذج البائل الساكن (النموذج العشوائي) وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام النماذج طويلة الأجل (FMOLS,DOLS) ، حيث يشير هذا التأثير السلبي إلى عدم الكفاءة في إدارة البنك وعدم قدرتها في التحكم في التكاليف وهذا ما ينعكس سلباً على الأرباح الموزعة .

وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية عينة الدراسة لا تقوم باستغلال مدخراتها بشكل فعال وتؤدي التكاليف المرتفعة إلى انخفاض الأرباح إذ أنه يجب على إدارة البنك أن تقلل من بعض العمليات التي لا تساهم في تحقيق الأرباح والتي تكون بالمقابل تكاليفها مرتفعة .

كما أشارت سببية pairwise dumitresu hurlin panel causality tests وسببية tada – yamamoto إلى وجود علاقة سببية بين معدل التكاليف على الدخل والأرباح الموزعة في الاتجاهين وتفسر هذه النتائج قدرة البنوك الإسلامية عينة الدراسة على التحكم في التكاليف، وهذا ما يتفق مع دراسة HASHIM.Z, .SHAHID.R, SAJID.U (2013).

ثالثا: تأثير السيولة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

أظهرت نتائج الدراسة القياسية لسيولة أثر موجب على توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية وهذا ماوضحه نموذج البانل الساكن (النموذج العشوائي) ويمكن تفسير هذه النتيجة بقدرة التزام البنك بالوفاء بالتزاماته المستحقة بشكل فوري وبدون خسارة أي بدون التعرض لمشاكل السيولة، وبالتالي يكون البنك في هذه الحالة قادرا على الوفاء وتسديد سحوبات المودعين وتلبية إحتياجات الممولين، وكما هو معروف أن السيولة لها ميزة القدرة على تحويل أي أصل من أصول البنك إلى نقد سائل بسرعة و بدون خسارة في القيمة وبالتالي تستخدم هذه النقدية في تلبية رغبة المودعين في سحب ودائعهم في أي وقت وبدون خسائر، إذا فالسيولة تمثل عنصر الأمان والحماية على مستوى البنك في حين البنوك الإسلامية لا تحتفظ بسيولة نقدية كبيرة بل تستخدمها في عمليات التمويل وذلك ما يؤثر إيجابا على الأرباح الموزعة، على عكس الإحتفاظ بالأموال بشكل سائل يؤدي إلى وجود أصول لدى البنك لا تحقق منها أرباحا وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح مما يؤثر سلبا على قدرة البنك على توزيع الأرباح .

كما أشارت سببية pairwise dumitresu hurlin panel causality tests و سببية toda – yamamoto إلى عدم وجود علاقة سببية في الإتجاهين بين السيولة والأرباح الموزعة وتفسر هذه النتائج على قدرة البنوك عينة الدراسة بتسديد ديونها وهذا ما يتوافق مع دراسة رانيا محمد مسعود (2017) ودراسة Farhan ahmed et all (2018).

رابعا: تأثير حجم البنك على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

أظهرت نتائج الدراسة أن لحجم البنك تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية وهذا ماوضحه نموذج البانل الساكن (النموذج العشوائي) ويدل هذا التأثير الإيجابي على أن البنوك الإسلامية توظف موجوداتها في إستثمارات مربحة كما أن لها القدرة على الإستثمارات الموسعة، حيث أن الزيادة في موجودات البنوك الإسلامية يكون عادة من خلال عمليات إستثمارية وتمويلية غالبا ما يكون لها عائد موجب ومضمون ونسب خسارة قريبة من الصفر كما تشير النتيجة إلى أنه كلما إرتفع حجم موجودات البنك أدى ذلك إلى قدرتها على التوسع وبالتالي النمو .

كما أشارت سببية pairwise dumitresu hurlin panel causality tests وسببية toda – yamamoto إلى عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين حجم البنك والأرباح الموزعة، وهذا مايتوافق مع دراسة TAZRINA FARAH et MUHAMMAD RAKIB(2015)

خلاصة الفصل الثاني

إن الهدف من دراستنا القياسية هو تحليل وقياس محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة وقد أظهرت دراستنا وجود علاقة بين سياسة توزيع الأرباح والمتغيرات المستقلة (السيولة، حجم البنك، معدل العائد على الأصول، التكاليف إلى الدخل) في البنوك الإسلامية عينة الدراسة. وذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) على عينة مكونة من عشرة بنوك إسلامية بعد إجراء بعض الاختبارات على متغيرات الدراسة والتي تمثلت في إختبار الاستقرار للمتغيرات وإختبار التجانس ل hsiao من أجل معرفة هل هناك تطابق أم اختلاف في الأثر الفردي ومن أجل تقدير نماذج البنابل الثلاثة اعتمدنا على إختبار فيشر للمفاضلة ما بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة وعلى إختبار مضاعف لاغرانج للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية وإختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية وقد توصلنا إلى أن النموذج العشوائي هو النموذج الافضل، كما أثبت إختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل وبالتالي قمنا بتقدير النموذج طويل الأجل (FMOLS , DOLS) حيث تبين لنا وجود علاقة طردية بين الأرباح الموزعة (المتغير التابع) ومعدل العائد على الأصول، نسبة السيولة، حجم البنك، ثم تطرقنا الى نوعين من السببية (toda& yamamoto وسببية pairwise dunitresu hurlin panel causality tests) وكانت النتائج بينهما متقاربة وذلت على وجود سببية من معدل العائد على الأصول إلى توزيع الأرباح ومن تكاليف إلى الدخل إلى توزيع الأرباح وكذلك من توزيع الأرباح إلى التكاليف على الدخل.

الخاتمة

الخاتمة:

لا زالت مسألة اختيار توزيع الأرباح أو احتجازها في البنوك الإسلامية تثير جدلا بين الذين أهتموا بهذا الموضوع، وبناءا على ذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أهم محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية من خلال الوقوف على أهم الأدبيات النظرية والتطبيقية التي لها صلة حول الموضوع والتي كانت شاملة للمعلومات مما أسفرت على الحصول على نتائج جيدة ومفيدة توصلنا من خلالها إلى ضبط وتحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية وكذلك النتائج المتوصل إليها.

تم التعرف في الأدبيات النظرية على أهم المحددات التي يتم من خلالها قياس وتوزيع الربح في البنوك الإسلامية، أما في الأدبيات التطبيقية فقد تناولنا مجموعة من الدراسات التي تخدم موضوع دراستنا وقمنا بتقسيمها إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية.

تم الاعتماد في الجانب التطبيقي للدراسة على أسلوب نماذج البائل الذي اكتسب في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار اثر تغير الزمن واثار تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء الكامن في بيانات عينة الدراسة، ويتفوق تحليل البائل في إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في موضوع دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتلخص في النقاط

التالية:

- تنقسم النظريات المفسرة لتوزيعات الأرباح من حيث وجهة نظر الباحثين في ظل ظروف التأكد التام (نظرية عدم ملائمة التوزيعات، نظرية (van horle (1989، نظرية جودن)، ووجهة نظرهم في ظل عدم التأكد) نظرية سياسة التوزيعات الشخصية، نظرية العصفور في اليد، نظرية التفضيل الضريبي) وكذلك نظريات أخرى تمثلت في: اثر نظرية الإشارة، نظرية الوكالة، نظرية الفائض، نظرية أثر الزبون).
- يتم توزيع الربح حسب حصة كل طرف من رأس المال، حيث يتم توزيع الربح حسب حصة كل من مساهمي البنك والمودعين في رأس المال المستثمر.
- تتأثر توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية بعدة عوامل وهي: تحديد نسب توزيع الأرباح بين المصرف بصفته مضاربا وبين أصحاب حسابات الإستثمار بصفتهم أرباب أموال، وقت التوزيع وأثر المدة على التوزيع. أولوية ومعدل الإستثمار.
- يشترط لتحقيق الأرباح القابلة للتوزيع ما يلي: سلامة رأس المال، التنضيق الحقيقي أو الحكمي.
- من خلال النتائج المتوصل إليها يتبين انه يوجد اختلاف في الآلية التي يتم من خلالها توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية.

- حقق بنك قطر أفضل نسبة في توزيع الأرباح خلال تسع سنوات في الفترة الممتدة بين 2010-2018 وذلك راجع للأرباح العالية التي حققها، على عكس بنك أبو ظبي الذي سجل أدنى قيمة بسبب احتجاز الأرباح أو تحقيق خسائر.
- حقق البنك الفلسطيني الإسلامي أعلى نسب السيولة في تسع سنوات وذلك راجع إلى قدرته على تسديد التزاماته وتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الآنية خلال سنوات الدراسة، على عكس بنك أبو ظبي الذي سجل أدنى قيمة بسبب عدم مقدرته على تغطية التكاليف.
- حقق بنك الإنماء أعلى نسبة في التكاليف إلى الدخل وذلك راجع إلى ارتفاع تكاليفه عن إيراداته على عكس بنك قطر الإسلامي الذي حقق قيم منخفضة ويفسر ذلك بانخفاض تكاليفه عن الإيرادات.
- حقق بنك الراجحي أعلى معدل عائد على الأصول وذلك راجع إلى ارتفاع الموجودات في حين حقق بنك أبوظبي عائداً على أصوله سالبا ويعود ذلك إلى الخسائر التي حققتها هذه البنوك، حيث كانت الأرباح الصافية أقل من مجموع الموجودات.
- حقق بنك الإنماء أعلى معدل نمو وذلك راجع إلى أن إجمالي الأصول في حالة تزايد بينما حقق بنك الجزيرة أقل معدل نمو بسبب انخفاض مجموع الأصول عن السنوات السابقة.
- كشفت نتائج النماذج القياسية أن العوامل الأكثر تأثيراً على توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية هي: حجم البنك، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة، في حين أن معدل التكلفة إلى الدخل كان له تأثير سلبي.
- أظهرت نتائج الدراسة القياسية (النموذج العشوائي) أن 51.13% من التغير الحاصل في الأرباح الموزعة (المتغير التابع) يعود إلى المتغيرات المستقلة المتمثلة في (السيولة، معدل العائد على الأصول، معدل التكاليف إلى الدخل، معدل النمو) في حين النسبة المتبقية 48.87% تعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.
- أما فيما يتعلق بنموذج البائل الديناميكي (DOLS , FMOLS) بلغت نسبة تأثير المتغيرات المستقلة (معدل العائد على الأصول، معدل تكاليف إلى الدخل) 56.47% حسب طريقة (FMOLS)، والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، في حين كانت نسبة تأثير هذه المتغيرات حسب طريقة (DOLS) 59.49% النسبة الباقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج على المدى الطويل.
- بالنسبة لمعدل النمو فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية على الأرباح الموزعة.
- أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول والأرباح الموزعة (البائل الساكن) وهذه النتيجة توافق نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين السيولة والأرباح الموزعة.
- أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التكاليف إلى الدخل والأرباح الموزعة (البائل الساكن) وهذه النتيجة توافق نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل.

- بتطبيق سببية toda&yamamoto توصلنا إلى وجود علاقة سببية بين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل تكاليف إلى الدخل بالأرباح الموزعة في حين المتغيرات الأخرى (السيولة، معدل النمو) لم تشهد علاقة سببية مع الأرباح الموزعة.
- أشارت سببية pairwise dimitresu hurlin panel causality tests إلى وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين التكاليف إلى الدخل والأرباح الموزعة، في حين شهدت وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل العائد على الأصول إلى الأرباح الموزعة، كما أوضحت النتائج عدم وجود سببية في الاتجاهين بين السيولة والأرباح الموزعة وفي اتجاه واحد من الأرباح الموزعة إلى معدل العائد على الأصول
اختبار فرضيات الدراسة:
- بعد دراستنا لموضوع محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية في الجانب النظري والتطبيقي كانت نتائج صحة اختبار الفرضيات التي تمت صياغتها في مقدمة البحث كما يلي:
- **الفرضية الأولى:** تنص على " وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التكاليف على الدخل وسلوك توزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة "، أظهرت نتائج التقدير أن لمعدل التكلفة إلى الدخل تأثير عكسي ذات دلالة إحصائية على الأرباح الموزعة ويفسر هذا بعدم كفاءة البنوك في إدارة التكاليف التشغيلية وكذلك ارتفاع إجمالي التكاليف مقارنة بإجمالي الإيرادات بالتالي إنخفاض الأرباح (صحة الفرضية الأولى).
- **الفرضية الثانية:** تنص على " وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول دلالة ونسبة توزيع الأرباح في البنوك عينة الدراسة "، فقد تحقق ذلك وأثبتت صحة الفرضية لأنه بناء على النتائج المتحصل عليها فإن العلاقة تشير إلى وجود تأثير موجب بين معدل العائد على الأصول ونسبة توزيع الأرباح وهذا بسبب ارتفاع صافي الربح كنتيجة لارتفاع إيرادات البنك وإنخفاض مصروفاته وهذا ما يوضح قدرة البنك على توجيه الموارد المتاحة نحو فرص استثمارية مربحة، أو كفاءة البنك في التحكم في التكاليف أو كلاهما معا (صحة الفرضية الثانية).
- **الفرضية الثالثة:** تنص على " وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وتوزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة "، أظهرت نتائج التقدير أن لحجم البنك تأثير موجب ذو دلالة إحصائية على الأرباح الموزعة وهذا راجع إلى ارتفاع موجودات البنوك الإسلامية وقدرته على التوسع والنمو (صحة الفرضية الثالثة).
- **الفرضية الرابعة:** تنص على " وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وتوزيعات الأرباح في البنوك الإسلامية عينة الدراسة"، أشارت نتائج الدراسة أن للسيولة تأثير موجب ذات دلالة إحصائية على الأرباح الموزعة ويفسر هذا بقدرة البنك على الوفاء وتسديد الالتزامات المستحقة بشكل فوري وبدون خسارة هذه الميزة إيجابية لكن لا بد من عدم الإحتفاظ بسيولة كبيرة بل استخدامها في عمليات تحقق أرباحا للبنك (صحة الفرضية الرابعة).

توصيات الدراسة:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي نوجزها في ما يلي:
- ضرورة الإفصاح عن مختلف المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية في البنوك الإسلامية.
- القيام بأبحاث فيما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح من أجل الوصول إلى سياسة مثلى.
- ضرورة انجاز دراسات أخرى في هذا المجال يتم فيها دراسة عينة أكبر من تلك التي قمنا بدراستها، كما تكون من مختلف دول العالم.
- نوصي الباحثين المهتمين بتوزيع الأرباح بضرورة الاهتمام بهذا الموضوع من خلال عمل سلطة النقد والمصارف الإسلامية إلى جانب عقد ندوات ودورات تدريبية للمهتمين والدارسين من المحاسبين والمصرفيين والشرعيين والباحثين وذلك بهدف الوصول إلى تطوير أساليب توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

أفاق الدراسة:

- إن هذه الدراسة تفتح آفاقا لدراسات مستقبلية مثل:
- أثر المخاطر المالية على سياسة توزيع الأرباح
- أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأرباح الموزعة في البنوك الإسلامية.
- دراسة مقارنة بين أهم العوامل المؤثرة على توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والتقليدية

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

➤ الكتب

1. الأبي كوتر عبد الفتاح، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
2. الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القرويني، سنن ابن ماجه، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، 1998.
3. دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
4. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المهل اللبناني، لبنان، 2000.
5. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المعاصرة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2006.
6. طارق عبد العال حمادة، تقييم أداء البنوك التجارية (تحديد العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، مصر، 2003.
7. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العملية)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
8. محمود عبد الكريم أرشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2015.
9. محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
10. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996.
11. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.
12. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليل معاصر -، الطبعة السادسة، المكتبة العربية الحديث، الإسكندرية، 2006.

13. عبد الحي مرعي، المحاسبة المالية المتقدمة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1993.
14. عبد الرحمان النجدي، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010.
15. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
16. عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقى وآخرون، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
17. علاء الدين أبي بكر بن سعود الكاساني الحدفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
18. علي بن محي الدين القره داغي، الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح، الدوحة، 1430.
19. فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2013.
20. شيهاب احمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
21. شمسية بنت محمد إسماعيل، الربح في الفقه الإسلامي، ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، 2000.

➤ المجالات

1. بسام الحسين، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة سوريا (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 33، 2016.
2. بريش عبد القادر، بدروني عيسى، محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013.
3. هاشم حسن حسين، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في شركات المساهمة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الإسراء، العدد السابع عشر، بغداد، 2008.

4. زين الدين شروقي، محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018.
5. حين محمد سمحان، أساليب خطط مال المضاربة واثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الاسلامية، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، المجلد الرابع، العدد4، 2007.
6. كامل قادم علاوي، محمد علي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة من 1974-2010، مجلة الغاري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 29، جامعة الكوفة، الكوفة، 2013.
7. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، وائل إنسان خالد حسن جابوري، دراسة مقارنة لطرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد33، العراق، 2012.
8. محمد زرقون، اثر الاككتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
9. مندر مرهج وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات (دراسة ميدانية للمصرف التجاري)، مجلة الجامعة ، تشيلين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، العدد الثاني، العدد الثاني، 2014.
10. عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية في الدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البنائيل، مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، المجلد16، العدد1، 2010.
11. علام محمد موسى، اثر جودة حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في سوق الكويت المالية، دورية الإدارة العامة، المجلد54، العدد3، 2014.
12. علي بن الضب، سيدي أحمد عياد، تكلفة رأس المال ومؤشرات إنشاء القيمة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، جامعة ورقلة، 2013.
13. تاج الختم محمد علي دوري، طرق توزيع الأرباح بين المصرف والمودعين في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دفلا للبحوث العلمية، العدد1، 2011.

14. تهتان مراد، شروقي زين الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد1، 2014.

➤ الرسائل العلمية

1. بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي للدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

2. جبوري محمد، تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة قياسية و نظرية باستخدام بيانات البانل)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

3. هواري سيوسي، تقييم المؤسسة ودورها في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

4. وهيبة مزمر، أهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها باقتصاديات دول ألمانا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2016.

5. وليد بوتياح، دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

6. ماجدة بنت مطيع عاشور، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة 1994-2006)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2009.

7. مجاهد كززة، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

8. صباح أسامة شراب، اثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة تمويل، غزة، 2006.

9. رانية محمد مسعود، اثر المعلومات المحاسبية على سياسة توزيع الارباح في البنوك التجارية السعودية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2018.

➤ المؤتمرات والدوريات

1. دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، 2013.

2. سمير الشاعر، احتساب الربح في المضاربة والمشاركة في حال خلط مال المضاربة والمشاركة، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 26-27 ماي 2010.

3. عمر محمد عبد الحليم، الأسس الشرعية المحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

➤ التقارير المالية

1. التقارير السنوية لبنك الراجحي السعودي للفترة 2010-2018.

2. التقارير السنوية لبنك الإنماء السعودي للفترة 2010-2018 .

3. التقارير السنوية لبنك الجزيرة السعودي للفترة 2010-2018 .

4. التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2010-2018 .

5. التقارير السنوية لبنك الشارقة للفترة 2010-2018 .

6. التقارير السنوية لبنك أبو ظبي للفترة 2010-2018.

7. التقارير السنوية لبنك دبي للفترة 2010-2018 .

8. التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي للفترة 2010-2018 .

9. التقارير السنوية لبنك الأردن للفترة 2010-2018 .

10. التقارير السنوية لبنك الإمارات للفترة 2010-2018 .

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

Edition « économétrie des données De panel : Théorie et application »1. Alain Pirotte
2011. France ,paris, Economica

2007. 2eme édition nouveaux horizon 2. Boudiez x Mertom.R. **Finance**

investigating the impacts of energy consumption ، Fahri seker&Serap Bulbul 3. Eyup dogan
2015. ,tourism and trade on co2 ,real GDP

Dividend Payout policy of conventional banking and islamic ،4. Farhan Ahmed et all
volume 10 ، journal ilmu ekonomi syariah(journal of islamic economics) ،**banking in pakistan**
2018. ،

umaira :Determinants of dividend policy :a case of banking ، sajid,Shahid R 5. Hashim z
2013. ,no3, vol.18, journal of scientifie yesearch ,**sector in pakistan**

، profitability of islamic banks in the GCC region 6. housseem smaoui and ines ben salah
march 2012. , no1, vol5 ,**global Economy and finance journal**

، Determinants of profitability o domestic UK commercial banks 7. kosmidou k et all
2004. ، n06, voll4, applied financial economics

8. lee ،Redding،Firm size and Dividend payouts : journal of financial Intermediation
6,1997.

9. Raheel aziz et all،Empirical Analysis of Determinants of Dividend policy :An Evidence
from pakistani Banking Industry ،vol 1,issue3,2019.

10.Regis Bourbonnais ،Econometrie cours et exercices corriges، 9edition ،dunod،paris2015.

11. Tazrina farah et Muhammad rakib، Determinants of Dividends of Islamic Financial
Institutions Operating Bangladesh، journal of business studies،vol1,2015.

الملاحق

الملحق رقم (01): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Date: 06/22/20
Time: 09:52
Sample: 2010 2018

	DIV	ROA	LI	GE	CI
Mean	36.156	1.317	3.408	13.172	51.701
Median	41.588	1.465	2.424	10.046	51.626
Maximum	94.489	3.663	15.485	53.409	97.734
Minimum	0.000	-5.864	0.003	-4.943	12.581
Std. Dev.	27.492	1.317	2.896	10.551	22.177
Jarque-Bera	4.218	936.438	227.053	48.937	4.031
Probability	0.121	0.000	0.000	0.000	0.133
Observations	90	90	90	90	90

الملحق رقم (02): مصفوفة الارتباطات الثنائية

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/22/20 Time: 09:52
Sample: 2010 2018
Included observations: 90

Correlation	DIV	ROA	LI	GE	CI
DIV	1.000000				
ROA	0.437035	1.000000			
LI	0.005714	0.062643	1.000000		
GE	0.198031	-0.117282	-0.057247	1.000000	
CI	-0.583011	-0.575275	0.072197	0.222295	1.000000
Probability	DIV	ROA	LI	GE	CI
DIV	-----				
ROA	0.0000	-----			
LI	0.0574	0.5575	-----		
GE	0.0613	0.2709	0.5920	-----	
CI	0.0000	0.0000	0.4989	0.0352	-----

الملحق رقم(03):نتائج تقدير نماذج البانل

1: النموذج التجميعي PRM

Dependent Variable: DIV
 Method: Panel Least Squares
 Date: 07/16/20 Time: 09:30
 Sample: 2010 2018
 Periods included: 9
 Cross-sections included: 10
 Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LI	0.146675	0.834737	0.175714	0.0609
GE	0.188837	0.232478	-0.812281	0.4189
ROA	3.146156	2.232856	1.409028	0.1625
CI	-0.596691	0.135314	-4.409670	0.0000
C	64.85057	9.423826	6.881554	0.0000

R-squared	0.360737	Mean dependent var	36.15646
Adjusted R-squared	0.330655	S.D. dependent var	27.49190
S.E. of regression	22.49210	Akaike info criterion	9.118158
Sum squared resid	43001.04	Schwarz criterion	9.257036
Log likelihood	-405.3171	Hannan-Quinn criter.	9.174162
F-statistic	11.99143	Durbin-Watson stat	1.007028
Prob(F-statistic)	0.000000		

2: نموذج التأثيرات الثابتة FEM

Dependent Variable: DIV
 Method: Panel Least Squares
 Date: 07/16/20 Time: 09:30
 Sample: 2010 2018
 Periods included: 9
 Cross-sections included: 10
 Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LI	0.934281	1.931645	0.483671	0.0300
GE	0.006295	0.234756	0.026815	0.9787
ROA	1.208217	2.093145	0.577226	0.0655
CI	-0.197802	0.198716	-0.995397	0.0227
C	41.52513	13.73086	3.024219	0.0034

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.596189	Mean dependent var	36.15646
Adjusted R-squared	0.527117	S.D. dependent var	27.49190
S.E. of regression	18.90523	Akaike info criterion	8.858789
Sum squared resid	27162.98	Schwarz criterion	9.247648
Log likelihood	-384.6455	Hannan-Quinn criter.	9.015600
F-statistic	8.631311	Durbin-Watson stat	1.514680
Prob(F-statistic)	0.000000		

3: نموذج التأثيرات العشوائية REM

Dependent Variable: DIV
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 07/16/20 Time: 09:31
 Sample: 2010 2018
 Periods included: 9
 Cross-sections included: 10
 Total panel (balanced) observations: 90
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LI	0.344789	1.299304	0.265365	0.0014
GE	0.018744	0.225145	-0.083253	0.0338
ROA	1.675510	2.040952	0.820946	0.0140
CI	-0.406840	0.164662	-2.470764	0.0155
C	54.05603	11.66025	4.635925	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		13.53843	0.3390
Idiosyncratic random		18.90523	0.6610

Weighted Statistics			
R-squared	0.511344	Mean dependent var	15.25784
Adjusted R-squared	0.069525	S.D. dependent var	19.82789
S.E. of regression	19.12621	Sum squared resid	31094.02
F-statistic	2.662516	Durbin-Watson stat	1.322095
Prob(F-statistic)	0.037975		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.309571	Mean dependent var	36.15646
Sum squared resid	46442.84	Durbin-Watson stat	0.885158

الملحق رقم (04): المفاضلة بين النماذج الثلاثة

1:المفاضلة من خلال اختبار مضاعف لاغرانج LM ل Beursh pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	15.11619 (0.0001)	1.549380 (0.2132)	16.66557 (0.0000)
Honda	3.887954 (0.0001)	-1.244741 --	1.869034 (0.0308)
King-Wu	3.887954 (0.0001)	-1.244741 --	1.761432 (0.0391)
Standardized Honda	5.384468 (0.0000)	-1.094380 --	-0.931916 --
Standardized King-Wu	5.384468 (0.0000)	-1.094380 --	-1.057579 --
Gourieriou, et al.*	--	--	15.11619 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:

1%	7.289
5%	4.321
10%	2.952

2: المفاضلة باستخدام اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQRAND
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	5.998751	4	0.1992

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
GE	0.006295	-0.018744	0.004420	0.7065
LI	0.934281	0.344789	2.043064	0.6800
ROA	1.208217	1.675510	0.215773	0.3144
CI	-0.197802	-0.406840	0.012375	0.0602

3: المفاضلة باستخدام اختبار فيشر

Redundant Fixed Effects Tests
Equation : EQFIX
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.923745	(9,76)	0.0000
Cross-section Chi-square	41.343231	9	0.0000

الملحق رقم (05): نتائج اختبار pedroni

Pedroni Residual Cointegration Test

Series: DIV ROA CI

Date: 08/05/20 Time: 10:26

Sample: 2010 2018

Included observations: 90

Cross-sections included: 10

Null Hypothesis: No cointegration

Trend assumption: No deterministic trend

User-specified lag length: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.317026	0.6244	-1.198441	0.8846
Panel rho-Statistic	0.683619	0.7529	1.223662	0.8895
Panel PP-Statistic	-2.525958	0.0058	-2.056410	0.0199
Panel ADF-Statistic	-1.228038	0.1097	-2.665394	0.0038

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	2.401508	0.9918
Group PP-Statistic	-3.164438	0.0008
Group ADF-Statistic	-2.741916	0.0031

الملحق رقم (06): تقدير النماذج بطريقة FMOLS

Dependent Variable: DIV

Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)

Date: 07/16/20 Time: 10:24

Sample (adjusted): 2011 2018

Periods included: 8

Cross-sections included: 10

Total panel (balanced) observations: 80

Panel method: Pooled estimation

Cointegrating equation deterministic: C

Coefficient covariance computed using default method

Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROA	1.683024	2.590624	0.649660	0.0181
CI	-0.244167	0.247394	-0.986956	0.0272
R-squared	0.564713	Mean dependent var		37.25902
Adjusted R-squared	0.494299	S.D. dependent var		27.24260
S.E. of regression	19.37294	Sum squared resid		25521.13
Long-run variance	387.0350			

الملحق رقم (07): تقدير النماذج بطريقة DOLS

Dependent Variable: DIV
 Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)
 Date: 07/16/20 Time: 10:29
 Sample: 2010 2018
 Periods included: 9
 Cross-sections included: 10
 Total panel (balanced) observations: 90
 Panel method: Pooled estimation
 Cointegrating equation deterministics: C
 Static OLS leads and lags specification
 Coefficient covariance computed using default method
 Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for
 coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROA	1.141550	2.359809	0.483747	0.0299
CI	-0.206700	0.216085	-0.956568	0.0417
R-squared	0.594943	Mean dependent var		36.15646
Adjusted R-squared	0.537820	S.D. dependent var		27.49190
S.E. of regression	18.69005	Sum squared resid		27246.79
Long-run variance	398.4046			

الملحق رقم (08): نتائج اختبار سببية pairwise dimitrescu hurlin panel causality tests

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests

Date: 07/16/20 Time: 09:48

Sample: 2010 2018

Lags: 1

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
ROA does not homogeneously cause DIV	16.6221	10.0324	0.0000
DIV does not homogeneously cause ROA	1.64514	-0.01444	0.9885
LI does not homogeneously cause DIV	3.50681	1.23441	0.2171
DIV does not homogeneously cause LI	2.35057	0.45878	0.6464
GE does not homogeneously cause DIV	0.51584	-0.77200	0.4401
DIV does not homogeneously cause GE	3.31234	1.10395	0.2696
CI does not homogeneously cause DIV	2.04031	0.25065	0.0021
DIV does not homogeneously cause CI	6.84641	3.47468	0.0005
LI does not homogeneously cause ROA	0.42046	-0.83598	0.4032
ROA does not homogeneously cause LI	5.06004	2.27634	0.0228
GE does not homogeneously cause ROA	0.75355	-0.61253	0.5402
ROA does not homogeneously cause GE	2.39600	0.48925	0.6247
CI does not homogeneously cause ROA	2.35295	0.46037	0.6452
ROA does not homogeneously cause CI	2.17308	0.33971	0.7341
GE does not homogeneously cause LI	2.53715	0.58394	0.5593
LI does not homogeneously cause GE	1.81454	0.09920	0.9210
CI does not homogeneously cause LI	1.65768	-0.00603	0.9952
LI does not homogeneously cause CI	1.90902	0.16258	0.8709
CI does not homogeneously cause GE	1.45295	-0.14336	0.8860
GE does not homogeneously cause CI	1.76205	0.06398	0.9490

الملحق رقم (09): نتائج اختبار سببية toda & yammoto

1: عدد فترات الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: DIV ROA LI GE CI
 Exogenous variables: C
 Date: 07/16/20 Time: 09:52
 Sample: 2010 2018
 Included observations: 50

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-783.3117	NA	34042168	31.53247	31.72367	31.60528
1	-688.4107	167.0259	2090370.	28.73643	29.88364*	29.17329
2	-652.2459	56.41711*	1379194.*	28.28983*	30.39306	29.09075*
3	-639.3895	17.48467	2428210.	28.77558	31.83482	29.94055
4	-611.4790	32.37619	2537510.	28.65916	32.67441	30.18819

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

2: السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
 Date: 07/16/20 Time: 09:56
 Sample: 2010 2018
 Included observations: 60

Dependent variable: DIV

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
ROA	0.143693	2	0.0007
LI	0.109700	2	0.9466
GE	0.502790	2	0.7777
CI	10.67835	2	0.0048
All	11.24016	8	0.1885